

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الحادى والثلاثون — العدد الأول — يناير ١٩٩٤

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بالقاهرة

ISSN 0028-0026

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

يد الزمالك - القاهر
رقم بريدى ١١٥٦١

اهداءات ٢٠٠١
ا.د. أحمد أبو زيد
أنثروبولوجي

رئيس التحرير

ر احمد محمد خليفة

ائبا رئيس التحرير

دكتور عزت حجازى دكتورة ناهد صالح

قواعد النشر

١ - المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر مواد فى العلوم الاجتماعية .
٢ - يعتمد على رأى محكمين متخصصين فى تحديد صلاحية المادة للنشر .
٣ - تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر . ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها .
٤ - يحسن ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتر مسافة مزدوجة . ويقدم مع المقال ملخص بلغة غير التى كتب بها ، فى حوالى صفحة.
٥ - يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام . وترد قائمتها فى نهاية المقال ، لا فى أسفل الصفحة .

ثمن العدد والاشتراك

* ثمن العدد الواحد (فى مصر) ثلاثة جنيهات (وعشرة دولارات للخارج) .
* وتكون المراسلات على العنوان التالى :
المجلة الاجتماعية القومية ، نائب رئيس التحرير ،
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ،
رقم بريدى ١١٥٦١

رقم الإيداع ١٦٥

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الحادى والثلاثون العدد الأول يناير ١٩٩٤

رقم الإيداع ١٦٥ / ١٩٩٤

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

استطلاع للرأى

فى

أحد استطلاعات الرأى العام*

ناهد صالح **

يسلط هذا المقال الضوء على منهجية ونتائج استطلاع للرأى أجرى على نخبة من الأكاديميين المتخصصين فى العلوم التى يمثل الرأى العام أحد مجالات اهتمامها ، وذلك بهدف رصد مدى إلمام هذه النخبة بالعديد من الموضوعات والقضايا المنهجية والأخلاقية الخاصة بقياس الرأى العام ، من خلال تقييمهم لمنهجية ونتائج أحد استطلاعات الرأى العام السياسية الذى جسد الكثير من التجاوزات المنهجية والأخلاقية .

مقدمة

منذ بدء استطلاعات الرأى العام فى النصف الثانى من عقد الثلاثينيات ، وموضوع المنهج والأخلاقيات الحاكمة لاستطلاعات الرأى يحتل بؤرة اهتمام المتخصصين فى العلوم الاجتماعية التى يشكل موضوع الرأى العام أحد مجالات

* موجز لاستطلاع للرأى أجراه قسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز ، ويضم الفريق الذى قام باستطلاع الرأى الأستاذة الدكتورة ناهد صالح "مشرفا" ، والدكتورة نجوى خليل ، والدكتورة هند طه ، والباحثة عبير صالح .
انظر : ناهد صالح ، نجوى خليل ، هند طه ، عبير صالح ، قياس الرأى العام : فى المنهج والأخلاقيات "استطلاع لرأى نخبة متخصصة" ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٤ .

** مستشار (أستاذ علم الاجتماع) بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

اهتمامها . هذا الاهتمام الذى يتجاوز تقييم الأساليب المنهجية المستخدمة فى قياس الرأى العام ، أو إبداع أساليب جديدة تكفل ارتفاع أو تأكيد مصداقيتها ، إلى وضع المواثيق الأخلاقية Ethical Codes التى تلزم العاملين فى هذا المجال الحيوى والحساس إلى التقيد بها ، سواء عند إجرائها أو عند نشر نتائجها ، بحيث تتيح الفرصة لكشف أى قصور أو تحيز فيها ، ومن ثم تحول دون استغلالها بشكل أو بآخر .

وقد أوضحنا فى مقال سابق موقف المؤسسة الأكاديمية من التجاوزات المنهجية والأخلاقية فى استطلاعات الرأى العام ، هذا الموقف الذى يتجسد فى تكوين لجان علمية تتولى الفحص العلمى ، أو بقول أدق التحقيق العلمى ، فى مثل هذه التجاوزات [١] .

ويواكب هذا الموقف الذى يعكس وعيا علميا وحسا سياسيا بخطورة التلاعب فى استطلاعات الرأى العام وبالتالى فى نتائجها ، حرصا من جانب المتخصصين فى استطلاعات وقياسات الرأى العام ، ومن المؤسسات المعنية بها ، على معرفة صدى استطلاعات الرأى العام التى تجريها على الجمهور ، سواء كان جمهورا خاصا أوعاما ، ومدى إدراكه لأهميتها ، فضلا عن حكمه على مصداقيتها . ويطلق على هذا النوع من استطلاعات الرأى استطلاعات للرأى فى استطلاعات الرأى Poll on the Polls ، وهو النوع الذى ينطبق على استطلاع الرأى الحالى .

منهج استطلاع الرأى

ندين بفكرة استطلاع الرأى الحالى إلى المناقشات التى دارت فى اجتماع لإحدى الشعب البحثية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية حول البرنامج العلمى

لقسم بحوث وقياسات الرأى العام ، والتى كشفت عن نقص فى المعلومات العلمية الخاصة بقياس الرأى العام ، ورفض للمعيار الأخلاقى كأحد محكين لتقييم استطلاعات الرأى العام التى أجريت فى مصر ، وغموض يشوب مفهوم الأخلاقيات ، ربما يعكس عدم دراية من جانب البعض بوجود مواثيق أخلاقية تنظم العمل العلمى فى مجال قياس الرأى العام - منذ أربعينيات هذا القرن - أو حتى بوجود مواثيق أخلاقية فى مجال العلوم الاجتماعية والبحث العلمى الاجتماعى [٢] .

كان لابد لأى شخص مهتم بالبحث الاجتماعى بعامة ، وبقياس الرأى العام بخاصة ، أن يثير هذا الوضع (نقص المعلومات) ، وذلك الموقف (رفض المعيار الأخلاقى كمحك للتقييم) ، قلقه واهتمامه ، وأن يثير فى ذهنه عدة تساؤلات :

أولا : إذا كان هذا هو مستوى معلومات بعض أعضاء هيئة البحوث ، عن موضوع قياس الرأى العام ، وإذا كان هذا هو موقفهم من الاستناد إلى المعايير الأخلاقية عند تقييم استطلاعات الرأى العام ، فهل هذا هو نفس مستوى معلومات المشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى ، وهل تجهل غالبيتهم حقيقة وجود مواثيق أخلاقية ، أو ترفض الاستعانة بها عند تقييم العمل البحثى ، أو تحذر من المساس بالجانب الأخلاقى عند تناول العمل العلمى ؟

ثانيا : إذا كان هذا هو مستوى معلومات بعض أعضاء هيئة البحوث الذين وصل بعضهم إلى أعلى السلم الأكاديمى ، وهذا هو موقفهم من عملية التقييم العلمى ، فما الوضع بالنسبة للباحثين الذين لايزالون يخطون خطواتهم الأولى فى طريق البحث العلمى الاجتماعى ؟

ثالثا : إذا كان المفترض فى المشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى أن يكون التعمق فى المسائل الخاصة بالمنهج ، وبالتالى الإحاطة بالأخلاقيات المنظمة للنشاط

البحثى فضلا عن الالتزام بها ، أمرا مسلما به ولاجدال فيه ، ورغم ذلك وجد من بينهم من يرفض الاستناد إليها فى التقييم العلمى ، فما الموقف بالنسبة للأكاديميين الذين يأتى اهتمام غالبيتهم بالبحث العلمى الاجتماعى - والميدانى على وجه التحديد - فى المرتبة التالية للتدريس ؟

رابعا : هل قيمة النقد العلمى لاتزال لها مكانتها بين المتخصصين فى العلوم الاجتماعية بعامة ، والمهتمين بالبحث الاجتماعى منهم بخاصة فى مصر ، كما هو الحال فى الدول المتقدمة ؟ أم أن هذه القيمة بدأت فى التراجع لتفسح مجالا لقيم التساهل ، واللامحاسبة ، واللامبالاة ، والمجاملة ، وغيرها من القيم السلبية الكفيلة ، مع استمرار تدنى مستوى المعلومات العلمية ، بتقويض دعائم البحث العلمى الاجتماعى ، وخلق المناخ الملائم لتفشى استطلاعات الرأى العام الرديئة والزائفة؟

وهل تكشف الممارسة الفعلية للأكاديميين المتخصصين فى العلوم الاجتماعية ، والمشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى ، عن تمسكهم بقيمة النقد العلمى ، أم تكشف عن عزوفهم عنها ، أو رفضهم لها تماما ؟

هذه هى بعض التساؤلات التى أثارها التأمل فى مضمون المناقشات التى تناولت البرنامج العلمى لقسم بحوث وقياسات الرأى العام ، وهى تساؤلات تتطرق إلى مناقشة ثلاث قضايا أساسية :

القضية الأولى : قضية توافر المعلومات العلمية الخاصة بموضوع قياس الرأى العام، بدءا من المفهوم ، ومرورا بالمنهج ، وانتهاءً بالأخلاقيات ، بين الأكاديميين المتخصصين فى العلوم الاجتماعية وغيرها من العلوم التى يمثل الرأى العام أحد موضوعات اهتمامها ، الأمر الذى يعد مؤشرا لمدى توافر المعلومات العلمية الخاصة بالبحث الاجتماعى ،

وبالمسح الاجتماعى على وجه التحديد من جهة ، ولمدى وجود قاعدة صلبة يمكن الاستناد إليها فى إثارة الاهتمام والوعى العلمى بقياسات الرأى العام ، وماتفجره من قضايا منهجية وأخلاقية من جهة أخرى .

القضية الثانية : قضية حرية النقد العلمى فى إطار الالتزام بالمعايير المنهجية والأخلاقية المنظمة للعمل العلمى ، ومحاولة البعض رفضه أو تقييده ، أو بقول أدق تحجيمه ، بما لايتجاوز النقد الخاص بالمنهج ، أو التقليل من قيمته وجدواه ، أو منع علانيته .

القضية الثالثة : قضية الأخلاقيات والمعايير المنظمة لممارسة العمل العلمى ، والتى تتعاظم أهميتها بالنسبة لممارسة البحث الاجتماعى بعامة ، واستطلاعات وقياسات الرأى العام بخاصة ، ومدى الوعى بهذه القضية وبضرورة الاهتمام بها .

الغرض من استطلاع الرأى

فى ضوء التساؤلات التى بلورتها القضايا الثلاث السابقة ، تحدد الغرض من استطلاع الرأى فى الوصول إلى إجابات عن الأسئلة الآتية :

١ - ما مدى وعى نخبة من الأكاديميين - من أعضاء هيئة التدريس الذين يرتبط تخصصهم العلمى بموضوع الرأى العام ، ومن الباحثين المشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى - بمنهجية قياس الرأى العام ؟

٢ - مامدى اهتمام هذه النخبة المتخصصة بقضية أخلاقيات البحث العلمى ، وبالتحديد بقضية أخلاقيات العمل فى مجال الرأى العام وقياساته ؟ وما مدى وعيها بهذه القضية ، سواء بالنسبة لممارسة العمل فى هذا المجال ، أو النشر

العلمى لنتائج استطلاعات وقياسات الرأى العام ، أو النشر الإعلامى لها ؟

٣ - ما مدى اهتمام هذه النخبة المتخصصة بقضية النقد العلمى ، ومامدى موضوعيتها فى ممارسته ، وهل تستند فى تقييمها للمعيار المنهجى ، أم تتطرق إلى المعيار الأخلاقى ؟

وإذا كانت الإجابة على هذه الأسئلة ستعطينا الخلفية الأساسية التى تمكننا من تقدير مدى توافر الكوادر العلمية ، والمؤسسات الأكاديمية البحثية ، الواعية بمنهجية وأخلاقيات قياس الرأى العام ، وبخطورة أى تجاوزات منهجية أو أخلاقية فى هذا المجال ، فإن الإجابة على هذه الأسئلة ستمكننا أيضا من تقدير مدى استعداد الوسط الأكاديمى لممارسة النقد العلمى لواحد من أهم وأخطر مجالات العمل البحثى العلمى ، وهو قياس الرأى العام .

وبهذا يمكننا على أساس من البحث العلمى ، تقدير نوعية Quality المناخ العلمى الأكاديمى والبحثى ، الذى فى إطاره ستنمو عمليات قياس الرأى العام ، وبالتالى توقع مستقبل قياس الرأى العام فى مصر . هل هو مناخ مشجع ومواتٍ لإجراء قياسات للرأى العام ، تلتزم بالقواعد المنهجية والمعايير الأخلاقية ، ومن ثم يتوقع فى ظله ازدهار عملية قياس الرأى العام فى مصر وتدعيمها لمرتكزات النظام السياسى الديمقراطى ؟ أم هو مناخ تسوده وتسيطر عليه قيم المجاملة واللامبالاة والعزوف عن النقد العلمى ، فضلا عن الافتقار إلى المعلومات العلمية التى تمكن من الحكم على جودة أو نوعية قياسات الرأى العام ، وبالتالى فهو مناخ يساعد على انتشار وتغلغل استطلاعات الرأى العام الرديئة والمتحيزة التى تعطى صورة زائفة عن مواقف الرأى العام واتجاهاته ، ومن ثم تعمل بشكل غير مباشر على تقويض دعائم الديمقراطية ، أو على الأقل إثارة الشكوك حول حقيقة وجودها؟

عينة استطلاع الرأى

بناء على تحديد الغرض من استطلاع الرأى ، تحدد مجتمع البحث بالمجتمع الذى يضم الأكاديميين المتخصصين فى العلوم التى يشكل موضوع الرأى العام أحد اهتماماتها ، أو اهتمامات المتخصصين فيها ، وأيضا الأكاديميين المشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى .

ولما كان اهتمامنا بالمؤسسات الأكاديمية لا يقل عن الاهتمام بالمنتمين إليها، لذلك رأينا أن تكون الوحدة الأساسية للاختيار هى المؤسسة العلمية ، على أن تكون وحدة البحث هى الفرد .

ومن هنا حددنا المؤسسات التى تشكل مجتمع البحث بالنسبة للجامعات بالمؤسسات المعنية بالتخصصات الآتية : الإعلام ، علم الاجتماع ، علم النفس ، العلوم السياسية ، الإحصاء .

وبالنسبة لمراكز البحوث ، فقد قصرناها على مراكز البحوث المصرية التى يعد البحث العلمى الاجتماعى نشاطها الأساسى ، والتى لها تاريخ علمى فى هذا المجال .

أما الأشخاص الذين يتم تطبيق استطلاع الرأى عليهم فى داخل المؤسسات العلمية ، فقد رأينا بالنسبة للجامعات ، أن يكونوا من أعضاء هيئة التدريس بها ، أى من الحاصلين على درجة الدكتوراه (من المدرسين ، والأساتذة المساعدين ، والأساتذة) . أما بالنسبة لمراكز البحوث ، فقد رأينا فى ضوء الغرض من استطلاع الرأى ، أن يكونوا من المشتغلين بالبحث العلمى فى هذه المؤسسات ، سواء من أعضاء هيئة البحوث (أى الحاصلون على درجة الدكتوراة من الخبراء ، والخبراء الأول والمستشارين) أو من الباحثين ، سواء الحاصلون على درجة الماچستير أو غير الحاصلين عليها ، حيث يفترض أن ممارستهم للبحث

العلمى أكسبتهم خبرة بالمنهج ، وبالأخلاقيات المنظمة للعمل فى هذا المجال ، وهو الأمر الذى ربما لم يتحقق بعد بالنسبة لنظرائهم بالجامعات من المعيدين والمدرسين المساعدين .

وبناء على اعتبارات عملية وعلمية اقتصرت عينة استطلاع الرأى على ثلاث جامعات اختيرت منها الكليات أو الأقسام على النحو الآتى :

جامعة القاهرة :

كليـــــة الإعـــلام
قسم علم الاجتماع بكلية الآداب .
قسم علـم النفـس بكليـة الآداب .
قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية .
قسـم الإحصـاء بكليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسيـة .

جامعة عين شمس :

قسم علم الاجتماع بكلية الآداب .
قسـم علـم النفـس بكليـة الآداب .

جامعة الأزهر :

قسم علم الاجتماع بكلية الدراسات الإنسانية .
قسم علـم النفس بكليـة الدراسـات الإنسانيـة .

وحددت المراكز البحثية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

وبالنسبة للمراكز البحثية الملحقة بأقسام بالجامعات ، فقد رأينا عدم تمثيلها كوحدة أكاديمية ، حيث إن نشاط العاملين بها الأساسى هو التدريس لا البحث العلمى ، وهؤلاء سيتم استطلاع رأيهم باعتبارهم أعضاء فى الكليات أو الأقسام التى سيتم استطلاع رأى أعضائها .

وبعد أن تم تحديد الوحدات الأكاديمية والبحثية التى ستدخل فى نطاق

استطلاع الرأى ، تقرر أن يطبق استطلاع الرأى على جميع أعضاء هيئة التدريس بالنسبة للكليات والأقسام ، وجميع أعضاء هيئة البحوث والباحثين والباحثين المساعدين بالنسبة لمركزى البحوث ، من المتواجدين بمؤسساتهم العلمية خلال فترة جمع البيانات . وبالتالى لم يتم استطلاع رأى القائمين بأجازات علمية أو دراسية أو مرضية أو الذين فى إعارات ، إلا الذين تصادف وجودهم فى مقار عملهم فى فترة جمع بيانات هذا الاستطلاع ، والتى استغرقت مدة تقرب من الشهرين . حيث بدأ التطبيق فى العشرين من شهر مارس ١٩٩٢ وتم جمع غالبية البيانات خلال شهر من تاريخ بدء التطبيق ، وانتهت عملية جمع البيانات مع منتصف شهر مايو ١٩٩٣ . وقد بلغ عدد الأشخاص الذين تم استطلاع رأيهم ١٦٥ فردا .

ونعرض فيما يلى لتوزيع النخبة التى استجابت لاستطلاع الرأى وفقا للمؤسسة الأكاديمية ، والتخصص العلمى ، والدرجة الوظيفية .

اولا : توزيع النخبة وفقا للمؤسسة الاكاديمية

جدول رقم (١)

توزيع النخبة المتخصصة وفقا للمؤسسة الاكاديمية

المؤسسة الأكاديمية	عدد المستجيبين	النسبة المئوية
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية	٦٠	٣٦٫٤
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام	١٧	١٠٫٣
كلية الإعلام ، جامعة القاهرة	٢٢	١٣٫٣
قسم علم النفس ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة	١١	٦٫٧
قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة	٥	٣٫٠
قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة	٢٣	١٣٫٩
قسم الإحصاء ، كلية الاقتصاد والعلم السياسية ، جامعة القاهرة	٨	٤٫٩
قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس	٤	٢٫٤
قسم علم الاجتماع ، كلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر	١٥	٩٫١
مجموع المستجيبين	١٦٥	١٠٠

ثانيا: توزيع النخبة وفقا للتخصص العلمى

جدول رقم (٢)

توزيع النخبة المتخصصة وفقا للتخصص العلمى

التخصص العلمى	عدد المستجيبين	النسبة المئوية
علوم سياسية	٤٥	٢٧ر٣
علم اجتماع	٣٩	٢٣ر٦
إعلام	٢٧	١٦ر٤
علم نفس	٢١	١٢ر٧
إحصاء	١٦	٩ر٧
قانون	١٠	٦ر١
أنثروبولوچيا	٤	٢ر٤
اقتصاد	٢	١ر٢
اقتصاد زراعى	١	٦ر
مجموع المستجيبين	١٦٥	١٠٠

ثالثا: توزيع النخبة وفقا للدرجة الوظيفية

جدول رقم (٣)

توزيع النخبة المتخصصة وفقا للدرجة الوظيفية

الدرجة الوظيفية	عدد المستجيبين	النسبة المئوية
باحث مساعد	١٢	٧ر٣
باحث	٢٧	١٦ر٤
مدرس أو خبير	٦٩	٤١ر٨
أستاذ مساعد أو خبير أول	٢٨	١٧ر٠
أستاذ أو مستشار	٢٩	١٧ر٥
مجموع المستجيبين	١٦٥	١٠٠

كأى استطلاع للرأى ، توجد نسبة من عدم الاستجابة بين الأفراد الذين يشكلون عينة استطلاع الرأى . وهذه النسبة تكون - عادة - مرتفعة بين جمهور النخبة Elite Public عنها بين الجمهور العام General Public [٣] .

وتولى دراسات وبحوث الرأى العام حاليا أهمية خاصة لمعرفة خصائص أفراد الجمهور الذين لايستجيبون لاستطلاعات الرأى العام ، ولمعرفة أسباب عدم استجابتهم ، بحيث تصمم بعض مسوح الرأى استمارات خاصة تخصص بياناتها لغير المستجيبين . والواقع أن النتائج التى تستخلص من تحليل هذه البيانات لاتقل أهمية بالنسبة لموضوع استطلاع الرأى أو القضية التى يتناولها ، عن تلك النتائج التى تستخلص من إجابات المستجيبين [٤] .

وقد اهتم استطلاع الرأى الحالى بغير المستجيبين ، حيث إن أحد أغراض هذا الاستطلاع هو معرفة مدى الاهتمام الفعلى السائد فى المؤسسات الأكاديمية بموضوع قياس الرأى العام ، فضلا عن مدى الاهتمام بقضايا البحث العلمى والنقد العلمى .

لهذا أولينا عدم الاستجابة جانبا من اهتمامنا ، حيث كان يطلب من الشخص الذى يرفض - بشكل صريح - الإجابة على استطلاع الرأى ، أن يذكر أسباب رفضه هذا ، وهؤلاء تم تحليل أسباب رفضهم فى علاقتها ببعض المتغيرات الأخرى .

بجانب هؤلاء ، هناك بعض الأشخاص الذين رفضوا شفاهة مبررين ذلك بمبررات عديدة ، بدءا من تلك التى تتعلق بعدم التخصص أو بعدم الاهتمام ، أو بمشغولياتهم ، وانتهاء برفض فكرة استطلاع الرأى فى حد ذاتها .

أما الصورة الأخيرة من صور الرفض فهى تلك التى لم يستطع أصحابها

أن يقدموا مبررا لرفضهم ، وإنما اكتفوا بعدم تسليم استمارة الاستطلاع ، رغم وعدهم للباحث بأنهم سيقومون بالإجابة عليها ، ورغم تكرار تردد الباحث عليهم . وهناك بجانب هؤلاء البعض الذى كان مرحبا جدا بفكرة الاستطلاع ، ولكن حالت ظروف الامتحانات دون استجابته ، والبعض الآخر الذى لم ينجح الباحث فى الاتصال به أصلا .

والجدول التالى يوضح عدم الاستجابة ، وفقا للمؤسسات الأكاديمية التى شملها استطلاع الرأى مقارنة بأعداد المستجيبين فيها .

جدول رقم (٤)
الاستجابة وعدم الاستجابة لاستطلاع الراى
وفقا للمؤسسة الاكاديمية

المؤسسة الأكاديمية	عدد المستجيبين	عدد غير المستجيبين	نسبة الاستجابة	عدد الذين لم يتمكن الباحث من الاتصال بهم
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية	٦٠	١١	٨٤ر٥	–
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام	١٧	١	٩٤ر٤	١
كلية الإعلام ، جامعة القاهرة	٢٢	٦	٧٨ر٦	٦
قسم علم النفس ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة	١١	١	٩١ر٧	–
قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة	٥	١	٨٣ر٣	١
قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	٢٣	٧	٧٦ر٧	٦
قسم الإحصاء ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	٨	١	٨٨ر٩	٥
قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس	٤	٢	٦٦ر٧	١
قسم علم الاجتماع ، كلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر	١٥	٣	٨٣ر٣	–
المجموع	١٦٥	٣٣	٨٣ر٣	٢٠

كانت استجابة الأكاديميين المتخصصين فى العلوم التى يمثل الرأى العام مجالا من مجالات اهتمامها ، استجابة تعكس اهتماما ووعيا بأهمية قياسات الرأى العام بعامة ، وأهمية القضايا التى يتناولها هذا الاستطلاع بخاصة ، حيث

ارتفعت نسبة الاستجابة إلى ٣ر٨٣٪ ، وهى نسبة لايصل إليها العديد من استطلاعات الرأى العام التى تجرى فى الدول الديمقراطية ، وخاصة تلك التى توجه إلى النخبة ، بل وإلى المتخصصين فى مجال الرأى العام [٥] .

وكانت أعلى نسبة استجابة من جانب مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (٤ر٩٤٪) ، ثم قسم علم النفس بكلية الآداب بجامعة القاهرة (٧ر٩١٪) ، فقسم الإحصاء بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية (٩ر٨٨٪) ، فالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (٥ر٨٤٪) .

وإذا أضفنا إلى نسبة عدم الاستجابة نسبة الذين لم يستطع الباحثون - لسبب أو لآخر - الاتصال بهم ، فإن نسبة الذين أجابوا على هذا الاستطلاع - من بين أعضاء المؤسسات الأكاديمية التى شملها الاستطلاع - تصل إلى ٧ر٧٥٪ ، وهى نسبة تعكس آراء الغالبية فى هذه المؤسسات ، وآراء الغالبية فى كل مؤسسة منها .

وبالإضافة إلى ارتفاع نسبة الاستجابة التى تصل إلى ٣ر٨٣٪ ، فإن الجدية التى عبرت عنها إجابات هؤلاء ، وحرصهم على التعقيب على إجاباتهم أو تفسيرها ، فضلا عن انخفاض نسبة عدم الاستجابة بالنسبة لكافة أسئلة الاستطلاع ، كل هذا يعكس الأهمية التى تمثلها القضايا المنهجية والأخلاقية التى أثارها استطلاع الرأى ، ويؤكد فى الوقت نفسه وجود نخبة من الأكاديميين المتخصصين والمهتمين فعلا بقياسات الرأى العام .

وإذا كانت غالبية المؤسسات الأكاديمية قد استجابت لاستطلاع الرأى (٨ر٨١٪) فإن قلة من المؤسسات الأكاديمية وقفت منه موقفا سلبيا أو موقفا رافضا ، وهى بالتحديد قسم علم النفس بكلية الدراسات الإنسانية بجامعة الأزهر، وقسم علم النفس بكلية الآداب بجامعة عين شمس [٦] .

اسلوب واداة جمع بيانات استطلاع الراى

يعلم المتخصصون فى مجال الرأى العام وقياسه أن هناك عدة أساليب منهجية تتبع فى جمع بيانات قياسات الرأى العام ، وأن كل أسلوب من هذه الأساليب له ميزاته وعيوبه التى تتحدد فى جانب كبير منها بناء على طبيعة الجمهور الذى سيتم استطلاع رأيه وخصائصه ، فضلا عن الغرض من استطلاع الرأى .

ولما كان الهدف من استطلاع الرأى الحالى هو معرفة الرأى العلمى لكل فرد من الأفراد على حدة ، والذى سيوضح مدى توافر المعلومات العلمية لدى صاحبه بالنسبة لمنهجية وأخلاقيات قياس الرأى العام ، فضلا عن توافر القدرة النقدية لديه ، ويكشف فى الوقت ذاته عن مدى قبوله الصريح ، أو الضمنى ، للمعايير الأخلاقية المنظمة للعمل فى مجال الرأى العام ، لذلك استبعد استخدام أسلوب المناقشة الجماعية Group discussion ، كأسلوب من أساليب جمع بيانات استطلاعات الرأى ، على أن يستعان بهذا الأسلوب فى المرحلة التى ستعقب الانتهاء من هذا الاستطلاع ، لطرح القضايا المنهجية والأخلاقية الخلافية بين النخبة المتخصصة ، للوصول إلى اتفاق بشأنها يتفق مع القواعد المنهجية والأخلاقية المعترف بها فى هذا المجال .

كما استبعد أيضا استخدام الاستبار Interview ، وذلك لعدة اعتبارات ، منها بجانب الحد من تأثير الباحث تماما على آراء المستبر ، أن تأتى الآراء بناء على دراسة متأنية وتفكير ، ورؤية كلية وشاملة لأسئلة استطلاع الرأى، وهذا لايتيحه بالطبع استخدام استمارة الاستبار Interview schedule كأداة لجمع بيانات الاستطلاع .

ومـــن ثـــم استقـــر الـــرأى علـــى استخـــدام الاستبيـــان أو الاستخبـــار Questionnaire كأداة لجمع البيانات ، إذ هو الوسيلة الملائمة تماما لأغراض

استطلاع الرأى هذا ، والذى يتفق والمستوى العلمى للأفراد الذين سيطبق عليهم .

وهنا كان أمامنا لتصميم الاستبيان أسلوبان : أسلوب مباشر ، وبمقتضاه يتضمن الاستبيان أسئلة مباشرة ، تتناول كل خطوة من الخطوات المنهجية التى يمر بها استطلاع الرأى ، والرأى فى أهمية النقد العلمى على أساس المعايير الأخلاقية ، وفى كل معيار من المعايير الأخلاقية التى تتضمنها كافة المواثيق الأخلاقية الخاصة ببحوث وقياسات الرأى العام .

وقد تم رفض هذا الأسلوب الذى يأخذ شكل الاختبار ، إذ أنه وإن كان قد يصلح للتطبيق على الطلبة أو المبتدئين ، فإنه لايصلح أن يطبق على نخبة متخصصة فى العلوم الاجتماعية وفى البحث الاجتماعى .

بالإضافة إلى ذلك ، فإن اتباع الأسلوب المباشر لن يستطيع كشف مدى القدرة على استخدام المعلومة النظرية فى تحديد الإيجابيات والسلبيات ، سواء فى المنهج أو فى الأخلاقيات ، فى الاستطلاعات والقياسات الفعلية للرأى ، أو للرأى العام .

ولذلك رأينا أن نستبعد هذا الأسلوب التقليدى ، وأن نلجأ إلى أسلوب غير مباشر فى قياس المعلومات العلمية عن منهجية وأخلاقيات قياس الرأى العام ، ومن ثم تحديد نقاط الالتقاء ونقاط الاختلاف بين آراء النخبة المتخصصة ، بالنسبة لكل قضية من القضايا التى يهمنا رصد الواقع العلمى بشأنها .

وفى الوقت ذاته حرصنا على أن تستند هذه الآراء العلمية ، إلى واقع ملموس ، يجسد كل قضية من هذه القضايا ، لا إلى قضايا افتراضية يؤخذ الرأى بشأنها .

ومن هنا استقر الرأى على أن يختار أحد استطلاعات الرأى ، التى أجراها المركز لتقدم حالة واقعية لاستطلاع للرأى ، يمكن من خلالها طرح كافة القضايا المنهجية والأخلاقية الخاصة بقياس الرأى العام ، وإبراز كافة جوانبها الإيجابية

والسلبية كما يجسدها هذا الاستطلاع .

وفى الوقت نفسه ، بمقتضى هذا الأسلوب غير المباشر ، تجد النخبة المتخصصة أنها ليست فى موقف اختبار لمعلوماتها العلمية ، أو لمواقفها النقدية ، وإنما هى فى موقف المقيم لعمل علمى ، وهو الموقف الذى يناسب وضعها العلمى والأكاديمى ، ويتفق فى الوقت نفسه مع طبيعة عملها ، الذى يعد الفحص والتقييم العلمى جانبا أساسيا فيه .

كانت الخطوة التالية هى تحديد استطلاع الرأى الذى سيتم استطلاع رأى النخبة بشأن كافة خطواته المنهجية ، وجوانبه الأخلاقية ، وقد تم وضع عدة معايير لاختياره .

أولا : أن يكون أحد استطلاعات الرأى التى تناولت موضوعا سياسيا . وقد تم تحديد هذا المعيار على أساس أنه إذا كان عدم الالتزام المنهجى (متمثلا فى عدم الالتزام بالقواعد المنهجية المستقر عليها) ، وعدم الالتزام الأخلاقى (متمثلا فى عدم الالتزام بالمعايير التى أقرتها المواثيق الأخلاقية) يعد أمرا خطيرا فى استطلاعات الرأى العام بعامة ، فإن خطورته تتضاعف فى حالة استطلاعات الرأى العام السياسية ، ومن هنا يحرص العالم المتقدم على تسليط الضوء على هذه الاستطلاعات بالذات ، حيث إن أغلب التجاوزات المنهجية والأخلاقية تكون عادة فى استطلاعات الرأى السياسية .

ومن ثم فإذا كانت مصر قد بدأت تأخذ بالديمقراطية ، كجوهر للنظام السياسى ، وبالتعددية السياسية كشكل لهذا النظام ، فإن المتوقع أن تأخذ استطلاعات وقياسات الرأى العام – السياسية بالذات – وضعها ومكانتها كإحدى آليات العمل الديمقراطى ، وكمؤشر صادق على مدى ديمقراطية النظام .

لهذا كله فضلنا أن يكون الاستطلاع الذى يتم اختياره استطلاعا سياسيا

للرأى ، يضاف إلى ذلك أن استطلاعات الرأى العام السياسية تثير عادة الاهتمام بين المتعلمين والمثقفين ، الأمر الذى ينعكس بلاشك على دقة إجابات النخبة المتخصصة ، وعلى إدراكها لأهمية التأكيد على الجوانب الإيجابية فى استطلاع الرأى العام السياسى ، وإبراز الجوانب السلبية فى منهجيته ، وكشف أية تجاوزات أخلاقية فى إجرائه أو معالجة بياناته ، أو إعداد تقريره ، أو نشـر نتائجه.

ثانيا : أن يكون قد مضت مدة زمنية طويلة على هذا الاستطلاع ، بحيث لايكون الموضوع الذى يتناوله موضوعا مثارا حاليا ، وذلك حتى نضمن الحيدة فى إبداء الرأى ، وعدم التأثر بمناخ الرأى السائد فى حالة ما إذا كان استطلاع الرأى يتناول موضوعا أو قضية مثارة حاليا ، فضلا عن أن الاهتمام بالقضية ، قد يطغى على الاهتمام بالمنهج وبالأخلاقيات ، وهما محل اهتمامنا فى هذا الاستطلاع ، إذ أن الهدف ليس تناول الموضوع الذى تناوله استطلاع الرأى ، وإنما تناول الخطوات المنهجية والمعايير الأخلاقية لقياس الرأى العام ، باستطلاع رأى نخبة متخصصة ، فى هذه الخطوات وتلك المعايير ، كما انعكست فى استطلاع للرأى يتناول موضوعا سياسيا .

ونظرا لأن أول استطلاع سياسى للرأى قام به المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، هو استطلاع *الرأى* الذى اتخذ عنوانا له "اتجاهات الرأى العام نحو زيارة السادات *إلى القدس*"، فضلا عن أن موضوع زيارة السادات للقدس ، أصبح موضوعا تاريخيا ، غير مطروح ، حتى على مستوى الدول العربية التى كان البعض رافضا لها ، وإن طرح فباعتباره خطوة إيجابية غير مثيرة للجدل ، فقد وقع الاختيار على هذا الاستطلاع ، موضوعا لاستطلاع الرأى الذى يتناول المنهج والأخلاقيات فى قياس *الرأى العام* .

بالإضافة إلى ذلك ، فإن مضى أكثر من خمس عشرة سنة على إجراء ذلك الاستطلاع ، ربما لا يجعل النقد العلمي الذى قد يبرز بعض التجاوزات المنهجية والأخلاقية لهذا الاستطلاع ، مثيرا لقلق أو ضيق فريق البحث الذى قام به ، حيث يفترض أن يكون هذا الفريق قد اكتسب معلومات علمية خلال هذه المدة الزمنية ، بحيث تجعله هو نفسه مدركا لجوانب القصور المنهجية والأخلاقية ، وبالتالى متقبلا للنقد العلمى له . إذ يستبعد أن يظل المستوى العلمى للفريق البحثى على ما كان عليه منذ خمس عشرة سنة ، الأمر الذى يجعله عاجزا عن رؤية الجوانب السلبية فى الاستطلاع الذى أجراه ، وبالتالى غير قادر على تقبل النقد العلمى ، فضلا عن فهم المعايير المنهجية والأخلاقية التى يستند إليها هذا النقد .

ثم إن هذا الاستطلاع بالذات ، يتميز عن غيره من استطلاعات الرأى السياسية التى أجراها المركز ، مثل استطلاع الرأى الخاص بالأحزاب السياسية، فى أنه يثير العديد من القضايا المنهجية والأخلاقية ، بل والعلمية ، التى لا يثيرها استطلاع الرأى الخاص بالأحزاب ، أو غيره من استطلاعات الرأى السياسية ، كقضية النشر العلمى والنشر الإعلامى ، أو قضايا أخرى لم يسبق إثارتها فى أدبيات قياس الرأى العام ، على مستوى استطلاعات الرأى السياسية أو غير السياسية ، وهى مسألة إجراء استطلاع للرأى على الموافقين فقط على القضية محل استطلاع الرأى دون غير الموافقين ، أو الوصول إلى نسبة موافقة ١٠٠٪ ، إلى آخر القضايا العلمية التى يثيرها هذا الاستطلاع بالذات ، والتى من الأهمية بمكان معرفة آراء نخبة متخصصة بشأنها ، ومدى اتفاق هذه الآراء أو اختلافها مع منهجية وأخلاقيات العمل فى مجال قياس الرأى العام .

وإذا كان استطلاع الرأى الحالى يدخل ضمن استطلاعات الرأى عن استطلاعات الرأى ، إلا أنه لا يطرح موضوع استطلاعات الرأى على الجمهور

العام ، وإنما يطرحه على نخبة متخصصة ، والموضوع الذى يطرحه لا يتناول استطلاعات الرأى بعامة ، وإنما استطلاع للرأى محدد ، وذلك حتى تأتى الآراء دقيقة ومحددة ومعبرة بصدق عن مستوى معلومات هذه النخبة ، وعن مواقفها من قياسات الرأى العام أو استطلاعاته .

وبهذا فإننا وإن كنا قد استفدنا من التقليد السائد فى مجال قياس الرأى العام بإجراء استطلاعات عن استطلاعات الرأى ، فقد طورنا منه بما يتفق والغرض من استطلاع الرأى الحالى ، ونوعية ومستوى الجمهور الذى سيطبق عليه هذا الاستطلاع [٧] .

وبعد الاستقرار على أسلوب جمع البيانات ، تم تصميم استمارة استطلاع الرأى وزودت بملاحق تشمل كافة البيانات التى تساعد الشخص المستطلع رأيه على الإجابة على الأسئلة .

وقد اقتصرنا بالطبع فى تصميم استمارة الاستطلاع على تناول بعض الموضوعات المنهجية والأخلاقية فى قياس الرأى العام ، وأرجأنا تناول الكثير من الموضوعات التى تثيرها استطلاعات الرأى العام السياسية ، والاستطلاع الخاص بزيارة السادات إلى القدس على وجه التحديد ، لمناقشتها فى الندوة التى سيشكل التقرير الذى نقدم موجزا له فى هذا المقال إحدى أوراقها المرجعية الأساسية ، حيث يفضل تناول هذه الموضوعات بأسلوب المناقشة الجماعية ، سواء مايتعلق منها بالفرق بين قياس الرأى وقياس الرأى العام ، أو بطبيعة النظام السياسى والإعلامى وعلاقته ببلورة وصياغة الرأى العام ، أو بأهمية قياس المعلومات عن القضية موضوع استطلاع الرأى .. إلى آخر الموضوعات والقضايا النظرية ، والأخلاقية ، والمنهجية التى تثيرها استطلاعات الرأى العام بعامة ، وتبرز خطورتها استطلاعات الرأى العام السياسية بخاصة .

وقد راعينا أيضا فى تصميم استمارة استطلاع الرأى أن تنقسم إلى عدة أجزاء ، يتناول كل جزء مرحلة خاصة من مراحل استطلاع الرأى ، راعينا الترتيب المنهجى لها (العينة - أداة الاستطلاع - نتائج الاستطلاع ونشرها - فالأخلاقيات المنظمة للعمل فى مجال قياس الرأى العام) بحيث يخدم كل موضوع الموضوع السابق عليه ، وبهذا يساعد تصميم الأداة على سهولة استرجاع المعلومات العلمية التى يتم بناء عليها إبداء الرأى العلمى .

وقد حرصنا على أن تكون كافة الوثائق الملحقة باستمارة استطلاع الرأى ، والخاصة باستطلاع الرأى الخاص باتجاهات الرأى العام نحو زيارة السادات إلى القدس ، مصورة من تقريره النهائى غير المنشور والذى يقع فى ٢٧ صفحة فقط .

نتائج استطلاع الرأى

حددت المحاور الأساسية لتناول نتائج هذا الاستطلاع بثلاثة محاور أساسية :

المحور الأول : التخصص العلمى

وذلك لمعرفة ما إذا كان التخصص العلمى يرتبط بمستوى المعلومات العلمية ، التى تعكسها الإجابات على أسئلة استطلاع الرأى ، وهل تتميز بعض التخصصات العلمية عن الأخرى بالنسبة لمستوى علمية الآراء فى بعض جوانب استطلاع الرأى دون غيرها .

المحور الثانى : المستوى الوظيفى

وقد قصدنا من اختيار هذا المحور التأكد من بعض المسلمات التى يفترض

بمقتضاها أنه كلما ارتفع المستوى الأكاديمى للشخص زادت معلوماته العلمية ، ونضجه الأكاديمي ، بمعنى أن من هم فى قمة السلم الأكاديمى ، أى الذين وصلوا إلى درجة الأستاذية ، سواء فى الجامعات أو مراكز البحوث ، ستكون معلوماتهم العلمية ، ومن ثم أراؤهم المبنية عليها ، أفضل من الذين لايزالون فى بداية السلم الأكاديمى من الخبراء والمدرسين ، وهؤلاء بدورهم سيكونون فى مستوى علمى أفضل من الباحثين والباحثين المساعدين . ونفس هذا المعيار بالنسبة للقدرة على الرؤية النقدية والموقف من النقد العلمى .

المحور الثالث : المؤسسة الاكاديمية

وقد قصدنا من الاهتمام بهذا المحور النظر إلى موقف كل مؤسسة من المؤسسات المختارة من ممارسة النقد العلمى ، فضلا عن تقدير مستوى المعلومات العلمية الخاصة بمنهجية وأخلاقيات قياس الرأى العام بكل منها .

كما يتيح لنا هذا المحور المقارنة بين موقف المراكز البحثية من القضايا التى يطرحها هذا الاستطلاع ، وموقف المؤسسات الجامعية منها ، وفى حالة إذا وجد اختلاف بينهما ، فهل يرجع ذلك إلى اختلاف المؤسسة العلمية وطبيعة نشاطها العلمى ، أم أنه يرجع إلى التخصص العلمى لمن يعملون بها .

أما بالنسبة لتحليل النتائج والتعقيب عليها ، فقد استقر الرأى على أن يستند تحليلنا إلى القواعد المنهجية والمعايير الأخلاقية المستقرة فى أدبيات قياس الرأى العام .

وقد تناولنا كل محور من هذه المحاور الثلاثة فى إطار تناولنا للموضوعات التالية ، والتى يشكل كل منها أحد الفصول التى يتناولها تقرير استطلاع الرأى .

اولا : عينات استطلاعات الرأى العام "بعض القضايا المنهجية والأخلاقية" .

ثانيا : تكوين استمارة استطلاع الرأى العام وصياغة أسئلتها .

ثالثا : استطلاعات الرأى العام والمسئولية العلمية والأخلاقية .

رابعا : استطلاعات الرأى العام والمسئولية الأخلاقية للنشر الصحفى .

وسنعرض بإيجاز لكل موضوع من الموضوعات التى تناولها استطلاع الرأى ، أما تحليل النتائج وفقا للمحاور الثلاثة فيتضمنها بإسهاب التقرير الأساسى لاستطلاع الرأى الذى يتكون من سبعة فصول ويقع فى ٥١٦ صفحة .

اولا : عينات استطلاعات الراى العام بعض القضايا المنهجية والاخلاقية

لم يحظ موضوع من الموضوعات المنهجية التى يشملها العمل العلمى فى مجال الرأى العام بقدر الاهتمام الذى حظى به موضوع المعاينة Sampling ، وتصميم أفضل العينات ملاءمة لاستطلاعات وقياسات الرأى العام ، وأصدقها تمثيلا للجمهور الذى تعبر آراؤه عن اتجاهات الرأى العام ومواقفه .

ويعكس هذا الاهتمام - أساسا - الأهمية التى تضفيها الدول الديمقراطية على استطلاعات وقياسات الرأى العام بعامة ، والسياسية منها بخاصة . هذه الأهمية التى تعكس بدورها وعى هذه الدول بإمكانات الاستفادة من استطلاعات الرأى العام فى دعم الديمقراطية ، وإدراكها فى الوقت نفسه للفرص المتاحة لإساءة استغلال استطلاعات الرأى العام ، واستخدامها فى تهديد دعائم الديمقراطية أو فى تزييفها .

ففى الوقت الذى نجحت فيه قياسات الرأى العام فى التغلل فى نسيج عملية اتخاذ القرار السياسى ، وفى أن تصبح مؤشرا يعتد به عند رسم السياسات أو تقويمها ، استخدمت فى الوقت نفسه فى التأثير على الرأى العام ، واستغلت فى تحريك الجماهير أو فى استغلالها أو التلاعب بها Manipulation ، مما دفع بعض

الحكومات إلى التلويح بفرض قيود على استطلاعات الرأى العام السياسية- وبالتحديد تلك الخاصة بالانتخابات - أو فرضها فعلا ، الأمر الذى تصدى له العلماء والمتخصصون فى مجال الرأى العام ، ولايزالون مستمرين فى التصدى له حتى اليوم . وكان أقوى سلاح لتصديهم هذا هو ممارسة النقد الذاتى الذى من شأنه خلق وعى علمى ، بين المتخصصين فى مجال الرأى العام والمشتغلين بقياساته ، بالمعايير المنهجية والأخلاقية التى تحكم ممارسة العمل فى هذا المجال ، ووضع المواثيق الأخلاقية التى تضمن الحد الأدنى من الالتزام بهذه المعايير [٨] .

ولما كان النقد الذى يوجه إلى استطلاعات وقياسات الرأى العام يبلوره عادة التساؤل عن : من هم هؤلاء الذين اعتبرت آراؤهم ممثلة للرأى العام ؟ وما هى خصائصهم ؟ وكيف تم اختيارهم ؟ كان من الطبيعى أن تحتل العينة موقع الصدارة ، سواء عند معالجة الجوانب المنهجية فى قياسات الرأى العام ، أو عند تطويرها ، أو الارتقاء بها .

ومن هنا لا نكون مغالين إذا ذكرنا أن المتخصصين فى العلوم الاجتماعية ، من المهتمين بمسوح الرأى ، وقياسات واستطلاعات الرأى العام ، كانت لهم إسهاماتهم البارزة فى مجال العينات ، ويرجع إليهم الكثير من الفضل فى تطوير أساليب المعاينة ، وفى إبداع أنواع من العينات أو تطويرها ، بل وإبداع الأساليب العلمية والعملية التى تساعد على الاحتفاظ بعشوائية العينة وتمثيلها - رغم الصعوبات العملية التى تواجهها عادة مرحلة اختيار مفردات العينة أو الحصول على استجاباتها- والتى تساعد أيضا فى التغلب على العائق المالى والزمنى الذى يواجه عادة استطلاعات وقياسات الرأى العام ، ويهدد مصداقيتها ، وتمثيلها ، فضلا عن دقة نتائجها [٩] .

وكما يثير التساؤل ، عمن هم هؤلاء الذين عبرت آراؤهم عن الرأى العام ، الاهتمام بالقضايا المنهجية الخاصة باختيار عينات ممثلة ، فقد كان من الطبيعى

أن يثير نفس التساؤل أيضا الاهتمام بالقضايا الأخلاقية التى يطرحها اختيار عينات متحيزة واستطلاع آرائها ، واعتبار هذه الآراء معبرة عن موقف "الرأى العام" أو اتجاهاته . ومن ثم احتل موضوع العينة موقع الصدارة فى المواثيق الأخلاقية ، وبالتحديد عند تناول موضوع إعداد تقرير استطلاع الرأى ، أو نشر نتائجه ، سواء كان النشر نشرا علميا ، أو نشرا إعلاميا ، ومن ثم كان من المنطقى أن يحتل أيضا موقع الصدارة فى استطلاعنا هذا .

يثير الجزء الخاص بالعينة - كما ورد فى التقرير الخاص باتجاهات الرأى العام نحو زيارة السادات إلى القدس - الكثير من القضايا المنهجية والأخلاقية .

تتحدد القضايا المنهجية من الإجابة على السؤال التالى : من تمثل عينة استطلاع الرأى ؟

وتتحدد القضايا الأخلاقية من الإجابة على السؤال التالى : هل تم الالتزام بما نصت عليه المواثيق الأخلاقية بالنسبة للبيانات الخاصة بالمعاينة والعينة ؟

تقتضى الإجابة على هذين السؤالين تناول العديد من القضايا ، رأينا أن نقتصر فى الاستطلاع الحالى على تناول أهمها ، وذلك من خلال معالجة الموضوعات التالية : تحديد المجتمع الأصلى لاستطلاعات الرأى والرأى العام ، وتحديد مفردة استطلاع الرأى ، أى الفرد الذى سيستطلع رأيه ، تحديد حجم العينة ، عدم استكمال جمع البيانات من أفراد العينة ، تمثيل العينة للمجتمع الأصلى ، وأخلاقيات النشر الإعلامى فيما يتعلق بعينة استطلاعات الرأى .

وسنتناول بشئ من الإيجاز أهم النتائج التى تندرج تحت كل قضية من هذه القضايا .

اقتصر استطلاع الرأى الخاص باتجاهات الرأى العام نحو زيارة السادات إلى القدس على عينة من أفراد الجمهور العام بلغ عدد أفرادها ٤٧٩ فردا ، ذكر

أنه تم اختيارهم من محافظتى القاهرة والجيزة ، وقد شاب الغموض كافة الجوانب الخاصة بكيفية اختيار هذه العينة بما فى ذلك المجتمع الأصلى الذى تمثله . فضلا عن ذلك فقد تغاضى عن تطبيق استطلاع الرأى على عينة من المثقفين ، الأمر الذى يثير الكثير من القضايا المنهجية والأخلاقية التى ينبه لخطورتها المتخصصون فى مجال الرأى العام وقياساته .

وقد كشفت نتائج الاستطلاع الحالى عن وعى من جانب الأكاديميين بضرورة التطبيق على عينة من المثقفين ، حيث أكد ٣ر٧٣٪ من أفراد العينة أنه كان يجب أن تشمل عينة الاستطلاع عينة من المثقفين بجانب عينة من الجمهور العام ، بينما رأى ٧ر١٢٪ أنه كان يجب أن يقتصر استطلاع الرأى على عينة من المثقفين فقط ، أى أن ٨٦٪ رأوا ضرورة استطلاع رأى المثقفين . ومن اللافت للنظر أن ثلاثة أفراد فقط بنسبة ٨ر١٪ رأوا أنه يكفى معرفة رأى الجمهور العام ولاحاجة لمعرفة رأى المثقفين فى زيارة السادات إلى القدس (وهو الإجراء الذى اتبع فى استطلاع الرأى الخاص باتجاهات الرأى العام نحو زيارة السادات إلى القدس)[١٠] .

وعندما طرح الاستطلاع الحالى سؤالا يستطلع الرأى فى قصر عينة ذلك الاستطلاع على محافظتى القاهرة والجيزة وعدم اختيار عينة ممثلة للجمهور العام فى مصر ، جاءت غالبية الإجابات مؤكدة أن العينة بهذا الشكل هى عينة متحيزة لا تمثل الجمهور العام (٢ر٨٤٪) . الأمر الذى يعكس وعيا من جانب غالبية الأكاديميين المتخصصين فى مجال الرأى العام . أكده أيضا رفض غالبيتهم (٨١٪) أن يقتصر اختيار عينة الجمهور العام على أرباب الأسر أو الشخص الذى يأتى ترتيبه الأول فى الأسرة ، وهو الإجراء الذى اتبعه استطلاع الرأى الخاص باتجاهات الرأى العام نحو زيارة السادات إلى القدس ، والذى لا يوجد له مثيل

فى استطلاعات الرأى العام التى تتناول قضايا أو موضوعات يتجاوز الاهتمام بها أرباب الأسر .

وفى الوقت الذى رأى ٩ر٧٪ أن عينة حجمها ٤٧٩ فردا يمكن أن تمثل الجمهور العام ، وبالتالى تعبر عن الرأى العام ، رفض ذلك ٢ر٨١٪ . ويرجح أن يكون أساس الرفض عند بعضهم مبنيا على معرفة علمية بالحجم الأمثل للعينات المستخدمة فى استطلاعات الرأى العام وبالحد الأدنى لها ، بصرف النظر عن عدد السكان الذين تزيد أعمارهم عن سن الثامنة عشرة فى الدولة محل استطلاع الرأى.

كان من الأمور اللافتة للنظر أن استطلاع الرأى العام نحو زيارة السادات إلى القدس اقتصر على ٦٣٪ فقط من أفراد العينة ، الأمر الذى أثار اهتمامنا بمعرفة مدى وعى الأكاديميين المتخصصين فى العلوم التى يشكل الرأى العام موضوعا لاهتمامها بخطورة عدم استكمال جمع البيانات من نسبة تزيد عن ثلث حجم العينة . وقد جاءت الإجابات عن السؤال المطروح لتؤكد إدراك الغالبية ووعيها، حيث ذهب ٧ر٨٤٪ إلى أن ذلك يؤثر على تمثيل العينة بحيث تصبح عينة متحيزة ، بينما خالف ٨ر٩٪ فقط هذا الرأى ، وعموما فقد رفض ٣ر٩١٪ السرعة فى جمع البيانات كمبرر علمى لعدم استكمال جمع البيانات من بقية أفراد العينة .

وفى الوقت الذى رفضت فيه الغالبية تمثيل العينة التى أجرى عليها استطلاع الرأى العام نحو زيارة السادات إلى القدس للخصائص الديموجرافية للجمهور العام ، سواء على مستوى محافظتى القاهرة والجيزة ، أو على مستوى محافظات الجمهورية ، وسواء بالنسبة للنوع (٨ر٨٠٪) ، أو للعمر (١ر٨٢٪) ، أو للحالة التعليمية (٢ر٦٣٪) ، أو للمهنة (١ر٦٣٪) ، أو للدخل الشهرى (٤ر٥٤٪) . فقد أكد فى النهاية ٨ر٩٣٪ صراحة أن العينة عينة غير ممثلة للجمهور العام .

وهكذا أمكن لهذا الاستطلاع من خلال طرح ثمانية أسئلة فقط عن عينات استطلاعات الرأى العام ، أن يكشف عن مدى الوعى العلمى بأهم شروط تمثيلها بين الأكاديميين الذين تم استطلاع رأيهم ، من المتخصصين فى مجال العلوم التى يشكل موضوع الرأى العام وقياسه أحد مجالات اهتمامها ، فقد جاءت إجابات غالبية مرتفعة عليها لتؤكد إدراكهم لأهمية أن تجرى استطلاعات الرأى العام السياسية على عينة ممثلة للجمهور العام وعينة من المثقفين ، وألا يقتصر فى مثل هذه الاستطلاعات على أخذ عينة من محافظة أو محافظتين ، وأنه مادمنا قد ذكرنا أن العينة ممثلة للجمهور المصرى فيجب أن يكون تمثيل الجمهور المصرى على مستوى المتغيرات الديموجرافية ، وعلى مستوى المجتمع بأنماطه الجغرافية والثقافية.

وبالطبع كان هناك رفض من الغالبية أيضا لاختيار أرباب الأسر واعتبار آرائهم معبرة عن آراء الجمهور العام ، أو عن الرأى العام . وفى الوقت ذاته كان هناك إدراك عام بأهمية حجم العينة ، بجانب أسلوب اختيارها وخصائصها، فى تمثيل الجمهور العام ، ومن ثم تمثيل آراء أفرادها لآراء الجمهور العام . كذلك رفضت الغالبية عدم استكمال جمع البيانات من كافة مفردات العينة وتبرير ذلك بسهولة الحصول على البيانات أو للسرعة فى الوصول إلى النتائج .

وقد جاءت غالبية الآراء ، وغالبية التعقيبات على الأسئلة التى تناولت موضوع العينة ، لتؤكد بجانب الوعى العلمى بشروط ومحددات اختيار العينات الممثلة وغير المتحيزة فى استطلاعات وقياسات الرأى العام ، الاهتمام بموضوع الرأى العام ، وبالقدرة على النقد العلمى الموضوعى .

وإذا كانت هذه هى الصورة التى رسمتها آراء الغالبية العظمى من الأكاديميين المتخصصين ، فهذا لايمنع من وجود نقص فى المعلومات العلمية

الخاصة بالعينات بعامة ، وبالعينات المستخدمة فى قياسات واستطلاعات الرأى العام بخاصة ، لدى البعض ، كما تكشفه إجاباتهم عن الأسئلة التى طرحها هذا الجزء من استطلاع الرأى . كما أن البعض الآخر كانت آراؤه لاتعطى إجابة مباشرة عن السؤال المطروح ، الأمر الذى يمكن تفسيره إما بنقص فى المعلومات الخاصة بمجال قياس الرأى العام وبمنهجية العينات على وجه التحديد ، أو بعدم قدرة على النقد العلمى الصريح الواضح ، أو بعدم الرغبة فى تسليط الضوء على السلبيات فى غياب الإيجابيات بالنسبة للاستطلاع الذى اتخذناه موضوعا لطرح كافة الأسئلة التى تناولها الاستطلاع الحالى .

ثانيا : تكوين استمارة استطلاع الرأى العام وصياغة أسئلتها

تمر عملية قياس الرأى العام بعدة مراحل ، بدءا من تصميم العينة واختيار مفرداتها ، ومرورا بتحديد أسلوب جمع البيانات بما يشتمل عليه من تكوين استمارة الاستطلاع وصياغة أسئلتها ، وانتهاء بتحليل النتائج ونشرها .

ويعتمد تقييمنا لأى استطلاع للرأى ، أو للرأى العام ، على الكفاءة المنهجية التى تمت بها كل مرحلة من هذه المراحل الثلاث . فعملية قياس الرأى العام ، على نحو ما أشار "آلبرت كانتريل" Albert H. Cantril ، مثلها مثل السلسلة الحديدية تعتمد قوتها على قوة كل حلقة من حلقاتها . بمعنى أن أى قصور فى أى مرحلة من مراحل قياس الرأى العام من شأنه أن يخل بالعملية كلها [١١] .

وقد تنبه معظم الباحثين فى مجال المسوح الاجتماعية وقياسات واستطلاعات الرأى ، منذ وقت مبكر ، إلى أهمية تكوين استمارة جمع البيانات ، وصياغة أسئلتها ، وترتيب وتسلسل هذه الأسئلة ، وما قد ينتج عن ذلك كله من أخطاء منهجية تشوه النتائج التى يتم الحصول عليها ، حتى فى ظل إجراءات

المعاينة السليمة ، والتحليل الإحصائى الدقيق للنتائج [١٢]. وتدخل هذه الأخطاء ضمن مايسمى بالأخطاء التى لا ترجع إلى المعاينة Nonsampling errors تمييزا لها عن الأخطاء الأخرى التى ترجع إلى تصميم العينة أو اختيار مفرداتها أو خطوات تنفيذها ميدانيا [١٣] .

ومن الحقائق المعروفة بين ذوى الخبرة فى مجال استطلاعات وقياسات الرأى العام أن نسبة المستجيبين بنعم أو بلا على بعض الأسئلة يمكن أن تتغير - إلى حد كبير - من خلال تغيير صياغة السؤال نفسه . كما أنه فى بعض الأحيان تستغل هذه المعلومة من قبل البعض لتوجيه نتيجة الاستطلاع وجهة معينة [١٤] .

ولهذا السبب عادة مايُوصى فى مجال استطلاعات الرأى ، والرأى العام ، بضرورة إيراد صيغة السؤال حرفيا عند نشر النتائج ، حتى يتسنى للقارئ الحكم عليها وتقييمها . وقد نُص على ذلك بدءا من عام ١٩٤٧ فى المقال الذى نشره "ستيوارت دود" Stuart Dodd فى المجلة الفصلية للرأى العام Public Opinion Quarterly ، حيث قدم ميثاقا تفصيليا للمعايير التى يجب أن تحكم عمل مؤسسات مسوح الرأى [١٥] . ثم نُص على ذلك أيضا ، فيما بعد ، فى جميع المواثيق الأخلاقية المنظمة لمارسة العمل فى مجال قياسات واستطلاعات الرأى العام.

ولم يقتصر الأمر فى هذه المواثيق الأخلاقية على النص على ضرورة إيراد صيغة السؤال حرفيا ، بل تعداه إلى ضرورة إيراد كل مايتعلق بأسلوب جمع البيانات بما فى ذلك استمارة الاستبار أو الاستخبار المطبق، وتعليمات التطبيق ، وفئات الاستجابة المرفقة بكل سؤال [١٦] ، مما يدل على مدى الوعى بأهمية هذه المتغيرات عند تقييم أى استطلاع للرأى العام ، والحكم على موضوعيته .

ومن أهمية هذا الموضوع جاء اهتمامنا بمعرفة معلومات النخبة الأكاديمية المتخصصة فى وضع أسئلة استطلاعات الرأى العام وصياغتها . ومن ثم طرح

استطلاع الرأى الحالى عدة أسئلة جاء فى مقدمتها سؤال يكشف عن مدى إدراك أهمية صياغة أسئلة استطلاعات الرأى العام ، وبالتحديد إذا كانت غير موجهة إلى عينة من النخبة أو من المتخصصين فى موضوع استطلاع الرأى حيث يتضمن السؤال الموافقة بجانب عدم الموافقة بحيث تكون صيغته .

هل توافق أو لا توافق على .... ؟

وفى الوقت الذى لم يدرك فيه ٢٨٪ من المستجيبين أهمية صياغة السؤال على هذا النحو فإن الغالبية (٥٩٫٨٪) رأت أنه كان يجب إضافة عدم الموافقة فى صلب السؤال حتى يكون السؤال غير متحيز [١٧] ، ونفس هذه النسبة تقريبا (٥٩٫٣٪) أدركت أن قياس شدة اتجاه الرأى لا تتحقق من توجيه سؤال فى استمارة استطلاع الرأى تكون الإجابة عليه بنعم أو بلا أو بلا أعرف على أكثر تقدير ، بل يجب أن تدخل المتغيرات بدءا من موافق جدا إلى غير موافق على الإطلاق فى صلب السؤال الموجه .

وربما الخاصية التى انفرد بها استطلاع الرأى الخاص باتجاهات الرأى العام نحو زيارة السادات إلى القدس عن غيره من كافة استطلاعات الرأى العام التى تضمها أدبيات قياس الرأى العام ، هو قصر توجيه كافة أسئلة استطلاع الرأى بعد السؤال الأول للموافقين والموافقين جدا على زيارة السادات إلى القدس ، ولم يوجه أى سؤال لغير الموافقين !

وقد جاءت إجابات الغالبية لتؤكد أن القائمين باستطلاع الرأى لم يكونوا مهتمين منذ البداية بغير الموافقين (٧٣٫٨٪) ، وأنه كان هناك توقع مسبق من جانبهم بأن جميع المصريين موافقون على زيارة السادات إلى القدس (٢٤٫٤٪) ، كما أضاف ٢٠٫٧٪ صراحة أن هذا إجراء غير سليم وقصور فى أداة جمع البيانات .

ومن ثم فعندما طرح سؤال مباشر عن الرأى فى قصر توجيه أسئلة

استمارة استطلاع الرأى على الموافقين فقط من حيث موضوعية أو تحيز بناء الاستمارة أجاب ٢ر٩٥٪ بأن استمارة الاستطلاع متحيزة من حيث البناء .

وفى إطار إدراك النخبة الأكاديمية المتخصصة لتحيز استمارة ذلك الاستطلاع وقدرتها على إدراك المحكات المنهجية التى تبنى عليها حكمها هذا ، جاءت غالبية الآراء (٨٢٪ من عدد المستجيبين) لتؤكد صراحة أن ذكر الجوانب الإيجابية فقط فى الأسئلة (الموافقة ولم تذكر عدم الموافقة ، النجاح ولم تذكر الفشل الرغبة الحقيقية فى السلام ولم تذكر عدم الرغبة ... الخ) يجعل السؤال سؤالا متحيزا ، فى حين أن ١ر١٦٪ فقط لم يدركوا هذا التحيز .

فى الوقت ذاته فإن الغالبية رأت أن نصف أسئلة ذلك الاستطلاع (أى أربعة أسئلة من ثمانية أسئلة) يصعب إجابة غالبية أفراد العينة عليها .

وقد أدانت الغالبية أيضا اكتفاء ذلك الاستطلاع بذكر الإجابات دون نص الأسئلة ، كما أغفل تضمين استمارة استطلاع الرأى فى التقرير غير المنشور ، حيث ذهب ٤ر٦٥٪ إلى أن ذلك إجراء غير سليم يتعارض والعمل العلمى فى مجال استطلاعات الرأى العام . وأكد ٥٨٪ أن من أهم بنود المواثيق الأخلاقية المنظمة للعمل فى مجال استطلاعات الرأى العام ذكر السؤال حرفيا عند تناول الإجابة عليه ، فى حين رأى أربعة أشخاص فقط (٥ر٢٪) أنه إجراء سليم ، إذ يجب ألا تلحق استمارة استطلاع الرأى بالتقرير العلمى ، أو أن يوضع نص السؤال فى صلب التقرير .

ثالثا : استطلاعات الرأى العام والمسئولية العلمية والأخلاقية

تكشف لنا أدبيات قياس الرأى العام أن استطلاعات وقياسات الرأى العام تجرى دائما فى إطار مؤسسات علمية أو إعلامية أو تشريعية أو تجارية ، أو فى إطار منظمات أو تنظيمات سياسية أو بتمويل منها ، ويرجع ذلك أساسا إلى أن هذا

النشاط العلمى يقوم على استخدام العينات القومية ، ومن ثم يعجز الباحث الفرد غير المنتمى لأى من هذه المؤسسات عن القيام به كنشاط بحثى خاص ، وهو وضع يختلف تماما عن البحوث الاجتماعية أو النفسية التى يعتمد الكثير منها على عينات محدودة ، وبالتالى يمكن للباحث أن يعتمد على نفسه تماما فى القيام بها. فى هذه الحالة الأخيرة لايثار أى جدل بالنسبة لمسئولية الباحث عن عمله العلمى ، فهو مسئول مسئولية كاملة عنه ، أما فى حالة استطلاعات وقياسات الرأى العام التى تجرى عادة فى إطار مؤسسات علمية أو إعلامية أو تجارية أو غيرها ، فقد يثار الجدل بالنسبة لمسئولية الباحث ، ومسئولية المؤسسة ، وخاصة المؤسسة العلمية التى كلفت الباحث بإجراء استطلاع الرأى وبتمويل منها .

إذا رجعنا إلى المواثيق الأخلاقية نجد أنها لم تغفل هذه النقطة ، بل أوضحت بشكل لا لبس فيه مسئولية الباحث عن عمله العلمى ، فهى بجانب نصها على الكفاءة العلمية للباحث ، وضرورة استخدام أفضل المناهج والأساليب البحثية التى تمكنه من الوصول إلى نتائج موضوعية ، تنص صراحة على مسئولية الباحث عن عمله العلمى حتى لو أجرى فى نطاق مؤسسة علمية أو غير علمية . فالباحث كما يأخذ حقه فى أن ينسب العمل العلمى له ، فإن عليه تحمل مسئولية أى تجاوز منهجى أو أخلاقى عن هذا العمل [١٨] .

فى إطار ذلك اهتم الاستطلاع الحالى بمعرفة رأى النخبة المتخصصة فى المسئولية عن التحيز فى إجراء استطلاعات الرأى هل هى مسئولية الباحث ، أم مسئولية المؤسسة العلمية ، أم هى مسئوليتها معا ؟

وقد رأت الغالبية أن المسئولية مشتركة بين المؤسسة العلمية والباحث (٩ر٨٢٪) ، ولم ينف المسئولية عن المؤسسة سوى ٨ر١٪ فقط أى ثلاثة أشخاص، فى حين ذهب ٣ر٢١٪ إلى أن الباحث هو المسئول تماما عن التحيز فى استطلاعات الرأى العام .

أما عن حق النشر العلمى لاستطلاعات الرأى العام ، فقد رأت الغالبية أنه يجب نشر التقارير العلمية لاستطلاعات الرأى (٦٦٫٩٪) ، وأنه ليس من حق المؤسسة عدم نشر التقرير ونشر بعض نتائجه فقط (٤٫٩٪) ، وأنه فى حالة تحيز استطلاع الرأى فإنه يجب عدم نشر التقرير المتحيز ، أو أى نتائج مستخلصة منه (٤٦٪) ، بل يجب أيضا على المؤسسة بحث طبيعة التحيز وتحديد المسئولية العلمية عن هذا التحيز (٦٦٫٩٪) .

وإذا كانت النخبة الأكاديمية المتخصصة فى الرأى العام قد أدركت جسامة المسئولية عن نشر تقارير متحيزة لاستطلاعات الرأى العام ، فى الوقت الذى كشفت آراؤها عن وعى علمى بمواطن التحيز ، فقد أدركت فى الوقت ذاته الحاجة إلى وضع ميثاق أخلاقى للعمل العلمى فى مجال الرأى العام ، حيث لم يرفض هذه الفكرة سوى ٧٫٣٪ جاء أساس الرفض عند غالبيتهم استنادا إلى أن المنهج العلمى يغنى عن الميثاق الأخلاقى .

رابعا : استطلاعات الرأى العام والمسئولية الأخلاقية للنشر الصحفى

اهتم الاستطلاع الحالى بمعرفة مدى توافر المعلومات الخاصة بأخلاقيات النشر الصحفى لاستطلاعات الرأى العام أو لنتائجها ، ومدى الوعى بأهمية وخطورة هذه القضية .

وقد أتاح لنا الاستطلاع الخاص باتجاهات الرأى العام نحو زيارة السادات إلى القدس فرصة طرح هذه القضية من كافة أبعادها ، حيث إنه فى الوقت الذى لم يتم النشر العلمى لهذا الاستطلاع بأى صورة من الصور تناولت صحيفة الأهرام فى صفحتها الأولى بعض نتائجه .

وقد جاءت إجابات غالبية عينة النخبة المتخصصة التى شملها استطلاع

الرأى لتعكس حسا منهجيا ووعيا بالأخلاقيات الحاكمة للنشر الصحفى لنتائج استطلاعات الرأى . فقد ذهب ١ر٣٪ فقط إلى أن النشر الصحفى للخبر كاف بالصورة التى نشر بها ، فى حين رأى ٨٥٪ أنه كان يجب الإشارة إلى أهم خصائص العينة ، وذهب ٣ر٧٦٪ إلى أنه كان يجب الإشارة إلى حجم العينة ، وذكر ٦ر٦٨٪ أنه كان يجب نشر الأسئلة ، وأكد ٦ر٨٥٪ أنه كان يجب نشر النتائج بشئ من التفصيل .

كما أكد ٦ر٩٣٪ أن الخبر كما نشرته الصحيفة كان متحيزا ، وذهب ٧ر٨٠٪ إلى أنه كان يجب أن يطلع الصحفى على التقرير العلمى بحيث يتحرى الدقة التامة فى عرضه .

وكما أظهر هذا الاستطلاع جوانب التحيز المنهجى التى يمكن أن تقع فيها استطلاعات الرأى العام ، أو يلجأ إليها القائمون بها ، ومن ثم أبرز الحاجة إلى وضع ميثاق أخلاقى ينظم العمل فى مجال استطلاعات الرأى العام (٨ر٨٧٪) ، فقد أظهر هذا الاستطلاع أيضا خطورة النشر الصحفى لنتائج استطلاعات الرأى مع غياب الرؤية النقدية فضلا عن الوعى بالمواثيق الأخلاقية المنظمة لنشر نتائجها. ومن هنا وافقت الغالبية ٢ر٩٠٪ على وضع ميثاق أخلاقى يلتزم به فى النشر العلمى والإعلامى لنتائج استطلاعات الرأى العام .

خاتمة

وفى نهاية هذا الموجز الذى ألقينا فيه الضوء على بعض ما احتواه تقرير استطلاع الرأى ، لايسعنا سوى أن نقرر أن المناخ العلمى الذى يسود الوسط الأكاديمى – بالنسبة لقياس الرأى العام – مناخ صحى ، حيث إن أغلبية مرتفعة – سواء على مستوى المؤسسات الأكاديمية (٨ر٨١٪) ، أو على مستوى الأكاديميين أنفسهم

(٣ر٨٣٪) - استجابت بصورة إيجابية لاستطلاع الرأى ، وحرصت على إبداء رأيها ، بل وعكس أسلوب إجابتها ودقتها وثراء تعقيباتها على أسئلة الاستبيان ، وعلى الاستبيان نفسه ، الاهتمام والجدية التى توليها لقياسات الرأى العام ، وبالتالى الوعى بخطورة أى تجاوزات منهجية وأخلاقية فى إجرائها .

وفى الوقت ذاته أبرز مضمون إجاباتها ، أن الغالبية لديها المعلومات العلمية التى تمكنها من التفرقة بين استطلاعات الرأى العام الملتزمة علميا وأخلاقيا ، وبين استطلاعات الرأى العام اللاعلمية واللاأخلاقية . ومن ثم يمكن القول بأن المناخ العلمى الذى يسود المؤسسات الأكاديمية المهتمة بقياس الرأى العام ، والوعى العلمى بين الأكاديميين المتخصصين ، مؤشرات إيجابية على وجود بيئة علمية صالحة لإجراء قياسات للرأى العام ، وللتصدى لأى محاولة للانحراف بها .

ولكن فى الوقت ذاته نوضح أنه بجانب هذه الغالبية كانت هناك قلة من النخبة الأكاديمية التى شملها استطلاع الرأى تعوزها بعض المعلومات العلمية التى تدخل فى التخصص الدقيق لمجال قياس الرأى العام ، سواء فيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بالمعاينة ، أو بتكوين أداة استطلاعات الرأى وصياغتها ، أو بالأخلاقيات الحاكمة للعمل العلمى فى مجال قياس الرأى العام ، وللنشر الإعلامى لنتائجه ، وإن كانت نسبة كبيرة من هؤلاء قد استندت فى آرائها على المعلومات العلمية الخاصة بمناهج البحث العلمى وأخلاقياته بعامة ، وعلى حسها العلمى والسياسى بخاصة ، الذى يعكس إدراكا لأهمية قياسات الرأى العام وخطورة استغلالها أو التلاعب فى نتائجها .

وإذا كانت الصورة التى قدمتها نتائج هذا الاستطلاع فى مجملها تعد مؤشرا صادقا لوجود وسط أكاديمى ، سواء على مستوى المؤسسات الأكاديمية، أو على مستوى الجماعة الأكاديمية المهتمة بمجال قياس الرأى العام ، يمكن فى

ظله أن تستمر وتتقدم استطلاعات وقياسات الرأى العام دون خشية من الانحراف بها ، فاننا يجب فى الوقت ذاته أن ننتبه إلى أن هناك قلة من المؤسسات الأكاديمية - التى رغم اشتغالها بالعلم الاجتماعى ، واهتمامها بضرورة البحث العلمى الاجتماعى - كشف موقفها من النقد العلمى عن خلل فى منظومة القيم المساندة للعلم وللبحث العلمى التى تسود هذه المؤسسات ، وهو أمر يفوق بكثير خطورة غياب هذه القيم أو تواريها على مستوى بعض الأكاديميين .

وسواء على مستوى هذه المؤسسات ، أو على مستوى هؤلاء الأكاديميين ، فإن الأمر تزداد فداحته إذا صاحب غياب قيمة النقد العلمى نقص فى المعلومات العلمية تتجاوز تلك الخاصة بقياس الرأى العام إلى المعلومات الخاصة بمناهج البحث الاجتماعى بعامة ، وبمضمون المواثيق الأخلاقية بخاصة .

لاشك أن هذا الوضع يزيد من مسئولية المؤسسات الأكاديمية المهتمة بقياس الرأى العام ، ويضاعف جهود الهيئات العلمية الممارسة لقياس الرأى العام، وفى مقدمتها قسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، والذى يعد التقرير الذى أوجزنا جانبا منه فى هذا المقال خطوة من خطواته الجادة فى طريق قيامه بمسئوليته فى هذا المجال * .

* يقع التقرير النهائى فى ٥١٦ صفحة ، وقد حال ضيق الحيز دون نشر أسئلة استطلاع الرأى حيث تقع فى ١٦ صفحة ، ويمكن للقارئ الطلاع عليها فى التقرير الأصلى .

المراجع والهوامش

١ – صالح ، ناهد ، موقف المؤسسة الأكاديمية من التجاوزات المنهجية والأخلاقية فى استطلاعات الرأى العام ، *المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثلاثون ، العددان الثانى والثالث ،* ١٩٩٣ ، ص ص : ١٢٥ – ١٦٤ .

٢ – لمزيد من التفصيل ارجع إلى محضر اجتماع شعبة بحوث مؤسسات وقوى التنمية الاجتماعية بتاريخ ٣/٣/١٩٩٣ . ويبين هذا المحضر أن هذه الآراء جاءت من بعض أعضاء قسم بحوث التعليم والقوى العاملة .

٣ – لا تزال هذه القضية تشغل اهتمام المتخصصين فى مجال الرأى العام ، بجانب انخفاض نسبة الاستجابة لدى الجمهور العام أيضا ، ارجع على سبيل المثال إلى :

ESOMAR. *Seminar on Opinion Polls, Strasbourg, 26th-28th November 1986.* Amsterdam: ESOMAR,1989.

Davis, James A., and Smith, Tom W. *The NORC General Survey.* Newbury Park : Sage Publications, 1992.

٤ – أفردنا لموضوع عدم الاستجابة الفصل السابع من التقرير ، وعنوانه "النقد العلمى محدد أساسى لعلمية وأخلاقية استطلاعات الرأى العام" .

٥ – Bradborn, Norman M. "A Response to the Nonresponse Problem" Public Opinion Quarterly 56, 1992: 391-397.

٦ – طرحت فكرة أخذ عينة بديلة من المؤسسات الأكاديمية التى تنطبق عليها نفس شروط العينة ، ولكن تم استبعاد هذه الفكرة بعد تجربة إحلال معهد الدراسات العليا للطفولة بجامعة عين شمس محل قسم علم النفس بنفس الجامعة ، حيث تبين لهيئة استطلاع الرأى – من الأخطاء العلمية الواردة فى المذكرة التى قدمها خمسة من أعضاء قسم علم النفس به – أن مجال الرأى العام بعيد تماما عن اهتماماتهم العلمية . والمذكرة ملحقة بالنسخة التفصيلية للتقرير المودع بمكتبة قسم بحوث وقياسات الرأى العام .

٧ – نشير هنا إلى العديد من استطلاعات الرأى التى يجريها المتخصصون فى مهنة معينة على الأفراد المنتمين لهذه المهنة بشأن معرفة آرائهم ومواقفهم واحتياجاتهم ، والذى يعنينا هنا استطلاع للرأى أجرى حديثا على العاملين فى مجال الرأى العام ، انظر :

Lang, Kurt, and Lang, Gladys. "The Changing Professional Ethos : A Poll of Pollsters. "*International Journal of Public Opinion Research Vol. 3 No. 4, 1991* : 323:339 .

٨ – Rohme, Nils. "National Restrictions on the Conduct and Release of Public Opinion Polls". *Seminar on Opinion Polls, Strasbourg, 26-28 November 1986, Op. cit.*

نظرا لأهمية هذا الموضوع ، خصص المؤتمر السنوى للرابطة العالمية لبحوث الرأى العام

(WAPOR) الذى عقد فى كوبنهاجن فى الفترة من ١٥-١٧ سبتمبر١٩٩٣ اليوم الأول بكامله لتناول هذا الموضوع ، و عقدت فى نهايته جلسة مناقشة بعنوان:

Threats and Opportunities Facing Survey Research.

أدار الجلسة وولفجانج دونزباخ Wolfgang Donsbach ، وشارك فيها إلينا باشكروفا Elena Bashkirova ، وروبرت ووركستر Robert Worcester ، وهانز زيتربرج Hans Zetterberg ، وفيليب مير Philip Meyer .

٩ - نشير هنا إلى فكرة العينة الدائمة ، انظر :

Lazarsfeld, P., and Fisk, M. "The Panel as a New Tool for Measuring Opinion, *Public Opinion Quarterly* 2, *1938*: 596-612.

Converse, Jean M. *Survey Research in the United States: Roots and Emergence 1890-1960.* Berkeley: University of California Press, 1987, pp. 120-121.

١٠ - من المبررات الطريفة لعدم استطلاع رأى عينة من المثقفين والتى تضمنتها إحدى المذكرات التى رفض أصحابها الاستجابة للاستطلاع الحالى والتى تعكس نقصا حادا فى المعلومات العلمية - سواء الخاصة باستطلاعات الرأى العام أو بالبحث العلمى - ما جاء فيها بالنص الآتى "الخلاصة هى أن المثقفين المصريين الذين عارضوا زيارة الرئيس السادات للقدس قد أعلنوا رأيهم بشجاعة وبأعلى صوت ولم يكن الأمر فى حاجة لتصميم استبيان لاستطلاع آرائهم" ، ارجع إلى التقرير المودع بمكتبة قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المذكره رقم (٢) .

١١ - Cantril, Albert H. *The Opinion Connection : Polling, Politics and the Press.* Washington: Congressional Quarterly Inc., 1991, p. 91.

١٢ - Payne, Stanley L. *The Art of Asking Questions.* New Jersey: Princeton University Press, 1951, pp. 4-5.

Kornhauser, Arthur. "Constructing Questionnaire and Interview Schedules." in Jahoda, Marie, Deutsch, M., & Cook, S.W. (eds.). *Research Methods in Social Relations.* Part II, New York : The Dryden Press, 1951, pp. 423-462.

١٣ - لمزيد من التفصيل عن أخطاء المعاينة ، والأخطاء التى لاترجع للمعاينة ، انظر :

Bradburn, Norman M. and Sudman, Seymour. *Polls and Surveys: Understanding What They Tell Us.* San Francisco: Jossey-Bass Publishers, 1988, pp. 179-193.

١٤ - Turner, Charles F. and Martin, Elizabeth (eds.) *Surveying Subjective Phenomena.* Vol. 1, New York: Russell Sage Foundation, 1984, p.14.

١٥ - Ibid., pp. 62-63.

١٦ - WAPOR, *Code of Professional Ethics and Practice of the World Association for Public Opinion Research.*

١٧ - من التعقيبات التى لا تدع مجالا للشك فى عدم الدراية تماما بما استقر عليه فى أدبيات قياس الرأى العام منذ أواخر الثلاثينيات بشأن صياغة أسئلة الرأى ، ما جاء فى إحدى المذكرات -

التى رفضت مقدمتها الاستجابة للاستطلاع - تعقيبا على هذا السؤال .. "ما هى الصياغة الأخرى المقبولة هل تكون : ألا توافق على زيارة السادات للقدس ؟ لنسمح بهذا لدخول الخطأ الشائع لبدء السؤال بصياغة سلبية" . ارجع إلى المذكرة رقم (١) تقرير استطلاع الرأى المودع بمكتبة قسم بحوث وقياسات الرأى العام .

١٨ - من التقاليد العلمية المستقرة فى المؤسسات البحثية الأكاديمية ، نشر تقرير العمل العلمى للباحث باسمه باعتباره المؤلف وليس باسم المؤسسة ، على عكس الحال بالنسبة للتقارير التى تصدر عن مؤسسات حكومية أو دولية ، حيث النمط الشائع فيها هو إغفال اسم الباحث أو كاتب التقرير ، وهو مؤشر دال على مسئولية الباحث عن عمله العلمى الذى أجراه فى إطار مؤسسة بحثية أكاديمية وتحت رعايتها وبتمويل منها .

الباحثون الذين أجروا استطلاع الرأى الخاص باتجاهات الرأى العام نحو زيارة السادات إلى القدس هم : الدكتورة ناهد رمزى - التى كتبت تقريره أيضاً ، ويقع فى ٢٧ صفحة فقط - محمد سلامة آدم ، شاكر عبد الحميد ، عادل سلطان .

Abstract

A POLL OF ACADEMICS ON PUBLIC OPINION POLL

Nahed Saleh

Public opinion as reported by polls can be misleading when it concerns issues which the general public knows little about, when it selects unrepresentative samples, when it asks biased questions, and when it absolutely neglects ethical codes for public opinion polls and surveys.

This article is a resumé of a report on opinion poll which tackled the issue of biased and unethical political polls.

الإسلام وتناقضات الحداثة *

احمد زايد **

يحاول هذا المقال أن يدرس علاقة الإسلام بالثقافة الحديثة الغربية . ويفترض أن علاقة الثقافة التراثية بالحداثة قد تخلقت عنها ثقافة خاصة لا هى حديثة ولا هى تقليدية ، ولكنها ثقافة ثالثة . ويتتبع المقال بعض التناقضات التى يفرزها هذا اللقاء بين الثقافة التقليدية والثقافة الحديثة ، وذلك على مستويين : الأول هو مستوى السياسة (الدولة والأيديولوجية) والثانى هو مستوى التدين فى الحياة اليومية .

مقدمــة

يحاول هذا البحث أن يتتبع جانبا من تناقضات الحداثة فى المجتمع المصرى ، مع تركيز خاص على علاقة الإسلام بالحداثة . وفى دراستنا لهذه العلاقة فإننا لا نناقش الإسلام كدين وإنما نهتم بأشكال التدين فى علاقتها المتغيرة مع الحداثة . أى أننا نهتم بالممارسات الفعلية والسلوكيات والأنماط الثقافية المصاحبة لنمط التدين . ونميز فى تحليلنا لهذه العلاقة بين مستويين : الأول هو مستوى البناء السياسى - الأيدولوجى والذى يرتبط بالاستخدام السياسى للدين ، أو بعلاقة المؤسسة الدينية بالمؤسسات السياسة عبر عمليات نقل الحداثة أو بناء المؤسسات

* قدمت الأفكار الأساسية فى هذا البحث فى شكل ورقة عمل فى مؤتمر "العالمية والحضارات غير الغربية" الذى عقد بجامعة بليفيد (ألمانيا) فى ٧ - ٨ مايو ١٩٩٣ والنص الحالى صورة مطورة من الورقة الأصلية .

** أستاذ علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والثلاثون ، العدد الأول ، يناير ١٩٩٤ .

الحديثة للدولة . والثانى : يرتبط بالتكوين الطبقى ، والذى ندرس من خلاله ممارسات التدين فى الحياة اليومية للفئات الاجتماعية المختلفة ، والتى تكشف عن التحولات فى الممارسات التراثية فى علاقتها بالثقافة الحديثة الوافدة ، كما تكشف عن الوظائف الاجتماعية لهذه الممارسات . وربما يقودنا هذا التحليل إلى استخلاص موقف جديد فيما يتصل بطبيعة العلاقة بين التراث والحداثة ، وفيما يتعلق بالتجسيدات الواقعية لكل منهما ، أو للثقافة الثالثة الناتجة عن لقائهما . وينطلق التحليل من مجموعة من المسلمات النظرية التى تحدد طبيعة إشكالية هذا البحث نتجه إلى عرضها فى البداية .

اولاً: حول الإشكالية

تبدأ إشكالية بحثنا من مفهوم الحداثة Modernity على افتراض أن التناقضات التى طرحتها على الأبنية التقليدية فى العالم النامى كانت أشد من أن تستوعب ، وأعقد من أن تنظمها تطورات متساوقة . ولقد ولدت هذه التناقضات تناقضات أخرى أفرزتها الأبنية التقليدية فى تفاعلاتها مع نظم الحداثة وقيمها . وكانت النتيجة كما هائلا من التناقضات والتعارضات التى تنوء بها بنية أى مجتمع ، والتى تجعل منها بنية لها قابلية دائمة للانفجار ، ولها قابلية دائمة لأن تحطم نفسها ، أو أن تأكل نفسها . وفى ضوء هذه الصياغة – التى تبدو مجردة قصديا – تفهم العلاقة بين الحداثة والأبنية التراثية – وعلى رأسها الإسلام – لا على أنها علاقة تعارض بين التقليدى – التراثى – والحديث ، بل هى علاقة تفاعل تحدث فيها تحولات وأشكال للتكيف وأشكال للرفض والمقاومة فى إطار ثقافة لا هى حديثة ، ولا هى تقليدية ، ولا هى مختلطة ، إنها "ثقافة ثالثة" هى ثقافة الشعب الذى يتلقى الحداثة دون أن يبدعها ، أو قل الذى تلقى إليه الحداثة من خلال

مسارب لم يختارها ومن خلال تاريخ لم يصنعه .

وتوحى هذه الصياغة الأولية بأن نمط الحداثة القائم فى المجتمعات غير الغربية له خصائص منقطعة الصلة بنمط الحداثة الأصلى الذى تأسست عليه الحضارة الغربية ، فالحداثة - فى جوهرها - تشير إلى نظام للحياة يرتبط بزمان معين وبمكان معين . إنها تشير إلى "أشكال الحياة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعى التى ظهرت فى أوروبا منذ القرن السابع عشر ، والتى أصبح لها تأثير عميق الجذور ، لا على مستوى أوروبا فحسب ، بل على المستوى الكونى . ومن ثم فإنها بنت زمان ومكان معينين [1] . واشتقت الحداثة من عمليات تحديث الأبنية الاقتصادية والثقافية ، وما ارتبط بذلك من حركة التصنيع والتحضر ، وتقدم التكنولوجيا ، وسيادة قيم العلم ، ونشأة الدولة القومية ، واتساع نطاق السوق الرأسمالية [2] . لقد جسدت الحداثة إذن "ثقافة خاصة" لحضارة معينة وزمان معين . غير أنها لم تبق أسيرة مكانها وزمانها ، بل كسرت حواجز الزمان والمكان وأصبحت ظاهرة كونية . لقد أدت حركة التحديث فى العالم إلى أن تصبح الحداثة بارزة فى "شكل مؤسسات مستقلة عن الإطارات الحضارية والجغرافية والقومية عبر مرافئ حرة ومدن ومعامل ومحطات تواصل لم يعد مجالها حتما هو الغرب" [3] . ولكن ما أبعد الشقة بين "الحداثة الأصلية" "والحداثة المصدرة" ، أو ما بين حداثة المركز وحداثة الهوامش والأطراف . فالحداثة "منظومة مختلفة المجالات متعددة الوظائف ... فهى قرينة البحث الذى لا يتوقف لتعرف أسرار الكون والمضى فى اكتشافه والسيطرة عليه ، من المنظور الفكرى والعلمى ، ومن ثم قرينة الارتقاء الدائم بموضع الإنسان فى هذا الكون من المنظور السياسى والاجتماعى ، بالمعنى الذى يبرر الصياغة المتجددة للمبادئ والأنظمة التى تنتقل بعلاقات المجتمع من مستوى الضرورة إلى الحرية ، ومن الاستغلال إلى العدالة ،

ومن التبعية إلى الاستقلال ، ومن سطوة الخرافة أو الأسرة أو القبيلة أو المشيخة أو الحاكم المطلق إلى الدولة الحديثة" [٤] . وإذا كانت الحداثة التى عرفناها فى مجتمعاتنا قد جلبت علينا عكس كل هذا : الاستغلال والتبعية وسطوة الخرافة والقبيلة والحاكم المطلق ، فهى إذن ليست حداثة بأى معنى علمى للكلمة ، وإنما هى نمط خاص من الحداثة صدره لنا المستعمر وارتضيناه لأنفسنا . إنها "الحداثة المصدرة" وليس "الحداثة الأصلية" . وإذا كانت الحداثة ظاهرة كونية ، فإنها تتبدى فى صور وأشكال مختلفة ، هى أشد اختلافا من الأصل الذى انفجرت عنه ثورة الحداثة فى العالم أجمع .

ويصدق هذا الاختلاف على الظروف التى أنتجت الحداثة من ناحية ، وعلى منتجات الحداثة من ناحية أخرى . فقد ارتبطت الحداثة حينما ظهرت بتغير فى الوجود الاجتماعى برمته ، وبثورة اجتماعية وسياسية أحدثت "تبدلا بالجملة" – والمصطلح من ابن خلدون – استغرق كل شئ وخلق نظما وأشكالا من السلوك جديدة كل الجدة . وكانت الشعارات التى انطلقت من خلالها الحداثة شعارات حقيقية مثل التقدم والنمو والتنمية . أما فى العالم النامى ، فقد جاءت الحداثة مصاحبة للاستعمار بما يحمله من نوايا استغلال جاءت مصاحبة لعمليات التحديث . ولقد جاء الاستعمار وهو يحمل نفس شعاراته ، ولكن ما لبثت هذه الشعارات أن تحولت إلى أيديولوجيا لإعادة إنتاج النظم السياسية الاستعمارية أو ما بعد الاستعمارية . ومن ثم فقد حشرت فكرة التقدم "الشعوب ذات الحضارات المختلفة فى بوتقة الاستعمار الغربى وتحشر اليوم فكرة التنمية شعوب العالم الثالث فى دوامة الإنماء الجهنمية" [٥] . إن إدراك هذا الاختلاف ينطلق من موقف مناهض لأطروحات نظريات التحديث التقليدية . لقد افترضت هذه النظرية أن الثقافة الحديثة قد انتقلت من الحضارة الغربية إلى الحضارات غير الغربية من

خلال قنوات عديدة كجماعات الصفوة ، ووسائل الاتصال الجماهيرى ، وعلاقات السوق ، واستعارة الأيديولوچيات السياسية من جانب الصفوات السياسية والأفكار من جانب المثقفين ، وأساليب الحياة من جانب الفئات الاجتماعية المتميزة ، وفى هذا السياق فهمت الحداثة على أنها إدخال للأساليب الحياتية الجديدة فى نطاق الأبنية التقليدية . وافترضت النظريات التقليدية فى دراسات التحديث أن هذه الأساليب الحياتية الجديدة تخلق – على المستوى البنائى الأوسع – أشكالا من التباين الاجتماعى والتخصص فى الأدوار (٦) . وتخلق – على المستوى الفردى – إنسانا يتميز بمستوى مرتفع من المشاركة السياسية والاجتماعية ، والكفاءة الشخصية ، والعلاقات المستقلة من التقاليد ، والاستعداد لتقبل الخبرات والأفكار الجديدة (٧) . ويبدو التحديث فى هذه النظريات وكأنه مشروع عالمى تقوده "الثقافة العليا" للحضارة الغربية ، فهذه الثقافة تتمحور حول مجموعة من القيم المركزية (٨) التى تنتشر لتطغى على الثقافات التقليدية ، ومن ثم يتحول العالم بالتدريج إلى نوع من الوحدة الثقافية ، ويخلق التحديث – بذلك – كونا واحدا ، أو ثقافة كونية واحدة : "فكلما تشابهت خبرات البشر ، تشابهت اتجاهاتهم وقيمهم واستعداداتهم (٩) . وهنا فإن الكوننة Globalization – أو قل نشر العالمية – تصبح عملية مصاحبة للتحديث . ويبالغ المنظرون المحدثون فى إبراز فكرة العالمية أو الكوننة إلى درجة أن أحدهم قد اعتبرها عملية لها منطق خاص تتمتع باستقلال خاص طالما أنها "تعمل مستقلة **نسبيا** (التشديد فى الأصل) عن العمليات الاجتماعية الثقافية والعمليات المجتمعة التى كانت تركز عليها الدراسات القديمة" (١٠) . يوشك روبرتسون بهذه الصياغة أن يقول إن نشر الثقافة الحديثة على المستوى العالمى قدر حتمى لا دخل للمجتمعات به ، فهى عملية تاريخية مستقلة نسبيا ، أى أنها تعمل فى ضوء قوانينها الخاصة .

إن مثل هذه الطرح النظرى ينبع - ولاشك - من الدوائر الأكاديمية للثقافة المهيمنة ، بل أنه هو نفسه - أقصد الطرح النظرى - جزء من حركة الحداثة وآلياتها ، إننا لا ننكر أن الحداثة عملية عالمية ، كما لا ننكر أن لها قوانين مستقلة، ولكن ما ننكره هو القول بأن التحديث ينتج أبنية واحدة ويخلق كيانا عالميا متجانسا . فالحداثة لم تتم بعملية واحدة متشابهة ، بل كانت لها طرق مختلفة أدت إلى نتائج مختلفة [11] ، ولذلك فإذا نظرنا إلى الطرح النظرى السابق من وجهة نظر غير غربية لقلنا إنه يعانى من الإفراط فى التمركز حول السلالة ، ومن الإفراط فى التحليل الثنائى . ولقد أدى ذلك - فى كثير من الأحيان - إلى استبدال مفهوم الحداثة بمفهوم "التغريب" أو "الغربنة" ، وإلى النظر للثقافة الغربية بوصفها ثقافة عليا ، "فإذا كان الغرب قد ارتبط تاريخه بالحداثة ، فإن الآخرين لم يتحقق لهم هذا ، ومن ثم فإذا ما أراد الفرد أن يكون حديثا فإن عليه - حتما - أن يكتسب بعض ثقافة الغرب ، فإذا لم يعتنق الديانة الغربية ، فإن بإمكانه أن يتعلم اللغة ، وإذا لم يتعلم اللغة ، فإن بإمكانه - وهذا هو الحد الأدنى - أن يقبل التكنولوچيا الغربية التى يقال إنها تقوم على مبادئ علمية عالمية" [12] .

إن الحداثة ظاهرة أكثر تعقيدا من هذه العملية الأحادية [13] . ومن ثم فإن نظرة داخلية أو أصيلة للحداثة تأخذ فى اعتبارها منطق التحول الداخلى للثقافة التقليدية فى علاقتها بالثقافة الحديثة وجوانب التناقض الداخلى للثقافة التقليدية فى علاقتها بالثقافة الحديثة وجوانب التناقض التى تتولد عن هذا التفاعل ، فالجدل المعقد بين التقاليد - التراث - والحداثة هو جدل يفرز أنماطا مختلفة من كليهما كما يفرز صورا مختلفة لكليهما . ويبدو أن الحاجة ماسة إلى جهد نظرى ومنهجى لتجاوز كل أشكال التحليل الثنائى التى أرهقتنا لعقود عديدة بجدل عقيم حول الأصالة والمعاصرة ، أو حول التقليد والتحديث ، أو حول التراث والتجديد . فهذا

الجهد النظرى والمنهجى ربما يوصلنا لا إلى التحيز إلى أى منهما بقدر ما يوصلنا إلى نقد التجليات المحلية لكل منهما ، وإلى تحديد أدق لطبيعة التلاقى - الصراع بينهما .

ونميز فى فهمنا لتعقيدات الحداثة والتراث بين مستويين للتحليل : ١ - الأول يرتبط بالآليات التاريخية للحداثة . ٢ - والثانى بأشكال الجدل الداخلى الذى تولده . فعلى المستوى الأول فإن الحداثة لم تدخل إلى الحضارات غير الغربية ، ومنها مصر والعالم العربى كحركة داخلية أصيلة من خلال تطور ذاتى مستقل ، ولكنها دخلت إلى هذه الحضارات من خلال دمج اقتصادها وثقافتها فى النظام الرأسمالى . ولقد تم ذلك عبر مرحلة تاريخية طويلة بدأت - فى مصر - مع تحلل النظام الإمبراطورى العثمانى وبداية دخول النفوذ الفرنسى والإنجليزى إلى مصر قرب نهاية القرن الثامن عشر . ويعكس هذا أول آليات الحداثة والتى نطلق عليها آلية الهيمنة أو السيطرة domination . فعندما تلقت الشعوب هذه الحداثة الوافدة فإنها تلقتها من خلال تأثير الفئات الأولى التى استفادت منها (الصفوات السياسية متحالفة مع الطبقة المتميزة (اجتماعيا واقتصاديا) . ولقد تبنت هذه الفئات عبر تاريخ الحداثة سياسات اجتماعية واقتصادية تعظم من منافعها ومصالحها بصرف النظر عن الحاجات الداخلية للجماهير . وفى هذا السياق ظهرت الآلية الثانية فى عملية نقل الحداثة والتى نطلق عليها التحديث القسرى أو العلمنة القسرية induced securalization والذى تحولت فيه الجماهير إلى عنصر مستقبل للثقافة الحديثة والفكر الحديث دون فاعلية فى إنتاج أى منهما ، كما تحولت فيه الثقافة الحديثة إلى معيار للتميز distinction - إذا استخدمنا تعبير بيير بوردو [١٤] Bourdieu - وليست معيارا للإنجاز . ولذلك فإن عناصر الثقافة الحديثة التى تم التركيز عليها أثناء عملية التحول إلى الحداثة كان لها طبيعة خاصة . فهى تتصل بالاستهلاك

دون الإنتاج ، وبالمظاهر الخارجية دون الاستعدادات الداخلية ، وبالشكل دون المضمون ، وبالانفعالات والمشاعر الفطرية دون العقل . وهنا يمكننا أن نتحدث عن آلية ثالثة فى عملية نقل الحداثة واستدماجها فى الثقافات المحلية ، وهى آلية التحول الاستهلاكى consumerization . وهكذا فإن الشعوب لم تصنع تاريخ حداثتها ، وكان عليها أن تتلقى تاريخاً صنعه الآخرون الغائبون فى الداخل والخارج . لقد عملت هذه الآليات على تصدير نوعية خاصة من الحداثة ، برزت فيها اللاعقلانية الكامنة فى الحضارة الغربية . وتعانقت هذه اللاعقلانية مع اللاعقلانية الكامنة فى التراث الداخلى للحضارات غير الغربية ، وكانت النتيجة حداثة لا عقلانية .

ومن الطبيعى فى ضوء ظروف وآليات نقل الحداثة أن تصبح الحداثة التى بين أيدينا حداثة ذات طبيعة خاصة ، تولد تناقضاتها وجدلها الخاص ، وهذا ينقلنا إلى المستوى الثانى من التحليل ، ونعنى به النظر فى الجدل الداخلى للحداثة ، أو ما يمكن أن نسميه بآليات جدل الحداثة فى الداخل . لقد شكلت الحداثة عندما ظهرت فى بيئتها الطبيعية فى الغرب انقطاعا مع تقاليد الماضى ، ونماذج فكره إلى درجة أن علاقة الانقطاع مع التراث أصبحت أحد الملامح البارزة فى مفهوم الحداثة [١٥] . أما الحداثة التى عرفناها فى الحضارات غير الغربية فإنها تفاعلت مع التقاليد والتراث على نحو مغاير ، لقد كونت مع التراث علاقة معقدة ، وكون التراث معها علاقة معقدة ، واستطاع كل منهما أن يكيف الآخر ويخضعه ، فى نفس الوقت الذى يستطيع كل منهما أن يرفض الآخر ويتصارع معه فى عملية معقدة يعاد فيها دائما صياغة أو تشكيل كل من الثقافة الحديثة والثقافة التراثية . فهما يعيشان فى حالة إعادة بنينة restructuration (أو إعادة تشكيل مستمر) . تلك كانت الآلية الأساسية فى الجدل الداخلى للحداثة. فلسنا هنا أمام عالمين

منفصلين ، أو حتى متصارعين ، بل نحن أمام عملية تشكل دائم تندمج فيها الثقافتان اندماجا خاصا .

ولأن الحداثة بذرت فى أرض غير ممهدة ، وفى تربة غير تربتها ، وبأسلوب مختلف ، فإنها قد استقبلت على نحو خاص . لقد طورت الحداثة الوافدة آلية استقبالها ، ففى ضوء الظروف التى نقلت بها ، فإن استقبالها لم يعتمد على انتقائية عقلانية ، بمعنى انتقاء العناصر الضرورية اللازمة لتطوير المجتمعات ونقلها نقلة حضارية نوعية ، ولكنها اعتمدت على ما نطلق عليه "الانتقائية العشوائية" التى تخضع - على مستوى الفكر - لاعتبارات الشهرة أو الترف الفكرى ، وعلى مستوى السياسة لاعتبارات المصلحة والهوى ، وعلى مستوى الحياة اليومية لاعتبارات "التميز" والمظهرية . لقد كان "مبدأ الانتقائية العشوائية" هذا هو المبدأ الحاكم لتحديث الثقافة التقليدية على مستويات عديدة بدءا من الاقتصاد ومرورا بالنظم السياسية وحتى الممارسات الحياتية . ومع استمرار هذا المبدأ عبر فترات تاريخية مختلفة ، ذات توجهات سياسية مختلفة ، تضاعفت التناقضات التى يخلقها .

ماذا عسى أن يكون هذا النمط من الحداثة الذى يتكون على هذا النحو ، ويستقبل على هذا النحو ؟ ليس أمامنا من خيار إلا أن نستخدم مفهوما مثقلا بالمعيارية . فقد فرضت علينا الحداثة ذاتها هذه المعيارية ، طالما أنها ليست من صناعتنا . وهذا المفهوم هو مفهوم "الحداثة الزائفة" "counterfeit modernity" أو الحداثة البرانية ، ونقصد بها أساليب الحياة والتصورات العامة وأنماط السلوك التى لا توصف بأنها تقليدية ولا حداثية ، وإنما هى مزيج مشوه من كليهما . إنها ثقافة ثالثة تقوم على مبادئ معاكسة للمبادئ التى نهضت عليها الحداثة بالمعنى الذى وجد فى الغرب . وهذه المبادئ المعاكسة ليست بالضرورة مشتقة من التقاليد

أو التراث ، فالحداثة البرانية تشوه التقاليد والتراث بنفس القدر الذى تشوه به المظاهر الحداثية الأصلية . وليس أدل على ذلك من أنها ترفض العقل فى كليهما . العقل الذى تأسست عليه حداثة الغرب وحضارته ، والعقل الذى تأسس عليه التراث الإسلامى وحضارته . وفى مقابل ذلك تميل إلى الركون إلى متاهات اللاعقلانية . والإعلاء من المشاعر الفطرية أو الغريزية . وتعيد هذه "الثقافة الثالثة" البرانية إنتاج نفسها من خلال مزيد من التناقضات التى تتولد على مستوى مكوناتها الأساسية ، وأعنى التراث والحداثة الوافدة . ويعنى هذا - ضمنيا - أنه كلما تقادم العهد بهذه الثقافة إزدادت حدة تناقضاتها . وتبدو هذه التناقضات وكأنها أحد المستلزمات الضرورية فى استمرار هذه الثقافة وإعادة إنتاجها . وهنا تتحول الثقافة إلى وقود مولد للصراعات ، ويتحول مشروع الحداثة البرانى إلى موضوع لهذه الصراعات ، سواء انبثقت من أدعياء الحداثة أو أدعياء التراث . ونعتقد أن هذه الصياغة تتجاوز التحليل الثنائى . فليست هناك حداثة خالصة ، ولا تقاليد خالصة . فكل ما هو حديث تقليدى بقدر ، وكل ما هو تقليدى حديث بقدر . وكلاهما يخضع الآخر ويتصارع معه فى آن . وهذا هو منطق الثقافة الثالثة التى تمزج كليهما فى بوتقة واحدة .

وعند هذا الحد نتوقف عن هذا التمرين النظرى ، وندع النص ينقلنا إلى درس علاقة التكيف - الصراع بين أنماط التدين والحداثة بالرجوع إلى الخبرة بتاريخ المجتمع المصرى وحاضره ، وفى ضوء مستويى التحليل الذى طرحناهما فى صدر هذا البحث . ونتوقع أن يمكننا التحليل التالى من اكتشاف جانب من التناقضات التى تصاحب هذه "الثقافة الثالثة" وكيف يتشكل التراث والحداثة فى المجتمع المصرى فى ضوء الآليات الخاصة للحداثة البرانية .

ثانيا : الإسلام وتحديث الدولة والأيديولوجية

لا نستطيع أن نرصد مقاومة دينية تذكر لمشروع الحداثة عند دخوله مصر لأول مرة على يد محمد على ، بل إننا نجد أن المؤسسة الدينية - متمثلة فى الأزهر وعلمائه - قد لعبت دورا أساسيا فى وصول محمد على إلى الحكم ، وفى تزكية حركة التحديث التى بدأها عام ١٩٠٥ . حقيقة أن سياسات التحديث قد حاولت الحد من سلطة رجال الدين وأدوارهم السياسية ، ورغم ذلك فإن رجال الدين قد لعبوا دورا فى تدعيم هذه السياسات وفى خلق التبرير الأيديولوچى لسريانها . لقد أخضعت سياسات الإصلاح والتحديث الخطاب الدينى لخدمة أغراضها دون السماح لأى حركة تنويرية داخل الخطاب الدينى للوصول إلى دائرة الخطاب الرسمى للدولة الحديثة التى هيمنت على المجتمع فى علاقته الخاضعة لمتطلبات النظام الرأسمالى العالمى .

وفى ضوء ذلك نستطيع أن نفهم لماذا اضمحلت حركة الاجتهاد والتنوير الدينى ، ولماذا لم تبلغ مداها حين ظهرت فى بعض لحظات تاريخنا الحديث ، ولماذا تحول الخطاب الدينى إلى مجرد تفسيرات جامدة للنصوص سواء فى الموقف المؤيد للسلطة الرسمية أو الموقف المناوئ لها . لقد أكدت بعض الدراسات على "لا تاريخية" الخطاب الدينى من حيث اعتماده على "نظرة عقلية مستمرة ومتكررة فى ظروف تاريخية واصطدامات تطورات سياسية واجتماعية متنوعة ، وهى النظرة المنطلقة من وجود "إسلام" صحيح أصيل يتطابق مع مفهوم الدين الحق لمكافحة البدع والرد على أهل الأهواء والنحل" [١٦] وأيضا من حيث اعتماده على خلق تطابق بين المعنى الإنسانى - الاجتهاد الفكرى - الآنى وبين النصوص الأصلية والتى تنتمى من حيث لغتها على الأقل إلى الماضى .. هذا فضلا عن تصور التطابق بين مشكلات الحاضر وهمومه ومشكلات الماضى للتطبيق على

الحاضر" (١٧) والخطاب الدينى هنا يبدو وكأنه منقطع الصلة بالواقع التاريخى يركز على جوانب شكلية متكررة أكثر من تركيزه على تطوير ذاته من الداخل . وفى اعتقادنا أن هذه الآلية التى يتسم بها هذا الخطاب الدينى فى علاقته بالواقع من ناحية ، وبالسلطة السياسية من ناحية أخرى ليست نابعة من خصائص داخلية يتسم بها هذا الخطاب ، بحيث تعمل فـى صورة مستقلة عـن سياقه الـذى يتطور فيه . على العكس من ذلك ، أنها نابعة من سياق الحداثة التى تطور فيها هذا الخطاب ، والتى حاولت أن تضعه وتسخره لخدمة اغراضها . فلم يكن لهذه الحداثة البرانية أن تسمح للقوى الخلاقة والإمكانات العقلية فى هذا الخطاب أن تنطلق . لقد عملت آليات الحداثة على المحافظة على هذه الذهنية فى الخطاب الدينى وشجعتها وخلقت وشائج بينها وبين المؤسسات السياسية والأجهزة الأيديولوچية وحاصرت الخطاب العقلى التنويرى ، بحيث أصبح الخطاب الدينى النقلى أحد أدوات إعادة إنتاجها . وفى ضوء هذا فإن "لا تاريخية" الخطاب الدينى ليست نابعة من خصائص مستقلة داخلية لهذا الخطاب ، وإنما نابعة من السياق الذى يتطور فيه هذه الخطاب ، والوظائف التى فرضها عليه النمط الخاص من الحداثة الذى تطور فى المجتمع المصرى وغيره من المجتمعات العربية . فإذا كان التراث قد تحول لدينا إلى شئ "يخادعنا عن أنفسنا أو نخادع أنفسنا عنه" ، نقبل عليه بأوهام سرعان ما تجعلنا عبيدا له أو تجعل منه حضورا يقبض بأطرافه على رقابنا فيعرقل خطونا ويقودنا إلى حيث يشاء فى أحد أزمانه بدل أن نقوده نحن إلى ما نشاء فى أزماننا" (١٨) ، إذا كان التراث قد تحول إلى شئ من هذا القبيل ، فقد تحول بفعل آليات هذا النمط من الحداثة الذى أراده لنا المستعمرون ورضيناه لأنفسنا . ولا يجب أن يفهم من هذه الصياغة أننا نلقى بالتبعة على الحداثة دون التراث ، أو أن نطرح فكرة بديلة للتقوقع داخل التراث . إن ما نعنيه هنا هو أن

الحداثة قد نمت العناصر الجامدة غير العقلانية فى التراث ، ونمى التراث الجوانب الشكلية غير الأصيلة فى الحداثة . والنتيجة هى عدم تمكن المجتمع من الانطلاق من أى منهما على الطريق الصحيح .

وفى ضوء هذا الفهم نستطيع أن نستوعب الأسباب الكامنة خلف انزواء النزعة العقلية التنويرية التى صاحبت مشروع الحداثة من بداياته ، وانتقالها من نطاق الخطاب الدينى إلى خارجه . لقد انطلق مشروع الحداثة كما ذكرنا بتشجيع من رجال الدين ، بل أن بعضهم قد لعب دورا تنويريا واضحا فى توجيهه الوجهة الصحيحة ، وكانت بعثة رفاعة الطهطاوى (١٨٠١-١٨٧٣) ، ودوره فيما بعد عودته مؤشرا واضحا على هذا . واستمر تأثير رفاعة الطهطاوى وروح فكره التنويرية فى الإشراقات الفكرية لجمال الدين الأفغانى (١٨٣٨-١٨٨٧) ، ومحمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥) . ولكن هذه الروح التنويرية ذات الصبغة العقلية لم تكن لتتفق مع مشروع الحداثة الزائف الذى يصدره الاستعمار . ولذلك فقد انطفأت هذه الإشراقات الفكرية الحاملة للاجتهاد العقلى . وتحول الخطاب الدينى إلى خطاب شكلى يحشد النصوص لتدعيم مقولات خطاب الدولة . وخرج الخطاب التنويرى إلى خارج المؤسسة الدينية ، والذى جسده خروج طه حسين من الأزهر إلى الجامعة . فقد كان هذا الخروج يمثل ثورة على المؤسسة الدينية الرسمية التى ارتضت لنفسها منهجا جامدا فى التفكير . ومع التقدم فى مشروع الحداثة والتزايد المستمر للفئات التى تريد أن تجنى ثمارها لم يكتف الخطاب الدينى بدوره المرشد للسلطة والداعى لها ، بل تفرعت عنه عناصر خطابية دمجت الدين بالسياسة ، وطرحت تصوراتها حول الحداثة ، وانخرطت فى عالم الصراعات السياسية حتى أصبحت عنصرا هاما فى الصراع على جنى ثمار الحداثة ، ولقد كان ظهور جماعة الإخوان المسلمين بداية هذا الطريق .

ومن المتوقع فى ضوء كل هذه الظروف أن تصبح العلاقة بين الخطاب الإسلامى (الذى لم يعد الآن خطابا واحدا) وبين مؤسسات الدولة وأيديولوچياتها أكثر تعقيدا ، بل أن تصبح مثقلة بالتناقضات . وسنكرس ما تبقى من هذا القسم من البحث لدرس طبيعة هذه العلاقة .

تتحكم الدولة الحديثة - بحكم القوانين التى سنتها - فى المؤسسات الدينية ، بمعنى أنها تخضعها لإشرافها ورقابتها . وتضم هذه المؤسسات : الأزهر ، ودار الإفتاء ، ووزارة الأوقاف ، وفضلا عن ذلك فإن الدولة تبنى المساجد أو تشرف عليها ، وتساهم بشكل رسمى فى الاحتفالات الدينية (١٩) ، وتضمن سلامة المبانى الدينية ، كما تعمل على المحافظة على الدين كمعتقد له قدره واحترامه ، ويعنى ذلك أن الدين يعتبر موضوعا فى قائمة موضوعات الخطاب الرسمى للدولة . ولا يبدو ذلك كأمر جديد كلية ، فقد كان ذلك قائما من قبل منذ أن كانت مصر جزءا من الإمبراطورية الإسلامية المترامية الأطراف . الجديد فى الأمر هنا أن الدولة الحديثة قد حافظت على تراث هذه الإمبراطورية فيما يتصل بعلاقة الدين بالدولة ، وإعادة تشكيله تحت مظلة حديثة إلى درجة أن بعض البحوث تشير إلى أن الثقافة السياسية للدولة الحديثة ما هى إلا صورة حديثة للثقافة السياسية فى العصر الإمبراطورى القديم (٢٠) . فقد تحولت المؤسسات الدينية فى الدولة الحديثة إلى أجهزة أيديولوچية للدولة تقدم الفتاوى الدينية فى المسائل الخلافية التى أفرزتها الحداثة مثل فوائد البنوك ، وتنظيم الأسرة ، واستخدام التكنولوچيا الحديثة ، والإجهاض (تحت ظروف معينة) ، وزراعة الأعضاء والموقف من العلم ومن الحضارة الغربية وغير ذلك . ومعظم هذه المسائل يلقى على المؤسسة الدينية من قبل الدولة أو من قبل مؤسساتها الحديثة ، ولقد أدى هذا إلى حصر مسائل الاجتهاد فى قضايا بعينها وتركت قضايا أخرى

دخلت فى باب المسكوت عنه من جانب الدولة بما فيها مؤسساتها الدينية .

وتبدو العلاقة بين الدولة والمؤسسة الدينية أكثر تعقيدا من ذلك عندما تفرز تناقضات على جانبى العلاقة ، داخل سلوك وخطاب المؤسسة الدينية من ناحية ، وداخل سلوك وخطاب الدولة من ناحية . وهنا تتحول العلاقة التى تبدو فى جوهرها علاقة خضوع كامل من قبل المؤسسة الدينية إلى علاقة قد تظهر فيها بعض أشكال الصراع الشكلى الذى لا يؤثر على جوهر العلاقة وسياقها العام . إن العلاقة تتحول هنا إلى علاقة يظهر فيها التكيف والتلاؤم كسمة أصيلة ، ولكنها قد تكشف عن بعض ضروب الصراع .

فمن ناحية المؤسسة الدينية ، نجد أن الدور الدينى على مستوى الدولة والمجتمع لا يمكن إنكاره . إنه لا يقتصر فقط على التدعيم عن بعد ، بل يمتد إلى المشاركة الفعلية فى مؤسساتها . ولا شك أن الدولة ومؤسساتها تعد من منتجات الحداثة ، ولكن الخطاب الدينى الذى يشارك بفاعلية فى هذه المؤسسات وفى إعادة إنتاجها يحتفظ دائما بموقفه النقدى تجاه المصدر الأصلى للحداثة ، ونعنى به الثقافة الغربية ، فالخطاب الدينى يثير انتقادات عديدة ضد هذه الثقافة - الحضارة ، ويتهمها بأنها ثقافة متحللة فقدت الأخلاق والروح والقدرة على إسعاد الفرد . ومع ذلك فإن هذا الخطاب لا يجد غضاضة فى استخدام منتجات هذه الثقافة ، فهى طيبات أتاحها الله للإنسان ويجب أن نستخدمها ، أو أنها الحلقة النهائية فى تراكم العلم الذى بدأه العرب أيام نهضتهم . ويكمن التناقض هنا فى رفض الأساس العقلى الذى تقوم عليه الحضارة الغربية ، فى نفس الوقت الذى تستخدم فيه منتجات هذا العقل على نطاق واسع . بل أن هذا الاستخدام لمنتجات العقل الغربى لا يقتصر على الاستخدام العادى فى الحياة اليومية ، بل أنه يستخدم فى إعادة إنتاج الخطاب ذاته . ونفكر فى هذا السياق فى استخدام

مكبرات الصوت ، وأشرطة الڤيديو والكاسيت ، والتليفزيون والراديو وغير ذلك من أدوات نشر الثقافة ، بل أن هذا الاستخدام لا يتم بمعزل عن حركة الاقتصاد والتراكم المادى وآليات السوق ، وآليات ثقافة الاستهلاك ، وتظهر هنا ضروب من الاختلاط والتداخل بين الاقتصاد والسياسة والدين فى توليفة تعكس إلى حد كبير هذه الثقافة الثالثة التى تخلقها الحداثة .

وإذا نظرنا إلى القضية من ناحية الدولة ، لوجدنا أن الدولة بحكم تعريفها ونظام عملها وطريقتها فى أداء وظائفها دولة علمانية ، ولم تعد تستمد شرعيتها من أى سلطة تقليدية . ومع ذلك فإنها لم تستطع حتى الآن أن تحقق درجة من الاستقلال . فبالرغم من أن الدولة لها اليد الطولى فى كل أمر ، وبالرغم من أنها ترفع شعارات حول استقلال المؤسسة الدينية ، فإنها تسعى إلى التدخل فى شئونها ، وتستخدم تقنيات مختلفة فى العلاقة بها تتناسب والمنطلقات الأيديولوچية التى توجهها . فعندما أسس محمد على الدولة الحديثة أطلق على الجيش اسم "الجهادية" وهو مشتق من المفهوم الإسلامى للجهاد ، كما حاول أحفاده أن يستخدموا الدين فى إعادة الخلافة فى عشرينيات وثلاثينيات هذا القرن ، وذلك لتقوية نفوذهم فى صراعهم مع الحركات الوطنية ، ولتحقيق مكانة سياسية فى الوطن العربى والعالم الإسلامى [٢١] . ولعل الدور الذى قامت به المؤسسة الدينية - وعلى رأسها الأزهر - فى قضية الدعوة إلى عودة الخلافة هى التى حددت طبيعة المهمة المنوطة بهذه المؤسسة فيما بعد . وهى مهمة ارتبطت بتقديم التبرير الدينى لسلوك الدولة وأيديولوچيتها . ففى الخمسينيات والستينيات عندما كانت الدولة ترفع شعارات الاشتراكية وجهت الدولة الخطاب الدينى لخلق جسور بين الإسلام والاشتراكية ، واستخدم الدين كوسيلة فى عملية التعبئة السياسية وحشد الجماهير خلف النظام ، كما استخدمت النصوص الدينية لتعضيد الاشتراكية [٢٢].

كما شهدت هذه الفترة أشكالا عديدة من التدخلات السياسية فى شئون المؤسسات الدينية بدءاً من إلغاء الوقف الأهلى عام ١٩٥٢ ، مرورا بضم المحاكم الشرعية إلى المحاكم المدنية ١٩٥٥ ، وانتهاء بإعادة تنظيم جامعة الأزهر عام ١٩٦١ . ولقد اعترض بعض رجال الدين على هذه التدخلات ؛ ولكن هذا الاعتراض لم يجد فتيلا . واختلف الأمر فى السبعينيات حيث تغيرت الوظيفة السياسية لاستخدام الخطاب الدينى ومؤسساته . فلم يعد الدين يستخدم لتدعيم الأيديولوچية الرسمية فحسب ، بل استخدم لتجسير الفجوة بين الدولة والجماهير وللقضاء على الأعداء السياسيين للدولة ، وعلى رأسهم ذوو الأيديولوچية الاشتراكية . ومن المتوقع ألا تتدخل الدولة فى هذه الظروف فى الشئون الدينية ، وكان تدخلها الوحيد هو إصدار قانون الأحوال الشخصية عام ١٩٧٩ ، والذى عارضه كثير من علماء الدين (وإن كان معظمهم قد أيده طالما أنه اقترح من جانب الدولة) . ولقد أدت هذه المعارضة إلى إلغاء هذا القانون عام ١٩٨٥ . ولقد أدت هذه السياسات – ضمن ظروف أخرى متعددة – إلى نمو المعارضة الدينية .

والمتأمل لموقف الدولة والمؤسسة الدينية ، وعلاقتهما المتبادلة قد يكتشف أن العلاقة بينهما تقوم على ضرب من "التسامح المتبادل" فيما يتصل بقضايا الحداثة من ناحية والتراث من ناحية أخرى . فالدولة تفرض سياسات علمانية تتحملها المؤسسة الدينية بل وتدافع عنها ، رغم ما تبديه من انتقادات لمصدرها الأصلى (العقل الغربى) . وتتحمل الدولة من جانبها هذا النقد الذى يثيره من يعتقدون أنهم حراس التراث والأوصياء عليه ، وتراوح الدولة هذا النقد ولا تواجهه بشكل سافر إلا إذا خرج عن نطاق المؤسسة الدينية الرسمية أو أخذ شكلا تنظيميا خارج الحدود الدستورية المسموح بها . ومن أكثر القضايا التى تثار فى هذا النقد قضية تطبيق الشريعة الإسلامية ، وقضية الربا فى فوائد البنوك ، وقضية أسلمة العلم

خاصة العلوم الاجتماعية [٣٢] ، وقضية عمل المرأة ، وتتسامح الدولة مع ما يثيره الخطاب الدينى حول هذه القضايا ، بل أنها تسمح بتداول هذا النقد عبر قنوات الاتصال ونشر الأفكار . وقد تحاول أحيانا أن تجد أساليب توفيقية مثلما فعلت مع قضية فوائد البنوك عندما سمحت للبنوك القومية وغير القومية بفتح فروع للاستثمار الإسلامى .

والمتأمل لهذه العلاقة بين الدولة كمؤسسة حديثة وبين المؤسسات الدينية والخطاب الدينى يجد أنها علاقة لا تظهر فيها ثنائيات العلمانى والمقدس أو التقليد والحداثة ، ولكن تظهر فيها علاقة لها طابع خاص تقوم على مظاهر التكيف والتعايش المتبادل من ناحية والرفض والصراع من ناحية أخرى . فى هذه العلاقة يبدو التراث والحداثة وكأنهما ثقافة واحدة تتحد عناصرها أو تتصارع وفقا لآليات التحديث ونمط الممارسات السياسية التى يفرضها الصراع . فى هذه الحالة لا يكون الصراع صراعا بين تقاليد وثقافة حديثة ، ولكنه صراع بين مكونات للحداثة البرانية ، ومشروع هذا النمط من الحداثة هو الموضوع الأساسى لهذا الصراع . ولا تقلل الانتقادات التى توجه إلى مشروع الحداثة من جانب الخطاب الدينى من صدق هذه الفرضية . فهذه الانتقادات ذاتها تبدو وكأنها متطلب أساسى فى إعادة إنتاج هذا المشروع ذاته وإعادة تشكيله فى ضوء الظروف المتغيرة . ونحتاج هنا إلى درس أعمق لعلاقة الجماعات السياسية المختلفة ، والتى تتصارع على المسرح السياسى ، بمشروع الحداثة . فربما يكشف لنا هذا الدرس عن صدق فرضيتنا عن التناقضات والتعارضات التى تخلقها الحداثة الطرفية الزائفة ، والتى تعتبر – فى ضوء التحليل الذى قدمناه – صورا مختلفة أو تجليات مختلفة لهذا النمط من الحداثة .

ثالثا : الإسلام والحداثة والبناء الطبقى

ولا يجب أن تفهم العلاقة بين الإسلام والحداثة على مستوى الدولة الحديثة والأيديولوجية الحديثة فى تكيفها وتناقضها مع الخطاب الدينى فحسب ، بل يجب أن يمتد التحليل إلى مستوى العلاقات الاجتماعية اليومية . فأحد أوجه القصور التى لم يلتفت إليها أحد حتى الآن فى الخطاب الفكرى والعلمى الدائر حول الأصالة والمعاصرة أو التراث والتحديد أو بين العلمانية والفكر المعارض لها أو حتى الحوار الدائر حول الحداثة والتقليد ، نقول ان أحد أوجه القصور فى هذه الحوارات أنها تحصر نفسها فى نطاق الفكر . فهى إما أنها تفترض أن حديثها عن ديناميات الفكر يعكس ديناميات المجتمع ، أو أنها تحيد المجتمع وتبعده عن التحليل . وتلك قضية تحتاج إلى مزيد من التأصيل النقدى . وحسبنا هنا أن نؤكد على أهمية الوصول بالتحليل إلى مستويات أعمق فى الحياة الاجتماعية ، فمشروع الحداثة لم يستقر عند المستوى السياسى أو الفكرى ، بل كان مشروعا للمجتمع . ومن ثم فإن درس مشروع الحداثة بمعزل عن المجتمع المدنى بطبقاته وحياته اليومية سوف يكون درسا منقوصا .

إن ردود فعل الأفراد والجماعات فى الحياة اليومية تجاه الحداثة يختلف إلى حد كبير . وهذه خاصية جوهرية فى نمط الحداثة البرانية . فهى لم تنجح فى استيعاب كل أفراد المجتمع وجماعاته تحت مفهومات متقاربة وأنماط سلوكية متقاربة ، بحيث أصبحت أفكار مثل فكرة الاتفاق العام أو الإجماع أو التجانس أو الهوية المشتركة ، أصبحت مثل هذه الأفكار أفكارا معيارية لا علاقة لها بالواقع . ومن ناحية أخرى فإن مظاهر التناقض والتنافر بين الجماعات والأفراد فيما يتصل بالعلاقة بمنتجات الحداثة قد تعمقت من خلال ما أفرزه مشروع الحداثة من انقسامات حول التراث ، أو فى العلاقة بالتراث إن شئنا الدقة . إن التراث ليس

شيئا أو كيانا مفارقا يوجد فى بطون الكتب أو ينتمى إلى الماضى ، ولكنه طاقة أو "مخزون نفسى عند الجماهير" أو هو جزء من الواقع ومكوناته النفسية على ما يذهب حسن حنفى [٢٤] . إن التراث – وفقا لهذه التعريفات – كيان حى يعاد تشكيله باستمرار فى علاقته بمشروع الحداثة ، ومن ثم فإنه إذا كانت الحداثة – ثقافة ومنتجات مادية – تختلف باختلاف ظروف الأفراد والجماعات ، فإن نفس المنطق ينطبق على التراث الذى يعاد تشكله تحت وطأة الحداثة . وتكشف دراسة علاقة الجماعات الاجتماعية المختلفة بالتراث والحداثة ، أو قل "بالثقافة الثالثة" التى تجمع كليهما فى كل واحد ، كيف تستخدم الجماعات والأفراد الحداثة والتراث كمصدر للتميز distinction ، وكمجال لعمليات التراكم الرمزى symbolic [٢٥] accumultion وكيف يستخدمان أيضا فى صراعات الحياة اليومية . ففى عالم الحياة Life World اليومى – وتحت الظروف التى تتشكل بها الحداثة والتراث فى المجتمعات المتخلفة – تتحول الثقافة إلى "مجرد تعبير عن الحياة المادية ، كما (تصبح) لعبة رمزية فى تشكيل الحياة ، وتصويرا خالصا للنظم الاجتماعية فى الحياة اليومية" [٢٦] . ونحاول فيما تبقى من هذا البحث أن نكشف عن هذا الظرف الثقافى الجديد فى المجتمع المصرى من خلال تحديد لعلاقة مختلفة الفئات الاجتماعية بالحداثة والتراث بشكل عام [٢٧] ، ثم نركز على بعض أنماط التدين كما تظهر فى الحياة اليومية من خلال مادة جمعت عن حالات تعكس كل حالتين منها نمطا من الأنماط التى نعرض لها .

إن أكثر الفئات الاجتماعية تميزا فى المجتمع المصرى هى هذه الفئات التى تحافظ على علاقات وثيقة بمركز الثقافة العالمية (المصدر الرئيسى للحداثة) وبالدولة ، كأنها وسائط نقل هذه الثقافة . ويتحدد هذا الوضع من خلال فرص

الحياة المتاحة أمام هذه الفئات وطبيعة الأنشطة الاقتصادية التى تنغمس فيها (وهى فى معظمها ترتبط بأنشطة وسيطة تساهم فى نقل منتجات الثقافة الحديثة المادية والرمزية) . ومن غير المتوقع إذن أن تتخذ هذه الفئات موقفا مناوئا للحداثة بل أن الحداثة بالنسبة لها تعتبر هدفا . إنها تسعى إلى تملك كل عناصر الثقافة الحديثة (حتى وإن لم تمتلك عقلانيتها) كالتعليم والرموز الاستهلاكية والأيديولوجية. ولكن هذا السعى الحثيث نحو اكتساب عناصر الثقافة الحديثة لا يدفع هذه الفئات إلى صد التراث أو استبعاده كلية من عالم حياتها . فهى إما إنها تحتفظ بنظرة رومانسية نحو التراث كما تفعل الفئة الأشد تعليما أو الفئة ذات الأصول الأرستقراطية القديمة . ويتبدى فى ذلك دمج التراث داخل الأنشطة الاقتصادية . وأساليب الحياة بأشكال مختلفة (كما يظهر فى أثاث المنازل والملابس وأساليب الترويح التى تستلهم عناصر تراثية .. الخ) . أما الفئة الجديدة والتى تكونت على أثر سياسة الانفتاح الاقتصادى فإنها تستخدم التراث استخداما أداتيا أو وسيليا لتحقيق أهدافها الاقتصادية ، وغالبا ما تعتمد على عناصر دينية لتحقيق أهداف اقتصادية (شركات توظيف الأموال) أو لتدعيم موقفها الطبقى الجديد (الصدقات المتلفزة وموائد الرحمن) .

أما مختلف الجماعات التى تشكل الشرائح الوسطى بحكم تعليمها (الجماعات المهنية وشبه المهنية) أو أنشطتها الاقتصادية (متوسطو التجار) فإنها تحتفظ بعلاقة قوية بالثقافة الحديثة ، فعلى أكتاف هذه الجماعات تنجز سياسات الدولة ، وهم يلعبون دورا كبيرا فى نشر الثقافة الاستهلاكية الحديثة ، إما من خلال وظائفهم أو من خلال أنشطتهم التجارية . فمن هذه الجماعات يأتى الوسطاء الثقافيون الذين تقع على عاتقهم مهمة نقل الثقافة الحديثة كالمدرسين وأساتذة الجامعات والباحثين والصحفيين والمعلنين والناشرين وأصحاب المطاعم

ومخازن الأطعمة والقائمين على شئون الترفيه وغيرهم . ومما يميز علاقة هذه الفئات بالثقافة الحديثة أنها قريبة من هذه الثقافة بحكم نشاطها ، ولكنها لا تستمتع بها بشكل كامل كما هو الحال عند الفئات العليا . فهى تساهم فى إنتاج الثقافة الحديثة ونشرها دون أن تستمتع بها كلية ، خاصة تلك العناصر المتصلة بالجوانب الاستهلاكية . وهنا فإن هذه الفئات تنظر إلى الثقافة الحديثة كطموح وليس كهدف يمكن تحقيقه . وتتشكل صراعاتها ونضالاتها اليومية فى ضوء سعيها الدائم نحو تراكم مظاهر الثقافة الحديثة . وينعكس ذلك على موقف هذه الفئات من التراث . فهذا الموقف يعكس تناقضا يفرز مسارات ثلاثة لعلاقة هذه الفئات بالتراث : ١ - فسعيها نحو تقليد الفئات العليا يولد لديها تصورات رومانسية أو أدائية نحو التراث . ٢ - ويولد طموحها الزائد نحو الثقافة الحديثة (خاصة الجوانب العقلانية منها) أشكالا من التمرد على التراث . ٣ - وأخيرا يولد التناقض بين الطموحات والواقع أشكالا من التمرد على الثقافة الحديثة والتحصن بالتراث .

أما الجماعات الأشد حرمانا فإنها أقل الفئات اتصالا بالثقافة الحديثة . ومع ذلك فإن هذه الجماعات تخضع لآليات الثقافة الحديثة . من خلال تعرضها للثقافة الجماهيرية عبر وسائل الاتصال ، ومن ثم تعرضها للقهر الاستهلاكى الذى تنشره هذه الثقافة . إن هذه الجماعات لا تشارك - بحكم تكوينها وظروف حياتها - فى إنتاج الثقافة الحديثة إلا فى النذر اليسير ، ولكنها تخضع لتأثيرها . ومن هنا تتحول الثقافة الحديثة لدى هذه الجماعات إلى عبء (إذا نظرنا إليها فى ممارسات الواقع) وإلى طموح (إذا نظرنا إلى الصور العقلية التى تكونها الشرائح الدنيا التى تحقق لها درجة من الانفتاح على الثقافة الحديثة) . فالجماعات المحرومة تتطلع بشغف إلى تملك مظاهر الثقافة الحديثة ، ولكن عالم حياتها مثقل بالمكبلات التى تعيقها عن تحقيق ذلك إلا فى حدود ضئيلة (بعض السلع التى يتملكها المهاجرون

الفقراء مثلا) . وفى هذه الظروف فإن هذه الفئات تتولد لديها مشاعر فقدان الوجود أو الحرمان من الوجود طالما أنها حرمت من مظاهر الاستهلاك المحيطة بها [٢٨] ، فهى لا تستطيع أن تعلم الأطفال ، ولا تستطيع أن تكتسب المهارات اللازمة للحصول على عمل ملائم ، ولا تستطيع أن تستهلك وفقا لمقتضيات ثقافة الاستهلاك المحيطة . وهنا تتحول الثقافة الحديثة إلى عبء أو إلى أداة قهر لهذه الجماعات . يصبح التراث فى هذه الظروف هو رأس المال الثقافى الوحيد لهذه الفئات . وغالبا ما يعوضها رأس المال الثقافى التراثى عن غياب رأس المال النقدى أو رأس المال الثقافى الحديث . ويحقق التراث - كرأسمال ثقافى - للفئات المحرومة حماية ضد النزعة الاستهلاكية المادية التى تنتشر عبر شبكة الاتصال الحديثة ومن خلال أساليب حياة الفئات الأخرى ، والتى لا تمكنها ظروفها المادية من مجاراتها ، وهنا تبذر بذور الاستخدام السياسى للتراث .

وربما يقنعنا التحليل السابق برفض فكرة الثنائية فى فهم علاقة التراث بالحداثة ، فلسنا هنا بصدد حداثة فى مقابل التراث ، وإنما بصدد توزيعات متباينة لكل منهما ، تتسم بعدم التكافؤ عبر فئات المجتمع المختلفة . ويبدو أن عدم التكافؤ هذا يحكمه قانون مؤداه أنه كلما ازداد رأس المال النقدى ازداد الرصيد الثقافى الحديث ، وكلما قل رأس المال النقدى كلما ازداد الرصيد الثقافى التراثى . كما يبدو أن استخدامات الثقافة الحديثة أو التراثية يحكمه قانون آخر مؤداه أنه كلما ازداد رأس المال من الثقافة الحديثة كلما ازداد الاستخدام الاقتصادى للعناصر التراثية ، وكلما قل رأس المال من الثقافة الحديثة كلما ازداد الاستخدام السياسى لهذه العناصر التراثية . فى ضوء هذا التحليل فإن التفرقة - على مستوى الممارسات الدينية - بين متدينين وغير متدينين أو بين إسلاميين وغير إسلاميين تصبح تفرقة غير منطقية .

فثمة نمط للتدين لدى كل الفئات الاجتماعية ، وأن علينا أن نميز أنماط أو أشكال التدين كما تظهر فى الحياة اليومية ، وأن نحاول اكتشاف أيها أكبر شيوعا لدى الفئات الاجتماعية المختلفة . وستكشف لنا هذه المحاولة عن كيفية انصهار التراث (كما يظهر تحديدا فى نمط التدين) فى الحداثة وكيف تعيد الحداثة تشكيل التراث . كما ستكشف لنا عن أن أساليب التدين الحديثة - بما فيها التدين المتطرف - ما هى إلا مجالى لنمط الحداثة الشائع فى محيطات العالم الرأسمالى . ولقد تمكنا من خلال دراسات حالة (٢٩) أن نحدد الأنماط التالية للتدين أو الممارسات الدينية . ويجب أن يعى القارئ هنا الفارق الهام بين التدين (الذى يشير إلى الممارسات الدينية الواقعية) وبين الدين (الذى يشير إلى العقيدة الثابتة غير القابلة للتغير) .

١ - النمط الأصلى (المنشئ) archtype للتدين : وهو النمط الذى عرفه المجتمع المصرى لفترات طويلة . والذى ما يزال يوجد لدى قطاعات من السكان الأقل اتصالا بالثقافة الحديثة . ويقوم السلوك الدينى هنا على أداء الواجبات الدينية الأساسية ، وينخرط الفرد هنا إنخراطا كبيرا فى مشكلات الحياة والعمل ، ومن ثم فإن أداء فريضة الصلاة يخضع لظروف العمل ، حيث تؤدى فى مكان العمل أو المسجد أو المنزل وفقا للظروف . والتدين هنا مسئولية فردية ، فالأب لا يفرض على أبنائه أو زوجته سلوكا دينيا معينا ، بالرغم من أنهم قد يتعلمون بأنفسهم الواجبات الدينية . وتختلط المعتقدات الدينية بالمعتقدات الشعبية . ويشكل التدين هنا مصدرا هاما لتحقيق الرضا والقناعة والأمن . ولا تظهر هنا أية مبالغات فى الممارسات الدينية أو الرموز الدينية : فالتدين قائم فى بناء الذات أو هو جزء منها ، ومن ثم فليس هناك أدنى اهتمام بإظهار التدين للآخرين . ويكتفى الفرد هنا بما تعلمه من الأسرة أو من الكبار من سلوكيات أو معلومات دينية ،

دون اهتمام بتطوير المعلومات الدينية ، بالرغم من أنه قد يستمع إلى بعض تلاوات القرآن الكريم أو المواعظ الدينية وفقا لما تسمح به الظروف .

٢ - النمط الطقوسى ritualist : التدين فى هذا النمط يعكس رؤية متسقة للعالم تستمد أساسها من المعتقدات الدينية . الدين هنا يتحول إلى مصدر أساسى للأخلاق . ومن ثم فإن التدين لا ينعكس فقط فى الحرص الشديد على أداء الفرائض الدينية ، ولكن فى السعى الدائم نحو التعليم الدينى الذاتى (من خلال القراءة أو سماع المحاضرات والمواعظ أو مشاهدة التليفزيون وسماع المذياع) . وغالبا ما يكون رب الأسرة هو مصدر هذه الرؤية المتسقة للعالم ، ويقبل بقية أعضاء الأسرة هذه الرؤية ، وغالبا ما يتحول سلوكهم إلى نسخة كربونية من سلوك رب الأسرة الذى يتحول فى هذه الحالة إلى مثل أعلى . ومن الرموز الدينية المصاحبة لهذا النمط ارتداء الحجاب بالنسبة للإناث ، وتبصير الآخرين بأهميته ، والتسابق فى قراءة القرآن فى فترة محددة (كل شهر مثلا) وقراءة الكتب الدينية ، والحرص على الصلاة فى المسجد ، والحرص على أداء فريضة الحج أو العمرة (وإن كانت الظروف المادية لا تسمح كثيرا بتحقيق هذا الهدف) ، وهكذا يتحول أسلوب الحياة إلى أسلوب طقوسى . وبالرغم من أن التدين هنا هو جزء من بناء الذات ، وبالرغم من أن وظيفته الأساسية هى تطوير أخلاق فاضلة تحصن الشخص ضد مغريات الحياة الحديثة ، بالرغم من ذلك كله فإن الأشخاص هنا يكونون حريصين على ترك الانطباع بأنهم متدينون وأخلاقيون .

٣ - النمط الشكلانى formalistic : يظهر الفرق الجوهرى بين هذا النمط والنمط السابق عليه فى درجة الاتساق بين المعتقدات الدينية والنظام الأخلاقى للفرد . فالمشاعر الدينية لدى هذا النمط هى مشاعر غير عميقة ، حيث يهتم الفرد بطريقة أدائه للفرائض الدينية أمام الناس أكثر من علاقته بذاته ، وربما

يكون هذا السبب هو الذى جعلنا نسم هذا النمط بأنه نمط شكلانى . هذا فضلا عن أن التدين هنا ليس له علاقة بالنظام الأخلاقى للفرد ، بالرغم من أن الفرد هنا يؤكد فى خطابه اليومى على أهمية الأخلاق وعلى أهمية الدين كمصدر للأخلاق . وغالبا ما يبالغ الفرد هنا فى إظهار الرموز الدينية مثل ارتداء الثوب الأبيض أثناء الذهاب إلى المسجد ، وحمل المسبحة ، وإطالة اللحية ، وتكرار الحج أو العمرة ، فضلا عن الخطاب المتضخم عن التدين والأخلاق وتوجيه اللوم إلى الآخرين الذين لا ينصاعون للقواعد الدينية ويتخطون حدود الأخلاق . وقد لا ينعكس كل هذا فى السلوك العملى ، فقد يتصرف رب الأسرة أو أى من أعضائها على خلاف القواعد الدينية ، ولكن هذه التصرفات تصاحبها دائما تبريرات قد تغلف بغلاف دينى فى بعض الأحيان ، من ذلك مثلا تبرير إعطاء الرشوة بأنه حسنة ، وتبرير الغش فى الإمتحان بأنه مساعدة المحتاج ، إن الأمر الهام فى التدين هنا هو صورة الذات فى العالم ، وليس صورة الذات فى علاقتها بذاتها . فالتدين ليس جزءا أصيلا فى بنية الذات ، وإنما هو تدين للظهور فى العالم ، ولحفر مسالك للحياة داخله .

٤ - النمط النشط سياسيا activisit . وهنا يكتسب التدين طابعا سياسيا ، محاولا أن يتجاوز العالم المعاش من أجل تغييره . ويصطبغ التدين بالصبغة السياسية التى تتمرد على الواقع وترفضه ، ويظهر هذا النمط من التدين بصور مختلفة فى ضوء العلاقة بالحداثة ، فهناك من يرفض عالم الحداثة تماما ويسترجع أنماطا سلوكية سابقة على الحداثة ، عاملا على خلق رموزه الخاصة البديلة عن رموز الحداثة ، مثل ارتداء الثوب القصير ، وهجر المنازل إلى المساجد ، والاحتفاظ بعادات مختلفة فى تناول الطعام والاحتفال بالميلاد أو الزواج أو الموت ، وفرض علاقات جديدة غير تلك التى أدخلتها الثقافة الحديثة ، خاصة فى علاقات الرجل بالمرأة وأمور الزواج والطلاق . إن مثل هذا السلوك لا يعود إلى

ما أطلقنا عليه "النمط الأصلى" بل يحاول استرجاع النمط الأصلى المثالى الذى تحقق فى صدر الإسلام . ولا يكتفى الفرد هنا بتحقيق هذا النمط على مستوى سلوكه الذاتى ، بل يحاول فرضه بالقوة على المجتمع (ومن هنا نشأة الصدام مع الدولة) . وهناك داخل النمط النشط سياسيا من هو أكثر اعتدالا من ذلك ممن يكتفون بفرض هذه السلوكيات على أنفسهم ومحاولة نشرها فى المجتمع بأسلوب أقل عنفا وقسرا . ومهما كان الاختلاف داخل هذا النمط فإنه يرتبط فى الغالب بنوع من التنظيم الجمعى الذى يتوحد فيه العمل السياسى مع خلق رموز جمعية يتصل بعضها بسلوك الجماعة ، كالاشتراك فى عادات واحدة و زى واحد وأساليب حياتية واحدة ، وبعضها يتصل بإثبات وجودهم كالتجمع فى المساجد والاعتزال فيها لفترة ، وترديد الأناشيد الدينية بشكل جماعى ، والدخول أحيانا فى مصادمات عنيفة مع أفراد المجتمع أو رموز الدولة . ومع الرفض العلنى والصريح للحداثة ، إلا أن الجماعات التى تنتمى إلى هذا النمط تحقق وجودها من خلال ما تنتجه التكنولوچيا الحديثة وأدوات نقل الثقافة الحديثة .

٥ – النمط الأبوى patrimonial : والتدين هنا النمط الشكلى ، ولكنه يتميز باستخدام الدين استخداما سياسيا ، واقتصاديا . ويحتفظ هذا النمط بكل رموز التدين الشكلانى ، ولكنه يبالغ فى عمليات التراكم الرمزى من خلال المبالغة فى الإحسان والزكاة وبناء المساجد وتوزيع الأطعمة فى الأعياد الدينية ، وغالبا مايصاحب هذه الممارسات قدر من الإعلان الشخصى من خلال الأحاديث وثرثرة الحياة اليومية أو من خلال وسائل الاتصال الجماهيرية . وتزداد هذه الممارسات بشكل ملحوظ فى مناسبات بعينها كأيام الانتخابات أو افتتاح عمارة سكنية جديدة أو إنهاء تعاقد على صفقة معينة . وغالبا مايتبلور هذا النمط حول شخص (يطلق عليه الحاج) هو السيد أو الريس Patron له علاقات عصبانية

clientelist متعددة .

من الواضح هنا أن مجالى التدين تظهربصورة مختلفة ، بل وقد تكون متعارضة . ولاشك أن هذا التنوع هو أحد نواتج تناقضات الحداثة فى البيئة التابعة أو الهامشية ، فلم يعد التراث شيئا واحدا بالنسبة للأفراد والجماعات ، وشهد تحولات داخلية استجابة لمقتضيات الحداثة (النمط الأبوى والشكلانى والطقوسى) أو رفضا لها من الأساس (النمط النشط سياسيا) . إننا هنا بصدد نماذج تأويلية مختلفة للإسلام يمكن رصدها فى الحياة اليومية للأفراد والجماعات ، ولسنا بصدد نمط واحد . إن مفهوم "إسلام النفط" أو "البترولإسلام" والذى رصده البعض من قبل [٢٠] ، ليس مفهوما كافيا لتفسير الظاهرة التى نحن بصددها ، حقيقة أن ثقافة النفط قد خلقت نمطا للتدين قد نجده شائعا فى الخطاب الدينى بل وفى بعض الممارسات الدينية اليومية (خاصة فى النمط الشكلانى) . ولكن ضم كل صور التدين تحت مفهوم واحد لا يمكننا من رؤية التفاصيل فى التدين اليومى ، كما يطمس الفروق بين الطبقات فى علاقتها المتغيرة بالتراث وفى تأويلاتها اليومية للدين . إن الأنماط التى رصدناها فى الحياة اليومية تكشف عن الأسلوب الذى تستجيب به الجماعات المختلفة لمشروع الحداثة . فلم تعد الممارسات اليومية للتدين أو التأويلات الشعبية والسياسية للدين تصدر عن نمط واحد متسق ، بل انفجرت فى أشكال متعددة للخطاب الدينى ، بعضها يتوافق مع مشروع الحداثة ويكيف ممارساته من أجل مزيد من جنى ثمارها ، ويتقى بعضها شرور الحداثة ويطور قناعا واقيا للتعايش معها ، وبعضها يدحض الحداثة وينفيها لشدة حرمانه منها . ورغم هذه المواقف المتباينه ، إلا أن الحداثة حاضرة بشكل أو بآخر داخل صور الخطاب الدينى اليومى ، مع استثناء ما أطلقنا عليه "النمط الأصلى" ، فهى أقرب إلى أن تكون مجالى لنمط الحداثة

الشائع ، أو لما أطلقنا عليه "الثقافة الثالثة" التى يدعمها نمط التحديث البرانى بآليات عمله التى عرضنا لها فى صدر هذا البحث .

وإذا كان التأويل الرسمي للدين والصادر عن الخطاب الدينى يعكس نمط العلاقة التى فرضتها الدولة الحديثة على المؤسسات الدينية ، فإن التأويلات اليومية والشعبية للدين تصدر عن الظروف الحياتية التى يوجد فيها الأفراد والجماعات . ومن ثم فإن بالإمكان تحديد وشائج صلة بين الانتماء الطبقى ونمط التدين . لقد أكدنا آنفا أن الحداثة والتراث يوجدان لدى كل الطبقات ولكن بتوزيعات متباينة . وفى ضوء علاقة كل جماعة طبقية بالتراث والحداثة يتحدد نمط تدينها . فالجماعات المحرومة الأقل انفتاحا على الثقافة ، والتى تنغمس فى عالمها الخاص للتعايش مع ظروفها ، ماتزال تحتفظ بالنمط الأصلى للتدين الذى يندر وجود ه يوما بعد يوم كلما انتشر هذا النمط من الحداثة واتسعت دائرته الجغرافية والاجتماعية . أما الأنماط الثانى والثالث والرابع فهى أكثر ظهورا لدى الفئات الوسطى التى تظهر لديها رؤى للعالم وأيديولوجيات وأساليب حياة تصل فى اختلافها إلى درجة التناقص . أما النمط الأخير فإنه يظهر – فى الغالب – لدى الفئة الجديدة من رجال الأعمال التى تستخدم التراث استخداما أداتيا . والمتأمل لهذه الأنماط يجد أغلبها محدثا ، ناتجا عن التناقضات التى تخلقها الثقافة الحديثة وضرورات التعايش معها ، أو أنها ناتجة كمتطلبات لاستمرار نمط خاص من التحديث تتحول فيه أشكال من التدين إلى أسلوب لجنى ثمار الحداثة أو إعادة إنتاجها دون أدنى تصادم مع التراث .

وليس هناك من شك فى أن هذه الأنماط ليست أنماطا جامدة ، فهى أنماط متحولة ، بمعنى أنها قابلة للتغير من فترة إلى أخرى . وتنتج هذه القابلية للتغير من إمكانية تحول الأفراد والجماعات من نمط للتدين إلى نمط آخر وفقا لمتطلبات

مشروع الحداثة . ومن ثم فإن بإمكاننا تحقيب تاريخ مصر الحديثة واكتشاف أكثر الأنماط شيوعا داخل كل حقبة تاريخية ، وتلك مهمة أكبر من نطاق بحثنا هذا ، وحسبنا هنا أن نؤكد على أن أشكال التدين هى أشكال متحولة من الداخل طالما أنها أنماط للتدين من أجل الحياة الدنيا . ويبدو أن التحول الداخلى فى أنماط التدين يخضع - تاريخيا - لخصائص نمط الحداثة السائد بما فيه سياسات الدولة الحديثة وأيديولوچياتها ومايترتب على ذلك من نشر أساليب حياتية جديدة . فكلما مال مشروع الحداثة نحو فرض سياسات تدعم الروابط بالسوق العالمية وتنشر ثقافة الاستهلاك على نطاق واسع برزت الأشكال الأدائية والأبوية والشكلية من التدين واستخدم التدين لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية . لا نفرق فى هذا بين من يستخدمون التدين وهم أشد توافقا مع الدولة الحديثة ، وأولئك الذين يستخدمون التدين وهم أشد عداوة مع الدولة الحديثة ، فجميعهم يحاول جنى ثمار الحداثة على طريقته .

خاتمــة

وإذا كان للتحليل السابق أن يقودنا إلى شئ ما ، فإنه يقودنا إلى نقد مشروع الحداثة . فالحداثة التى أدت إلى خلق حضارة متقدمة فى الغرب تقوم على الحرية والاختيار الحر والثقة [٣١] - على الأقل من الظاهر - هذه الحداثة أدت - عندما انتقلت إلى الدول الفقيرة - إلى حشر السكان داخل تراثهم بعد أن حولته من الداخل لكى يتوافق مع متطلباتها وآلياتها . والنقد هنا ليس نقدا للحداثة فى حد ذاتها ولا للتراث فى حد ذاته ، وإنما هو نقد لمشروع الحداثة "البرانى" برمته ، أو هو نقد "للثقافة الثالثة" التى تجسد هذا الخليط الهجين المسمى حداثة . ولا نقصد بالثقافة هنا أشكال الفكر المختلفة والمتناقضة ، ولكن مجموع أساليب الحياة

وأساليب التفكير ورؤى العالم التى تشكل حياة الأفراد والجماعات فى المجتمع ، إنها أساليب حياة الشعب وطرائقه فى التذوق والتقويم . وهى التى تشكل مواقفه وطموحاته وصراعاته ، وهى فى النهاية تشكل بناء الذات لدى الإنسان الذى يعيش فى كنفها . ومن ثم فإن الإتجاه إلى نقد هذه الثقافة هو اتجاه إلى نقد الذات ، وإذا كانت هناك دعوات إلى إجراء نقد ذاتى لطريقة تقديم أنفسنا للعالم(٣٠) فإن هذا النقد لا يجب أن يقتصر على أسلوبنا فى التفكير ، وإنما على طرائقنا فى الحياة والعمل ، على ثقافتنا فى تجلياتها المختلفة .

ولا ينطلق النقد هنا من منطلق معين ، أو من موقف فكرى وسياسى معين . فهو نقد تأويلى ينظر إلى عملية النقد ذاتها - كعملية فكرية - على أنها جزء من البنية التى تخضع للنقد ، فالنقد هنا هو جزء من حركة الحداثة ذاتها ، فكما تنتج الحداثة أدوات إعادة إنتاجها فإنها تنتج وعيها التاريخى أيضا ، بل أن هذا الوعى التاريخى قد يتحول هو ذاته إلى آلية داخلية لإعادة إنتاج الحداثة ، خاصة عندما ينسرب إلى أنماط من التفكير تميل إلى جلد الذات ، أو الإعلاء من شأنها أمام الآخر .

المراجع والهوامش

١ - Giddens A. The Consequences of Modernity, Stanford: Stanford University Press. 1990. p. 1.

٢ - Featherstone, M. "In Persuit of the Postmodern: An Introduction" Theory, Culture and Society, vol. 5, Nos. 2-3 June, 1988. p. 201.

٣ - عبد اللطيف ساعف ، "ملاحظات حول الحداثة فى الخطاب العربى المعاصر" المستقبل العربى ، العدد ١٤٦ ، ابريل ١٩٩١ ، ص ١٤٢ .

٤ - جابر عصفور ، هوامش على دفتر التنوير ، القاهرة : دار سعاد الصباح ، ١٩٩٤ . ص ٨٤ .

٥ - فتحى ورشيدة التريكى ، فلسفة الحداثة . بيروت : مركز الإنماء العربى ، ١٩٩٣ . ص ١٢ .

٦ - Eisenstadt, S.N. Modernization: Protest and Change (New Delhi: Prentice Hall of India). Chapter One. 1969.

٧ - Inkeles, A. and Smith, E.H. Becoming Modern, Harvard: University Press. 1976, p. 270.

٨ - Shils, E. Center and Periphery: Essays in Marce Sociology, Chicago: The University of Chicago Press. 1970.

٩ - Inkeles, A. "Convergene and Divergence in Industrual Societies" in: M. O. Attler et al (eds.) Divrections of Change, Modernization Theory, Research and Realities, Colorado: Westview Press. 1981. p. 11.

١٠ - Robertson, R. "Mapping the Global Condition: Globalization as a Central concept", in: M. Featherstone, (ed.) Global Culture London: Sage Publications. 1990. pp. 27-28.

١١ - Therborn G. Routes to/Through Modernity. "Paper Presented for the Theory, Culture and Society 10 th Anniversary Conference 16-19 August 1992 Seven Springs Mountain Resort, Pa.

١٢ - Wallerstein, 1, Culture as the Ideological Battleground of the Modern World System", in: M. Featherstone (ed.) Global Ciltune London: Sage Publications. 1990, p. 45.

١٣ - يقدم بعض المفكرين العرب من التيار الدينى تعريفات مختلفة للحداثة تصور العرب وكأنهم رواد حداثة فالقدم والحداثة أمور نسبية "فرب حديث عند قوم يعد قديما كل القدم عند أخرين ... وقديم اليوم كان حديث الأمس ، وحديث اليوم سيصبح قديما غدا (يوسف القرضاوى ، بينات الحل الإسلامى وشبهات العلمانيين والتغريبيين ، القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٨٨ ، ص ١٢٦) .

١٤ - Bourdieu, P., Distinction: A Social Critique of the Judgement of Taste. London: Routledge and Kegan Paul. 1984.

١٥ - Giddens. op. cit., p. 4.

١٦ - محمد أركون أين هو الفكر الإسلامى المعاصر لندن : دار الساقى ، ١٩٩٣ . ص ٣ .

١٧ - نصر حامد أبو زيد نقد الخطاب الدينى ، القاهرة : سيناء للنشر ، ١٩٩٢ . ص ص ٥٢ - ٥٣ .

١٨ - عصفور ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢ .

١٩ - فكثيرا مايحضر رئيس الجمهورية الاحتفالات الدينية بنفسه أو يرسل من ينوب عنه . ولقد أوردت ماجدة ربيع إحصائية ذات دلالة فى هذا الشأن ، فمن بين العدد الإجمالى للخطب التى ألقاها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وعددها ١٠١٠ خطاب كان ثمانية منها فى مناسبات دينية ، ومن بين الخطب التى ألقاها الرئيس الراحل أنور السادات وعددها ٧٠٩ خطاب ، كان سبعة منها فى مناسبات دينية (ماجدة ربيع الدور السياسى للأزهر ١٩٥٢ - ١٩٨١ ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٩٢ ، ص ص ١١١ - ١١٦) .
أحمد زايد خطاب الحياة اليومية فى المجتمع المصرى ، دبى : دار القراءة للجميع ، ١٩٩٠ . ص ص ٥٢ - ٥٣ .

٢٠ - Zayed A. Traditional Political Culture and Forms of Polotics in Egypt", in: M. El-Gawhary (ed.) Egyptian yearbook of sociology, Cairo, Dar El-Marif. 1983. pp. 5-9.

٢١ - Hamed, R.A. "Factors Behind the Political Islamic Movementin Egypt", Journal of Asian and African Studies, No. 41. 1991. p. 27.

٢٢ - نبيل عبد الفتاح ، المصحف والسيف ، القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٨٤ . ص ٣٤ .

٢٣ - لقد حظى علم الاجتماع بأهمية خاصة فى هذا الصدد سواء من جانب الخطاب الدينى أو الخطاب العلمى (الذى ينحو إلى أن يكون دينيا). وارتبطت عملية أسلمة علم الإجتماع بنقد العلمانية وبدأت تظهر كتب كثيرة بعنوان علم الاجتماع الإسلامى أو الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع (انظر المطيرى ، الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع ، القاهرة : دار أخبار اليوم ، ١٩٩٣).

٢٤ - حسن حنفى ، التراث والتجديد ، القاهرة : المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٠ . ص ١٢ .

٢٥ - Bourdieu, op. cit.

٢٦- Semsek H-G. and Stauth G. "Contemporary Processes Within System: Culture and Life Worlds: Some Reflections on Colonization and Resistence in Everyday Life, Theory, Culture and Society vol. 5. 1988. p. 696.

٢٧ - الجزء الخاص بعلاقة الفئات الاجتماعية المختلفة بالحداثة هو تطوير لأفكار طرحتها فى مكان آخر .

انظر : أحمد زايد ، خطاب الحياة اليومية ، مرجع سبق ذكره

٢٨ - Zayed A. "Popular Culture and Consumerism in Underdeveloped Urban Area", in: G. Stauth and S. Zubaida (eds.) Mass Culture, Popular Culture and Social Life in the Middle East Frankfurt, Campus. 1987.

٢٩ - لا شك أن الحياة الاجتماعية تكشف عن تنوع أكبر من هذه الأنماط ، وأن الأنماط التى تتحدث عنها هنا هى أنماط مثالية - بمفهوم ماكس فيبر - تساعدنا فى استكشاف تعقيدات الواقع .

٣٠ - جابر عصفور ، "إسلام النفط والحداثة" ، قضايا وشهادات ، العدد الثانى ، صيف ١٩٩٠ .

فؤاد زكريا ، الحقيقة والوهم فى الحركة الإسلامية المعاصرة ، القاهرة ١٩٨٦

٣١ - Giddens A. Modernity and Self Identity, London: Polity Press. 1992.

٣٢ - السيد يس "جدلية السقوط والصعود والوسطية" قضايا وشهادات ، العدد الثانى ، صيف ١٩٩٠ ، ص ٣٤٧ .

Abstract

ISLAM AND CONTRADICITIONS OF MODERNITY

Ahmed Zayed

This paper attempts to study the relationship between Islamic culture and modernity. It hypothyses that such relationship had created a "third culture" which is neither completely traditional nor completely modern. Within this framework, an attempt was made to trace some contradictions that resulted through interaction between Islam and modernity. These contradictions were traced on two levels: (1) the state institutions and ideologies. (2) Patterns of religiousness on eveyday life interaction.

الإعلام الموجه للطفل فى الدول النامية
العقبات والمشكلات

اعتمـاد معبد *

يهدف هذا البحث إلى استعراض أهم المشكلات والعقبات التى تواجه إعلام الطفل فى الدول النامية ، وبصفة خاصة فى مصر ، وكيفية التغلب عليها ويناقش البحث المهام والوظائف التى تقع على عاتق إعلام الطفل ومدى اختلافها عن وظائف إعلام الكبار . كما يتناول هذه المهام فى إطار الظروف والمشكلات التى تواجه المجتمعات النامية ، ويتعرض لنمط الملكية السائد لوسائل إعلام الطفل فى تلك المجتمعات ، وما إذا كان من الممكن للإعلام الموجه للطفل أن يسهم فى تحقيق بعض أهداف المجتمع فى التنمية .

تقـديـم

يقوم الاتصال الجماهيرى بدور مهم فى نقل الثقافة من جيل إلى جيل ، باعتبار أن وسائل الإعلام أدوات ثقافية ، تساعد على دعم المواقف أو التأثير فيها ، وعلى حفز وتعزيز ونشر الأنماط السلوكية بين أفراد المجتمع الإنسانى ، وتحقيق التكامل بينهم . وتتعاظم المسئولية على عاتق وسائل الاتصال الجماهيرى الموجهة للطفل أو التى تخاطب الطفل - بصفة خاصة - فى الدول النامية ؛ حيث تتطلب عمليات التطوير والتحديث فى أى دولة إجراء تغييرات وتحولات كبيرة فى المجتمع

* مدرس ، قسم الإعلام وثقافة الطفل ، معهد الدراسات العليا للطفولة ، جامعة عين شمس .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والثلاثون ، العدد الأول ، يناير ١٩٩٤ .

والأفراد ؛ بدءا من ضرورة ارتفاع نسبة المتعلمين فى المجتمع والقضاء على أمية أفراده إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد والمجتمع ، مع تزايد أوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى ، وما يواكب ذلك من كبر فى حجم وسائل الاتصال الجماهيرى ، وتنوعها وانتشارها .

ويعتبر نموذج "دانيل ليرنر" ، فى الإعلام والتنمية [1] من أكثر النظريات شيوعا ، حيث يدرس فى معظم معاهد وكليات الإعلام فى العالم الثالث . ولقد تبنى "ليرنر" ومجموعة من زملائه اتجاها يفترض وجود علاقة بين وسائل الاتصال الجماهيرى فى المجتمع ومعدل سرعة تنمية وتحديث هذا المجتمع ، حيث يرون أنه لن تتحقق التنمية فى أى مجتمع إلا بزيادة اتساع المدن ، وانتشار التعليم ، مما يؤدى بدوره إلى زيادة استخدام وسائل الإعلام ، وإلى زيادة مستويات الدخول لدى الأفراد ، وبالتالى تزداد المشاركة السياسية للمواطنين ، وبهذا يتحقق التحديث طبقا لذلك النموذج الغربى فى التنمية [2] .

وقد درس ليرنر تطور ٥٤ دولة تاريخيا ، وكان من بين هذه الدول ست دول من الشرق الأوسط : اليونان ، تركيا ، لبنان ، الأردن ، مصر ، سوريا . وبناء على تلك الدراسة فإن عملية التحضر أو التحديث ترتبط بأربعة مظاهر :

١ - إن المدنية تتسع لتشمل القرية .

٢ - هناك نسبة أكبر من الأفراد تتعلم القراءة والكتابة وتكون آراء .

٣ - هناك نسبة أكبر من الأفراد تشترى الصحف وتنصت إلى الراديو وتشاهد التليفزيون.

٤ - نسبة أكبر وأكبر من الأفراد تكتسب القدرة على التقمص الوجدانى ، أى المقدرة على تصور نفسها فى مواقف وظروف الآخرين ، ثم تتسع بالتالى سبل وطرق المساهمة السياسية والاقتصادية للأفراد فى المجتمع .

وبالطبع فإن هذا التصور للنموذج قد بنى أساسا على ضوء ماحدث فى المجتمعات الغربية من تطور وتحول من المجتمع البدائى إلى المجتمع الحديث ، والذى استغرق مايقرب من ستة قرون ، ومهد لذلك التغيير الاجتماعى والاقتصادى انتشار التعليم وتطور التجارة ، وتضخم رأس المال فى تلك المجتمعات بالإضافة إلى ماساهم به عنصر النهضة الأوربية من التحضير للدخول فى المجتمع الحديث. أما التطور أو التحديث فى الدول النامية ، فقد حدث - فى أغلب الأحيان - نتيجة لمؤثرات خارجية ، ولذلك كان التطور سريعا وأحيانا مفاجئا ، على عكس ماحدث فى المجتمعات الغربية ، حيث تم التحديث تدريجيا، ولم تعان شعوبه من التمزق الذى تعانيه شعوب الدول النامية التى تحاول تحقيق التطور فى عشرات السنين، وهذا الاستعجال للتطور يهدد الاستقرار الداخلى للمجتمعات النامية ، كما أنه قد يمزق الكيان الاجتماعى للمجتمع . كما أن تأثير وسائل الإعلام له خطورته على تلك المجتمعات الآخذة فى النمو والتطور ، حيث إن وسائل الاتصال الجماهيرى تزيد من المطالب والرغبات الشعبية بسرعة أكبر مما تستطيع الإمكانيات الاقتصادية لهذه المجتمعات ، كما أنه يتم تحطيم البناء الاجتماعى والاقتصادى القديم فى تلك المجتمعات بطريقة غير منظمة ، وبالتالى تختفى قيم قديمة قبل أن تتكون قيم أخرى جديدة تلائم المجتمع الحديث ، وبالتالى يمكن أن تسهم وسائل الإعلام المختلفة فى الإسراع بعملية تكوين تلك القيم الجديدة ، أو تقف عائقا فى سبيل ذلك .

ويرى شيللر وزملاؤه [٣] خطورة تبنى وجهة النظر السابقة من قبل الدول النامية ، حيث إن وسائل الاتصال الجماهيرى تنحصر وظائفها فى المجتمع الغربى فيما يلى :

١ - التخفيف من حدة الصراع الاجتماعى داخل المجتمع والتقليل من أغراض

الاغتراب فيه .

٢ - التقليل من شأن النظم الاجتماعية والاقتصادية البديلة للنظام الرأسمالى .

٣ - تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح باعتبار أن وسائل الإعلام مشروعا تجارى .

ومن هذا المنطلق يصبح الإعلام موظفا فى الدول النامية لخدمة أهداف الدول المتقدمة ، وترسيخ تبعيتها الثقافية والإعلامية فى خدمة مصالح هذه الدول .

وعلى هذا تصبح الدول الغربية المتقدمة مثلا أعلى ، تتعلق به أنظار وطموحات الدول الفقيرة ، ويصبح دور الإعلام هو نقل هذه الشعوب من النمط التقليدى إلى نمط الحياة الغربى ، من خلال حثها على نبذ الأساليب التقليدية، وترغيبها فى الأنماط الاستهلاكية التى تسود المجتمعات الغربية المتقدمة .

وعلى الرغم من الدراسات الأجنبية التى قام بها كل من نيكسون وليرنر وشرام وبعض الدراسات العربية التى قامت بها چيهان رشتى وعواطف عبدالرحمن وآخرون[٤] ، فإنه لاتوجد لدينا - حتى الآن - نظرية إعلامية متكاملة تم اختبارها تقوم بتفسير وتقرير دور الاتصال الجماهيرى فى عملية التنمية ، سواء للكبار ، أو للصغار ، ولكن من الملاحظ - بشكل عام - أن معظم وسائل الإعلام الموجهة للطفل فى دولة نامية كمصر - خاصة الإذاعة والتليفزيون - تخضع للسيطرة الحكومية بصورة أو بأخرى ، باعتبار أن تلك الوسائل أداة للتنشئة السياسية والاجتماعية للطفل ، وهى وسيلة أيضا لتأييد برامج تطوير المجتمع المصرى نحو التحديث ، ومن هنا جاءت أهمية الدراسة الراهنة ، التى تحاول استعراض أهم المشكلات أو العقبات التى تواجه إعلام الطفل فى الدول النامية ، وبصفة خاصة فى مصر ، وكيفية التغلب عليها عن طريق وضع أولويات لوظائف الإعلام الموجه للطفل ومناقشتها . وتحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات

التالية:

١ - ماهى المشكلات التى تواجه إعلام الطفل فى الدول النامية وبصفة خاصة فى مصر ؟

٢ - هل هناك مهام أو وظائف ينبغى على إعلام الطفل القيام بها تختلف عن مهام ووظائف إعلام الكبار؟

٣ - هل يمكن وضع أولويات لتلك المهام أو الوظائف نتيجة للظروف والمشكلات التى تواجه المجتمع النامى ، وتلقى بظلالها على إعلام الطفل ؟

٤ - ماهو نمط الملكية السائد لوسائل الإعلام الموجه للطفل فى الدول النامية ؟

٥ - هل يمكن لوسائل الإعلام المختلفة الموجهة للطفل أن تسهم فى تحقيق بعض أهداف المجتمع فى التنمية والتطور عبر برامج إعلامية معدة خصيصا لهذا الغرض ؟

أولا: المشكلات التى تواجه إعلام الطفل فى الدول النامية

يرجع كثير من الباحثين المشكلات الأساسية التى تواجه الإعلام فى الدول النامية، وتعوق تطور وسائله إلى ثلاث مشكلات رئيسية هى : الفقر، والأمية ، والتجزئة، وتلك المشكلات تواجه بصورة أوضح إعلام الطفل فى الدول النامية ، وتعوق تطوره، باعتبار أن وسائل إعلام الطفل (من صحافة وإذاعة وتليفزيون ، وسينما وفيديو) ماهى إلا أدوات ثقافية للمجتمع ، تشارك ضمن عدة وسائل أخرى فى تنشئة الطفل اجتماعيا وسياسيا ووجدانيا . ومن هنا يمكن تحديد أهم المشكلات التى تواجه إعلام الطفل فى الدول النامية فيما يلى :

١ - مشكلة المنافسة غير العادلة بين الإعلام العالمى الموجه للطفل والإعلام المحلى ، فطبقا لعدة دراسات أجراها "اليونسكو" عن التداول الدولى للبرامج

التليفزيونية الموجهة للطفل ، وجد أن غالبية الدول النامية - ومن بينها مصر- تستورد ما لا يقل عن نصف البرامج التى تعرضها للطفل ، وأن ٧٥٪ من تلك البرامج تأتى من الولايات المتحدة الأمريكية [٥] . بالإضافة إلى أن تلك البرامج تأتى أو تتدفق فى اتجاه واحد من الدول المتقدمة إلى الدول النامية [٦] .

ويرتبط بتلك المشكلة ، العجز الواضح الذى تعانيه الدول النامية فيما يتعلق بالقدرة على توفير مستلزمات التنكنولوچيا العصرية فى مجال إعلام الطفل ، ويكفى أن نضرب مثلا على ذلك بأن المجلة المصرية الوحيدة الموجهة للطفل "مجلة سمير" تعانى من فقر الطباعة والتلوين ، وإمكانيات تحديث مكاتبها ومطابعها منذ أكثر من عشرين سنة ، لتقف فى منافسة غير عادلة مع طوفان المطبوعات الأجنبية الموجهة للطفل المصرى فى قوالب طباعية فاخرة ومبهرة وبإمكانيات إنتاجية ضخمة[٧] . وقد ساهم ذلك العجز الواضح فى الإمكانيات الطباعية والفنية والبرامجية فى تزايد نسبة البرامج والمسلسلات والأبطال المستوردين ، بالإضافة إلى أن الدول النامية ترسل معظم بعثاتها التدريبية الإعلامية للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة ، وبالتالى يقوم هؤلاء المتدربون بإعدادا برامج واستحداث أنماط مشابهة لتلك التى درسوها وتدربوا عليها . ومن النادر مثلا أن تستعين مصر بدولة مثل اليابان فى تدريب القائمين بالاتصال بالطفل ، أو حتى باستيراد برامج ومجلات منها ، على الرغم من تقدم اليابان فى مجال الاتصال الجماهيرى الموجه للطفل ، واستحداثها لعدة أشكال وقوالب محلية .

٢ - مشكلة تحديد ما الوظائف الأساسية أو المهام التى يجب على إعلام الطفل القيام بها فى المجتمع النامى :

تتميز وسائل الإعلام بكونها مشاركة فى عملية التنشئة الاجتماعية

للطفل بصورة غير رسمية ، وغير معتمدة فى أحيان كثيرة ، إلا أن أثرها الملموس - خاصة فى نفوس الأطفال - جعل من الضرورى تحديد المهام الإعلامية التى من أجلها تصدر الصحف للأطفال ، أو تعد البرامج التليفزيونية أو الأفلام السينمائية الموجهة للطفل .. الخ ، من أجل المحافظة على هوية المجتمع وانتماء أطفاله إليه ، ونقل ثقافته وأنماطه الاجتماعية المرغوبة . وتزايدت تلك المشكلة عندما أدت ثورة الاتصالات الحديثة إلى درجة عالية من قابلية الراشد - قبل الطفل - للتأثر بتجارب الآخرين المنقولة له عبر وسائل الإعلام المختلفة ، بتقدمها التقنى الذى أدى إلى استحالة التحكم فيما يقرؤه الطفل أو يسمعه أو يشاهده عبر التليفزيون وقنواته الفضائية (٨).

ومن هنا يجب لمواجهة تلك المشكلة تحديد القدر المتاح من مصادر دخل الدولة النامية الذى سوف يخصص فى الاستثمار فى مجال إعلام الطفل ، ولأى هدف أو مهمة ، وهل لنقل معلومات للطفل وتنمية الجانب المعرفى لديه ؟ أم للتسلية والترفيه عنه ؟ أم أن المهمة الأساسية تكون لنقل أنماط ثقافية معينة بهدف تغيير سلوك الطفل لخدمة أغراض التنمية ، مع ترك مهمة نقل المعلومات للمؤسسات التعليمية ؟

٣ - مشكلة تحديد دور كل من القطاع الحكومى والقطاع الخاص فى مجال الإعلام الموجه للطفل ، خاصة أن التوجه العام لدولة فى مصر هو نمو مايسمى باقتصاد السوق ، بما يحمله من مفاهيم حرية النشر والإعلام والثقافة ، أى ترك الأنشطة الإعلامية والثقافية لمنطق العرض والطلب ، ورفع يد الدولة عنها نهائيا (٩) . حيث تكمن أبعاد تلك المشكلة فى أن وسائل إعلام الطفل من صحف ومجلات وبرامج إذاعية وتليفزيونية وأفلام سينمائية ..الخ، تعد أنشطة معرفية واجتماعية ووجدانية ، لها صلة وثيقة بتعليم الطفل

وتنشئته ، بالإضافة لكونها وسيلة الطفل للتعرف على الفنون والآداب وتذوق الرفيع منها ، مما يساعد على إكساب شخصية الطفل أبعادا نفسية واجتماعية سليمة ، تتفق مع أهداف المجتمع فى التقدم والتطور .

والتساؤل الذى يطرح نفسه هو : هل تترك الأنشطة الإعلامية الموجهة للطفل فى دولة نامية كمصر ، أى تترك كتب الأطفال ومجلاتهم ومسرحهم وسينما الأطفال وبرامجهم التليفزيونية والإذاعية للجهود الفردية أو الاحتكارية التى يحكمها منطق العرض والطلب ، والربح المادى ؟ أم أن الأمر يحتاج لضوابط يجب أن يتم الاتفاق عليها من قبل القائمين على إعلام الطفل وثقافته ؟ ومن قبل القائمين على تعليم الطفل فى دولة تشكل نسبة الأمية بين أفرادها حوالى ٥٠٪ . وبذلك تصبح الدعوة إلى"خصخصة" أى فرع من فروع الثقافة دعوة إلى هدم جهد تعليمى منظم ، يحتاج إليه النشء، ويحتاج إليه الجمهور الذى تحاصره أشرطة كاسيت القطاع الخاص ومسارحه(١٠) .

٤ – مشكلة الاتفاق على مستوى المضمون المقدم للطفل من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة ، ويرتبط بهذه المشكلة ضرورة الأخذ فى الاعتبار التكوين الثقافى والقيمى للشعب المصرى ، وتحديد ما الأفكار والعقائد والقوانين وأساليب السلوك ، ونماذج الأبطال ... الخ ، التى يراد بثها فى عقول أطفال اليوم شباب الغد ، عبر الوسائل الإعلامية المختلفة ، كما يرتبط بهذه المشكلة أيضا ضرورة التكامل بين أجهزة الإعلام والثقافة الموجهة للطفل المصرى بما يخدم مخططات التنمية .

ثانيا : وظائف او مهام وسائل الإعلام الموجه للطفل فى الدول النامية

يلخص بعض باحثى الإعلام أهم وظائف الاتصال الجماهيرى فى الدول النامية

فيما يلى[11] :

١ - تنمية الإحساس والشعور بالانتماء الوطنى لدى جماهير الدول النامية .

٢ - خلق الرغبة فى التغير والتطور إلى الأفضل بالنسبة للفرد والمجتمع .

٣ - المساهمة بصورة فعالة فى تعليم أفراد هذه الشعوب مهارات وطرق جديدة .

٤ - تشجيع تلك الجماهير على المساهمة فى تصريف شئونها مع نقل آمالها وتطلعاتها ومعاناتها للقيادة السياسية .

وترى منى الحديدى[12] أن أجهزة الإعلام فى الدول النامية - خاصة المسموع منها والمرئى - مطالبة بأن تمارس أدوارا عديدة لتحقيق الوظائف التى يبتغيها المتلقى بمختلف قدراته وخصائصه ، من تعرضه لتلك الوسائل بإخباره وإعلامه وتسليته وإقناعه ، وتثقيفه وتعليمه ، لسهولة استيعاب مخرجاتها ويسر التعامل معها ، دون بذل الجهد الذى تتطلبه الوسائل الأخرى خاصة المقروء منها .

وفى نفس الوقت فإن الوسائل المسموعة والمرئية (الراديو- الكاسيت- التليفزيون - الڤيديو - السينما) مطالبة بتحقيق الوظائف والمهام التى تتطلبها برامج التنمية وخطط الدولة من أجل البناء والتطوير الاقتصادى والمعنوى ، بما يحقق معدل التنمية المطلوب ، وتحقيق الرقى المنشود للمجتمعات الإنسانية التى تسعى إلى اللحاق بالدول المتقدمة .

ويرى عبدالتواب يوسف[13] أن الدول النامية - خاصة مصر - فى حاجة ماسة إلى القراءة ومواصلة القراءة ، فى كتب تكشف لها عن هويتها وثقافتها لكى تعتز بذاتها ، ولاتعتمد على استيراد الأجنبى ، وكثير من البلاد النامية لديها لجنة وطنية أو مركز لتنمية الكتاب ، تستهدف جعل الكتاب أداة للنمو والتقدم ، ووضع خطط لتوزيعه على أوسع نطاق لكى يشارك فى خطط التنمية ، إلا أن هذه المراكز يجب أن تركز على فئات محددة لكى تحقق أغراضها ، مثل أطفال المدارس ،

أطفال خارج المدارس ، المراهقين مابين ١٢- ١٨سنة ، الذى يعملون والذين لايعملون ، سكان الريف ، البدو ، بما يسمى بحملات القراءة الاختيارية .

وقد أصدر "اليونسكو" و"اليونيسيف" فى هذا الشأن عدة كتيبات على سنوات متفرقة منذ عام ١٩٨٠ ، تحت شعار الكتاب للجميع ، ونحو مجتمع قارئ ... الخ وكل هذه الكتيبات تجعل من قضية النهوض بالقراءة الاختيارية لدى الأطفال والشباب من الأهمية بمكان ، كما أن هناك حملات قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل ، قامت بها كل من ماليزيا ونيچيريا وباكستان وكينيا وكولومبيا ، ووفقا لتخطيط هذه الحملات - حسب ظروف كل دولة - يتم تحديد دور الحكومة ودور صناعة النشر ، ودور المكتبات العامة ، ومحال بيع الكتب ، بالإضافة إلى إشراك المعلمين والمدارس ، والأسرة ، والمجتمع ككل ، وأجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية ، بالإضافة إلى الاستعانة ببعض الهيئات والمؤسسات ، ورجال الأعمال فى تنمية وتمويل هذه الحملات [١٤] .

وترى أن بلونسكاس [١٥] ، أن الدول النامية تحتاج إلى العناية الشديدة فى اختيار المواد المستوردة للطفل فى مجال أدب الأطفال ، وأنه يجب على الفنانين فى الدول النامية مواجهة مسئولياتهم الاجتماعية والفنية لاكتشاف الجديد والأصيل فى تراثهم الثقافى من أجل تقديمه للطفل ، كما أنه من الممكن فى هذا الشأن إعادة تبسيط أدب الكبار فى تلك الدول وتقديمه للصغار بعد إعادة صياغته بما يلائم احتياجات الطفل ومراحل نموه النفسى واللغوى ، ومن هنا تصبح المهمة الأساسية للقائمين على إعلام الطفل فى الدول النامية هى البحث عن كُتاب جدد للأطفال وطرق جديدة لمخاطبة الطفل عبر الوسائل الإعلامية المتاحة وفى حدود الإمكانيات البيئية الموجودة فى المجتمع المحلى .

ومما سبق يتضح أن كل مهمة أو وظيفة من وظائف الاتصال الجماهيرى

فى الدول النامية يمكن أن تصبح أكثر تأثيرا بالنسبة للطفل ، إذا تم التخطيط السليم لها ، واستخدمت الوسيلة الإعلامية الأكثر فعالية ، وفى الوقت المناسب للطفل ، فالشباب على – سبيل المثال – تحت سن الثامنة عشرة هم الذين يقررون شراء التليفزيون ، كما أنه ليس من المستبعد تصور دور للأطفال فى ممارسة الضغوط على أسرهم فى المطالبة بشراء جهاز تليفزيونى ، ومن هنا يمكن القول بإمكانية قيام التليفزيون بدور ثقافى وتعليمى بالنسبة للأطفال (١٦) .

وعلى هذا الأساس فإن وسائل الإعلام المسموعة والمرئية يمكن أن تسهم بصورة أقدر وبكفاءة أعلى من بعض الوسائل الإعلامية الأخرى كالكتب والمجلات، التى تتطلب معرفة جمهور الأطفال بالقراءة ، وقدرة الطفل على شراء جريدة أو مجلة أو كتاب بانتظام ، بالإضافة إلى النفقات التى تتطلبها إنشاء دار نشر أو دار صحفية خاصة بالطفل فى حدود إمكانيات الدولة النامية . وعلى الرغم من أنه لم يعد من المقبول – ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين – أن يوجد طفل لايقرأ ولايكتب أيا كانت بيئته ومستوى أسرته الاقتصادى والتعليمى ، إلا أن المجتمع المصرى مازال يعانى من نسبة أمية عالية بين الأطفال ، بالإضافة إلى أن عديدا من الدراسات الخاصة بقياس العلاقة بين الفرد ووسائل الإعلام ، تشير إلى زيادة نسبة تعرض الطفل للتليفزيون حتى لو كان طفلا قارئاً (١٧) .

ولذلك يمكن القول إنه بالنسبة لبعض الوظائف أو المهام التى يتعين على وسائل الإعلام القيام بها فى مصر – كدولة نامية – مثل إقناع الجمهور بالتغيير أو التطور – والتى تعتبر من المهام الشاقة التى تواجه بكثير من التحديات فى عالم الكبار– تصبح تلك المهمة أكثر مرونة وتأثيرا فى عالم الصغار ، فلقد أثبتت أبحاث إعلامية عديدة أن تبنى الطفل لوجهات النظر المقدمة له عن طريق مايعرف بنماذج القدوة من خلال وسائل الإعلام المختلفة – خاصة المرئى منها – كان له أثر كبير

على تبنى الطفل مفاهيم وأنماط سياسية وثقافية وسلوكية جديدة [١٨] ، حيث يصبح الأطفال القوة الأساسية المهيأة- بطبيعة تكوينهم البيولوجى والنفسى والاجتماعى- لتبنى أساليب ومفاهيم وطرق جديدة فى التفكير والسلوك .

ويرى كل من ماكيلاند وشودارى [١٩] ، أن أساس التغيير وخلق الرغبة فى الإنجاز يتم فى المجتمع منذ مرحلة الطفولة ، لأن ما يقدم للطفل من خلال الأدب والوسائط الثقافية الأخرى يسهم إسهاما ملحوظا فى إعداد الطفل مستقبلا للقابلية للعمل والإنجاز ، بصورة تساعد على تطور المجتمع ، وتحضره .

إن الرغبة فى التغيير والتطور تؤدى إلى أن يستخدم جمهور الأطفال فى الدول النامية وسائل الإعلام استخداما جديدا فبدلاً من اعتبار تلك الوسائل أدوات للترفية والتسلية فى المقام الأول ، فإن جمهور الأطفال يستخدمها كأداة للتطوير والتعليم ، ولتحقيق أهداف محددة تساعد المجتمع المصرى على سرعة التطور والتقدم ، ولذلك فإن المؤتمرات العديدة التى عقدتها هيئة "اليونسكو" فى هذا المجال ، خرجت بعدة توصيات كان من أهمها ضرورة أن تهتم الدول النامية بتطوير برامج الإذاعة والتليفزيون فيما يختص باستخداماتها فى التعليم ، سواء للصغار أو الكبار ، وسواء كان هذا التعليم رسميا أو غير رسمى ، مع ربط ذلك بأدوات التعليم الأخرى فى المجتمع ، مثل المدرسة والجامعة ، ولذلك يرى بعض خبراء التعليم والاتصال [٢٠] أن على وسائل الإعلام - خاصة الإذاعة والتليفزيون - أن تتحمل العبء الأكبر - ولعدة سنوات مقبلة - فى نشر التعليم فى الدول النامية، حيث لا يمكن لهذه الدول بإمكانياتها المحدودة إعداد مدارس كافية للجماهير من الصغار والكبار المتعطشة للتعليم والتدريب . ويوصى هؤلاء الخبراء بضرورة أن توضع خطة واحدة للتعليم والإعلام فى الدول النامية ، حيث إن هناك مزايا كثيرة تنتج عن جمع المسئولين عن التعليم والإعلام فى وزارة مركزية واحدة .

وينضم خبراء الإعلام فى مصر [٢١] أيضا إلى هذا الرأى فى ضرورة أن توظف وسائل الإعلام المختلفة الموجهة للطفل - خاصة الإذاعة والتليفزيون - بما لها من مكانة وشعبية ، لتحقيق المصلحة العامة ، مما يساعد على التعجيل ببرامج التنمية الشاملة التى تتطلب نشر الأفكار المستحدثة ، وغرس السلوكيات والمفاهيم الإيجابية ، والقيم المساندة لعملية التنشئة السليمة للطفل ، خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار عند تخطيط وتحديد مهام الوسيلة الإعلامية وأهدافها أن احتياج شعوب الدول النامية لتلك الوسائل يتضاعف عنه بالنسبة للشعوب المتقدمة ، وأيضا أن ذلك الاحتياج يختلف نظرا لانتشار الأمية فى تلك الدول مما يحرم البعض من التعرض للوسائل المقروءة . لذلك أصبح لزاما أن يؤدى الراديو والتليفزيون دور المعلم والموجه والمرشد ، والمثقف والمسلى ، بطريقة مباشرة أحيانا وبطرق غير مباشرة فى أحيان كثيرة ، مما يحقق نظرية الاستخدامات المثلى لأجهزة الإعلام ، ونظرية المنفعة ، التى تعتبر من أساسيات دوافع تعرض الفرد لوسائل الإعلام ، أو اختياره وسيلة إعلامية دون أخرى ، أو بما يتفق مع نظرية المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام فى الدول النامية التى تؤدى إلى تحقيق التأثيرات المطلوبة للوسيلة ، وتقليل الآثار السلبية أو التأثيرات غير المطلوبة .

ملكية وسائل الإعلام الموجهه للطفل فى الدول النامية

أوضحنا فيما سبق أن الدول النامية - ومن بينها مصر - تستخدم وسائل الإعلام المختلفة من أجل عدة أغراض أو أهداف ، مثل التعليم والإقناع ، وتكوين الرأى ، والتسلية ، والتثقيف ... الخ . وتلك الأغراض أو الأهداف ترتبط أساسا بنمط الملكية السائد لوسائل الإعلام فى هذه الدول ، فإذا تساءلنا من يملك الصحف ومحطات الإذاعة والتليفزيون فى الدول النامية ؟ وجدنا أن حوالى ثلاثة أرباع دول

العالم النامى تقوم الحكومات فيها بالدور الرئيسى فى تقرير ما يظهر أو لايظهر فى وسائل الإعلام المختلفة ، وذلك لطبيعة نظام الملكية السائد فى تلك الدول . وطبقا لتقارير لجان اليونسكو المختلفة فى هذا الشأن (٢٢) ، فإن بعض بلدان الدول النامية تخضع الصحف فيها لنظام الملكية الفردية . أما بالنسبة لوسائل الإعلام المسموعة والمرئية - الإذاعة والتليفزيون - فإنها تخضع بصورة شبه كاملة للسيطرة الحكومية فى كل من بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وكذلك معظم الدول العربية طبقا لنفس التقارير المشار إليها . ومن هذا المنطلق يمكن مناقشة إيجابيات وسلبيات ملكية الدولة لوسائل الإعلام الموجه للطفل على ضوء النقاط التالية:

أ - أن الدول النامية لازالت - حتى الآن - موردا أساسيا للمواد الخام ، ومستوردا أساسيا للسلع المصنعة فى الدول الغربية المتقدمة ، وهذا ينطبق أيضا على وسائل الإعلام للكبار والصغار ، فتلك الدول تستورد بدءا من ورق طباعة الصحف وماكينات الطباعة وحتى محطات الإرسال التليفزيونى وأجهزة الأقمار الصناعية.

ب - حاجة الدول النامية إلى أموال من الخارج "القروض" لسد الفرق بين الصادرات والواردات الضرورية لتمويل خطة التنمية ، مما ينعكس أيضا على وسائل الإعلام المختلفة بصورة مباشرة ، حيث تعتمد تلك الدول فى تحديث برامجها الإعلامية على القروض والمنح الأجنبية ، وبصورة غير مباشرة - فى أحيان كثيرة - حيث ترتبط تلك الدول بمضمون وشكل الإعلام الغربى وأهدافه ووظائفه ، مما يعرقل وظائف الإعلام الأساسية فى التنمية ، وهذا ينعكس بشدة على الإعلام الموجه للطفل .

جـ - تزايد الهوة فى التقدم التكنولوچى بين الدول المتقدمة ، وبلدان العالم

النامى ، مما كان له أبلغ الأثر على شكل ومضمون ما يقدم عبر وسائل الإعلام الموجه للطفل فى الدول النامية . وقد أوضحت عدة ندوات عقدها اليونسكو فى هذا الشأن [٢٣] أن هناك اتجاهين لا جدال حولهما فى مجال تدفق المعلومات : الأول أنه تدفق ذو اتجاه واحد من الدول الكبرى المصدرة إلى باقى دول العالم ، والثانى أن المادة الترفيهية هى السائدة فى هذا التدفق خاصة بالنسبة للطفل وإعلامه ، مما جعل الكثيرين يحذرون من خطورة الغزو الثقافى أو الفكرى للطفل فى مصر . فتدفق المطبوعات مثل مجلة ميكى وسوبر مان ، والبرامج التليفزيونية كسلاحف النينجا وغيرها يسد الطريق على الإنتاج المحلى ، ويقطع الطريق على من لديهم ملكة الإبداع ، إذ ليس فى طاقاتهم منافسة هذا الكم الوارد من القصص الأجنبى ، والبرامج التليفزيونية المعدة بصورة مبهرة ومشوقة للطفل المتعطش لكل ما هو جديد ومثير . وعلى سبيل المثال ، فإن نماذج الأبطال المقدمة للطفل عبر أجهزة الإعلام الأمريكية تركز على تفوق الشخصيات الفردية ، مما يتلاءم مع ما تسعى إليه المؤسسات الاقتصادية الضخمة التى تحاول الاستقلال بإدارتها عن كل سلطة وقانون للدولة ، تحت شعارات المجتمع التى تنادى بالحرية الاقتصادية والسياسية دون قيود ، وإن قصص الرجل الخارق للطبيعة التى تقدم للطفل فى قالب شديد الإبهار والتنوع تعتبر إلى حد كبير نوعا من الترويج والانعكاس لسلطات الفرد التى يحلم بها فى المجتمع ويتطلع إلى ممارستها . ولا شك أن الترويج لمثل هذه السلطات المطلقة التى تعارض تدخل الدولة أيا كان شكل هذا التدخل وتسعى للتصرف بعيدا عن رقابتها من أجل تحقيق أكبر مكاسب ممكنة يعد أمرا يخالف كل السياسات الاقتصادية التى تسعى إليها الدول النامية – ومن بينها مصر – والتى تخضع فى معظمها لأنواع من التنظيم الاقتصادى . ولقد أصدرت اليونسكو عدة تقارير مهمة عن الأضرار الجسيمة التى تقدمها مثل هذه

النماذج الغربية عبر أجهزة الإعلام المختلفة ، حيث أكدت تلك التقارير أن تلك النماذج المقدمة للطفل تشكل خطورة على الثقافة المحلية لكل شعب من شعوب الدول النامية ، كما أنها تخلو من الأفكار الجديدة ، وتبدى تساهلا لا حد له فى سبيل إرضاء ذوق جمهورها العريض ، وتحقيق الربح للمؤسسات التى تنتج هذه المطبوعات والبرامج .

كل ذلك يجعلنا حذرين إزاء النماذج الثقافية الوافدة للطفل ، لكنه يجب ألا يجعلنا نغلق النوافذ من دونها ، ونقاومها بالمنع ، بل أن الأسلوب الأمثل هو وضع البديل الوطنى المحلى الذى يعبر عن بيئة الطفل وتمتد جذوره عبر تاريخ الشعوب المتطلعة للسيطرة على مصائرها ومستقبلها ، ومن هنا كان التخطيط للإعلام وثقافة الطفل ، وتوفير الوسائل والإمكانات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية والتحديث فى المجتمع النامى ، يعد ضرورة وطنية تتحملها كافة الأجهزة الحكومية والأهلية فى الدولة ، ولذلك تصبح أهداف الإعلام الموجه للطفل غاية من غايات التخطيط للبرامج الوطنية ، كما يصبح التنسيق بين كافة الأجهزة المعنية بالطفل فى المجتمع النامى ضرورة تفرضها الأهداف التنموية للمجتمع . وتعتمد عملية التخطيط أساسا على ضرورة وجود نوع من سيطرة الدولة على الإعلام الموجه للطفل فى الدول النامية ، وبينما يصبح وضع الملكية ، وخضوع وسائل الإعلام لنظرية السلطة أو النظرية المختلطة فى البلدان النامية – ومن بينها مصر – والذى يرتبط أساسا بوجود تصريح من الحكومة عند إصدار صحيفة أو مجلة أو إنشاء محطة إذاعة أو تليفزيون – محلا لمناقشات ومحاورات عدة بين خبراء الإعلام والقائمين بالاتصال، والحكومة ، وكافة الجهات المعنية فى المجتمع ، خاصة بعد التوجه الديمقراطى والانفتاح الاقتصادى فى مصر ، فإن وضع الملكية المتمثل فى إشراف الحكومة على معظم وسائل الإعلام ، يصبح ملائما – إلى حد كبير – إذا

احسن استخدامه فى الإعلام الموجه للطفل فى مصر ، على الأقل فى الوقت الحالى ، على ضوء ماتمت مناقشته واستعراضه سابقا من خطورة الغزو الثقافى للطفل وتعرضه لفقدان ثقافته وهويته القومية أمام طوفان التدفق الإعلامى فى اتجاه واحد . والحديث المتزايد عما يسمى بالنظام العالمى الجديد ، وعلى ضوء وثيقة الرئيس مبارك حول "عقد حماية الطفل المصرى ورعايته ١٩٨٩ - ١٩٩٩[٢٤]، فإن التحديد والتخطيط لدور جهة الإعلام الموجه للطفل ، ورسم خطى لتحرك أجهزة الإعلام نحو أهداف محددة لا تنفصل عن السياسات التنموية الواضحة للمجتمع يعد ضرورة قومية ملحة ، على أساس أن طفل اليوم هو مواطن المستقبل الذى نريده لمجتمعنا النامى ، ولا يتيسر التخطيط لأجهزة الإعلام الموجهة للطفل ، إلا بوضع نظام للكية هذه الوسائل يسهل عملية إحكام الرقابة على مايقدم للطفل من ناحية ويربط بينها وبين خطط المجتمع فى التنمية والتطور وأساليب التنشئة الاجتماعية ، من ناحية أخرى ، ويسهل استخدام تلك الوسائل المختلفة فى تحقيق الأهداف التربوية والإعلامية التى تسهم فى تنشئة الطفل سياسيا وثقافيا وبدنيا .

وسنستعرض فى هذه الدراسة بعض التجارب التى استخدمت فيها وسائل الإعلام المختلفة المسموعة ، والمرئية ، والمطبوعة ، من أجل تعليم الصغار والشباب، والتغلب على مشاكل الفقر والأمية والتجزئة عن طريق التعليم الرسمى وغير الرسمى والتطوعى للصغار والكبار فى بعض البلدان النامية .

تجربة الهند فى التعليم الرسمى عبر الإذاعة والتلفزيون

استخدمت حكومة الهند - التى تمتلك رسميا كلا من جهاز الإذاعة والتليفزيون - هذين الجهازين من أجل تحقيق أغراض تعليمية محددة منذ عام ١٩٥٠ ، وحتى الآن ، وقامت الإذاعة الهندية بدور مهم ومتزايد فى تحقيق خطط الدولة التنموية .

وتعد تجربة الهند فى الاستماع إلى الراديو فى مراكز التجمع القروية أو مايطلق عليه "Rural Radio Forum" ، من التجارب الرائدة فى هذا المجال ، حيث أقامت الحكومة الهندية حوالى ألف مركز على طول البلاد ، يتجمع فى كل مركز الفلاحون للاستماع إلى مايخص جميع أوجه النشاط الريفى من زراعة وأساليب جديدة يمكن تطبيقها ، بالإضافة إلى طرق النظافة والصحة العامة الواجب اتباعها[٢٥] .

واستخدمت الهند - بعد نجاح تلك التجربة السابقة فى الاستماع - ، الخدمات التليفزيونية من أجل خدمة أغراض التعليم الرسمى بالدولة منذ عام ١٩٦١ ، حيث تم ربط ٢٥٠ مدرسة بدلهى بأجهزة استقبال تليفزيونية من أجل المشاهدة الجماعية للأطفال فى المدارس ، وكانت الدروس المذاعة عبر التليفزيون هى : الكيمياء ، اللغة الإنجليزية ، والعلوم ، وبذلك أصبح فى مقدور حوالى مائة ألف تلميذ دراسة مناهج مدرسية متنوعة بمساعدة التليفزيون ، ونتيجة لتلك التجربة الرائدة فى التعليم عن طريق التليفزيون يرى بول نيو أرث أستاذ علم الاجتماع الأمريكى[٢٦] . أنه يمكن الخروج بعدة نتائج عن هذه التجربة :

١ - إن التليفزيون يعتبر أداة فعالة فى التدريس .

٢ - إن الطلبة يتعلمون بصورة أفضل من التليفزيون

٣ - إن العملية التعليمية ككل ، وأداء المدرسين يتعرضان للتغيير إلى الأفضل إذا تم استخدام وسيلة إعلامية ، وبخاصة التليفزيون .

٤ - إن التليفزيون التعليمى أداة فعالة أكثر بالنسبة لتدريس بعض المواد العلمية مثل الفيزياء والكيمياء .

ولذلك يوجد حوالى أكثر من نصف مليون طالب هندى فى أكثر من الف مدرسة يستفيدون حاليا من برامج التليفزيون التعليمى المقدمة لهم ، والمرتبطة

ببرامج الدراسة المخصصة لهم فى المدارس (٢٧) .

تجربة تايلاند فى استخدام الراديو فى التعليم

بدأ استخدام الراديو التعليمى بالمدارس فى تايلاند منذ عام ١٩٥٨ ، وعن طريق التنسيق مع وزارة التعليم ، وصلت الخدمة التعليمية الإذاعية إلى مايقرب من مليون طالب بالمدارس الابتدائية ، واستخدمت تلك الخدمة فى تعليم المواد الاجتماعية ، والموسيقى ، واللغة الإنجليزية ، ووصل حجم الوقت المستخدم لبث مختلف البرامج التعليمية إلى مايقرب من ١٦٥ ساعة إرسال كل عام ، وبلغ عدد ساعات استماع الطلبة المستفيدين من هذه الخدمة التعليمية مايقرب من ٨ ملايين ساعة حتى عام ١٩٩٠ .

ويرى ولبرشرام (٢٨) أن التعليم عن طريق الراديو - بوجه عام - يتفوق على التعليم عن طريق المجموعات المدرسية من حيث كفاءة الأداء والأثر النهائى له .

وفى عام ١٩٦٩ ، أقامت حكومة تايلاند جامعة "رام خامهنج" ، والتى أصبح بإمكانها فى العام التالى مباشرة تقديم مقررات دراسية عليا عن طريق شبكة تليفزيونية مغلقة ، وكانت الجامعة تقع فى "بانجسكوك" ، إلا أنها أتاحت الفرصة لعدد كبير من الطلبة الذين لم يسمح لهم بدخول الجامعة ، نتيجة لعدم توافر أماكن كافية بتلك الجامعة أو الجامعات التقليدية الأخرى ، وبلغ عدد الطلاب المنتمين لهذه الجامعة التليفزيونية حوالى ٤٣ ألف طالب فى عام ١٩٨١ .

ويقول ولبرشرام : إن بعض الفصول الدراسية لتلك الجامعة كان يستوعب أكثر من سبعة آلاف طالب ، نتيجة لاستخدام التليفزيون ، ويتم استخدام المراجع العلمية الملائمة لكل مقرر دراسى ، كما تشكل مجموعات المناقشة جزءا مهما من تلك التجربة التعليمية ، وتمنح هذه الجامعة الدرجات العلمية للطلبة الذين يكملون

المقررات الدراسية المطلوبة بصورة طيبة [٢٩] .

تجربة السلفادور في استخدام التليفزيون في التعليم الرسمي

كانت السلفادور من أوائل الدول النامية التي استخدمت التليفزيون التعليمي على نطاق واسع [٣٠] . وطبقا لخطة التنمية الحكومية في الدول من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٢ ، استخدم التليفزيون لتعليم أعداد غفيرة ومتزايدة من الأطفال الأميين ، وكذلك من أجل تحسين مستوى الطلبة في المدارس الثانوية بالدولة .

ولقد تم اختيار الصفوف من السابع حتى التاسع في مرحلة التعليم المدرسي لتطبيق مشروع التليفزيون التعليمي ، حيث وجدوا - طبقا للدراسات الميدانية هناك - أن الذي يعوق عملية التنمية في السلفادور - أو مايطلق عليه عنق الزجاجة في العملية التعليمية - هو نقص فرص التعليم لأبناء الشعب مع انخفاض مستوى التعليم في هذه المرحلة التعليمية بالذات ، نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها السلفادور كدولة نامية - وعن طريق مساعدة بعض الهيئات الدولية - ومن بينها هيئة اليونسكو - ماديا وفنيا، بدأت وزارة التعليم في السلفادور في إذاعة البرامج التعليمية منذ عام ١٩٦٩ . وصاحب هذا البرنامج التعليمي برنامج آخر لإعادة تدريب المدرسين ، وصمم هذا البرنامج لتزويد المعلمين بكافة المواد التعليمية اللازمة لتطوير عملية التدريس وطرقها .

ويرى ولبرشرام أن تلك هي المرة الأولى التي يستخدم فيها النظام المدرسي مشروعا إذاعيامتكاملا لتحسين مستوى المعلمين عن طريق برنامج طويل ومكثف لإعادة التدريب لهؤلاء المدرسين لمدة استغرقت أربعة أعوام .

وطبقا لتقارير هيئة اليونسكو في تقييم هذا المشروع ، وجد أن الطلبة الذين تم تعليمهم عن طريق هذا البرنامج تفوقوا بنسبة تتراوح بين ١٥-٢٥٪ عن أقرانهم

فى نفس المرحلة العمرية والتعليمية الذين تلقوا برامج دراسية عادية ، وهذا شجع الحكومة على أن تمد برنامج التعليم التليفزيونى المجانى حتى الصف التاسع من مرحلة التعليم هناك [٣١] .

تجربة المكسيك فى استخدام الإذاعة فى التعليم الرسمى

هناك مشروع تعليمى فى أمريكا اللاتينية لفت أنظار الباحثين الإعلاميين وهو مشروع إذاعة المكسيك الابتدائية "Mexico's Radiopimaria and Telescun-dria" واستخدم هذا المشروع الإذاعى التعليمى ، لتعليم الطلبة فى المدارس الابتدائية التى تعانى من نقص فى المدرسين ، وهى المدارس التى ليس بها إلا أربعة مدرسين فقط ، وذلك من أجل تدريس كافة مقررات الصفوف الابتدائية الستة للمدرسة فى مقاطعة "سان لويس بوكوس" منذ عام ١٩٧١ [٣٢] .

وطبقا للخطة الموضوعة لهذا المشروع ، قام ثلاثة من المدرسين بالتدريس للصفوف الثلاثة الأولى الابتدائية بالطريقة التقليدية ، ودون استعانة بأى وسيلة إعلامية ، بينما قام المدرس الرابع بمفرده بالتدريس للصف الرابع والخامس والسادس ، فى فصل دراسى واحد ، بمساعدة دروس مذاعة عبر الراديو ، وكانت بعض البرامج أو الدروس توجه لصف دراسى بعينه ، بينما بعض الدروس الأخرى توجه لثلاثة صفوف دراسية بصفة عامة . وعندما كان يتم البث الإذاعى للدروس الخاصة بفصل دراسى معين ، يقوم الطلاب فى الصفين الدراسيين الآخرين بأداء مهام يكلفهم بها المدرس ، وكانت تلك الدروس - التى تعتمد على المقررات الرسمية للمدارس الابتدائية - تذاع من محطة سان لويس بوتس الإذاعية المحلية، وتم التركيز على اللغة الأسبانية ، والرياضيات والتاريخ والجغرافيا ، فى هذا البرنامج . ودلت البحوث والدراسات التى أجريت لتقييم تلك التجربة على أن الطلبة

فى مدرسة الراديو هذه قد حصلوا على نتائج أفضل من الطلبة الذين لم يطبق عليهم هذا البرنامج الإذاعى ، خاصة بالنسبة لتحصيل وتعلم اللغة الأسبانية والرياضيات[٣٣] .

تجربة استخدام الإذاعة فى التعليم الرسمى فى نيكاراجوا

ويطلق على هذه التجربة "Radio Mathematics Projects "RMP وبدأ تنفيذها عام ١٩٧٥ [٣٤] ، باستخدام الراديو فى إلقاء دروس للمستوى الأول (المرحلة الابتدائية) لعشرة آلاف من الطلاب فى مقاطعة "ميساى" . وطبقا لهذه التجربة كان يتم بث نصف ساعة يوميا كدرس للطلبة فى مادة الرياضيات فى إطار تمثيلى غنائى ، ومن خلال هذا الدرس تكون هناك شخصيتان رئيسيتان تتعاملان مع شخصية أو أكثر فرعية بالغناء واللعب والتحدث رياضيا وتدعو هذه الشخصيات الأطفال الدراسين للمشاركة معهم فى الغناء واللعب والتحدث ، شفويا ، وجسمانيا وكتابة ، وهم يفعلون تلك الأفعال بمعدل مائة مرة خلال الدرس الذى يستغرق ثلاثين دقيقة . ودلت الدراسات التى أجريت لتقييم تلك التجربة على أن الطلاب الذين تعلموا من خلال الراديو أحرزوا درجات أعلى من الطلبة الذين لم يتمكنوا من الاستماع لدروس الراديو أو الانضمام إليها [٣٥] .

تجربة الهند فى استخدام القمر الصناعى فى التعليم غير الرسمى

تعتبر تجربة القمر الصناعى التعليمى فى الهند- أو مايطلق عليه اختصارا "SITE" - من التجارب الجديرة بالتأمل والدراسة ، لدول العالم النامى فى كيفية استخدام الأقمار الصناعية لأغراض تعليمية تنموية محددة من قبل الحكومة الهندية . حيث تم فى عامى ١٩٧٥، ١٩٧٦ تجربة البث التليفزيونى عن طريق

القمر الصناعى ، بالتعاون مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية . وطبقا لتخطيط هذه التجربة ، تم ربط نظام التعليم غير الرسمى وبعض النظم التعليمية فى الدولة بمراكز مشاهدة جماعية فى حوالى ٢٤٠٠ قرية هندية ، وكان الهدف من هذا البرنامج تنمية وتعليم الكبار - والشباب على وجه الخصوص - الذين تسربوا من مراحل التعليم المختلفة ، أى لم تتح لهم الفرصة للتعليم ، وتم بث تلك البرامج المعدة بغرض تحسين المستوى الزراعى ، والصحة والنظافة العامة ، والتغذية ، وتنظيم الأسرة ، عبر إذاعتها لمدة أربع ساعات يوميا ، وكان هؤلاء الفلاحون المنضمون للتجربة ليست لديهم أى خبرة تعرض تليفزيونى سابق ، وقامت عدة جهات بتقييم تلك التجربة [٣٦] ، وجاءت النتائج كما يلى :

- إن التقدم كان ملحوظا بالنسبة للتحصيل اللغوى للمشاهدين ، بنسبة أكبر من أى معلومات أخرى تم بثها عبر القمر الصناعى .
- كانت هناك دلالة إحصائية واضحة التأثير بالنسبة لتدريب المدرسين عبر هذا البرنامج ، خاصة لمدرس العلوم ، وهو ماعرف بنظام التدريب المتعدد القنوات فهؤلاء المدرسون الشباب تعلموا عن طريق المادة المقروءة ، والمناقشات الشخصية ثم الراديو والتليفزيون ، بالإضافة للمارسة الشخصية للمهنة ، وقد وجد أن التليفزيون يعتبر وسيلة أقدر من الراديو فى مجال تدريب المدرسين .
- كانت نسبة النساء اللاتى تعلمن وسائل الصحة العامة وتنظيم الأسرة أكبر من نسبة الرجال .
- هناك دلالة إحصائية واضحة على وجود قدر من التقمص الوجدانى "Empathey" ، وقدر من التطلعات للمستوى الأفضل فى التعليم والوظائف ، خاصة بالنسبة لصغار السن .

وأمكن الخروج ببعض الدروس المستفادة من هذه التجربة ، أهمها :

ضرورة التكامل بين كل من برامج تدريب القائمين بالاتصال والباحثين والمتابعين وبين خطة التنمية الإعلامية وخطة التنمية الشاملة للدولة ، كما أنه يجب استخدام وسائل الإعلام بصورة تمهيدية للتغيير قبل التخطيط للتغيير أو التطوير نفسه بعدة سنوات ، كما يجب الحرص على أن يعمل علماء الاجتماع مع الإعلاميين فى فريق متجانس منذ بداية التجربة ، وحتى نهايتها ، حتى يمكن الحصول على أكبر فائدة ممكنة . ومع ذلك المشروع فى عام ١٩٨٢ ، ونتيجة لتقييم التجربة السابقة ، بدأت حكومة الهند فى مشروع القمر الصناعى الهندى الوطنى "Indian National Satellite" ، وكان الهدف منه بث برامج التعليم غير الرسمى عبر القمر الصناعى الوطنى الهندى لتصل إلى كافة المناطق الريفية النائية فى الهند ، ولازال ذلك البث مستمرا حتى الآن[٣٧] .

تجربة مصر فى مجال إعلام الطفل

فى أواخر القرن الثامن عشر ، دخلت آلة الطباعة مصر لأول مرة مع حملة نابليون بونابرت عام (١٧٩٨) ، ولكنه أخذ تلك الآلة معه حين انسحب إلى بلاده . وحين حكم محمد على مصر ، استورد مطبعة آلية ضمن خطته لتحديث البلاد والنهوض بها ، ومنذ أن بدأنا استيراد تلك الآلات من أوربا ونحن نستورد معها مستلزماتها من حروف عربية ونقوش وزخارف معدنية سُبكت فى العواصم الأوربية ، وهى مصممة بأيدى فنانين أجانب ، وكان وراءها أيضا عقول أجنبية ، كل ذلك انعكس بصورة شديدة على مضمون مايقدم للطفل من مادة مطبوعة فى بادئ الأمر ثم مسموعة ومرئية بعد ذلك ، فلقد كانت الترجمة المصدر الرئيسى للإعلام الموجه للطفل منذ صدور أول صحيفة موجهة للطفل القادر على القراءة فى مصر ، وهى صحيفة "روضة المدارس" ، التى كانت تصدر مرتين شهريا ، وتوزع على تلاميذ

المدارس ، حيث صدرت هذه الصحيفة فى عام ١٨٧٠ ، وأشرف على تحريرها فى أول الأمر رفاعة رافع الطهطاوى ، واشترك فى تحريرها عدد كبير من مفكرى مصر فى ذلك الوقت مثل عبدالله باشا فكرى ، وإسماعيل الفلكى ، وحمزة فتح الله، ومحمد عثمان جلال . ولقد ارتبط مفهوم التعليم والتربية بمفهوم إصدار صحيفة للطفل منذ إصدار روضة المدارس وظلت مايقرب من نصف قرن تقريبا- الصحف والمجلات التى تلتها تربط بين تعليم الطفل وتربيته وتثقيفه وتسليته فى نفس الوقت . وبالرغم من أن صحف الأطفال فى مصر قد بدأت بصدور صحيفة روضة المدارس ، وأن الفترة التى تلتها شهدت عديدا من الصحف الموجهة للطفل، وبالذات تلاميذ المدارس ، مثل مجلة "المدرسة" الشهرية التى أصدرها مصطفى كامل عام ١٨٩٣، ومجلة "التلميذ" عام ١٨٩٣ ومجلة "أنيس التلميذ" عام ١٨٩٨، ومجلة "دليل الطلاب" عام ١٩٠٢ وغيرها ، فى فترة امتدت مايقرب من نصف قرن، والتى انتهت بظهور أول صحيفة ذات طابع تجارى ، وهى مجلة "الأولاد" لصاحبها اسكندر مكاريوس ، والتى صدرت فى فبراير عام ١٩٢٣ ، فإننا نستطيع أن نقرر أن المبادرات الفردية هى التى صنعت البدايات الأولى للإعلام المقروء الموجه للطفل فى مصر ، سواء كان ذلك فى صورة كتب أو صحف أو مجلات ، والتى جاءت معظمها إما عن طريق التقليد من المجتمعات الغربية والأدب الغربى ، أو فى أحسن الأحوال الاقتباس من الأدب الغربى والعالمى ، كما أن الترجمة كانت مصدرا رئيسيا ومهما فى تقديم نماذج للقدوة للطفل من الشرق والغرب ، بدءا من أمثال "لافونتين" ، وحتى "أوليفر تويست" ، "ودون كيشوت" و"رينسون كروز" - وغيرهم . وبتطور الطباعة المحلية ، وتنوع الكتب والمجلات الواردة لمصر ، زاد عدد الكتب والمجلات الصادرة باللغة العربية للأطفال ، وأضيفت إليها صفحات الهزليات المصورة "Comic Strips" ، المقتبسة أو المنقولة

عن المطبوعات الأجنبية ، ومن هنا ازداد دور رسامى الكاريكاتير المصريين فى تمصير بعض الصفحات المرسومة فى المجلات الإنجليزية والفرنسية وذلك بإعادة رسمها مع إضافة طربوش للرجال أو ملاءات للنساء أو تغيير هيئة الشرطى الأجنبى أو إجراء بعض التعديلات فى المنظر الخلفى [٣٨] . وساعد على انتشار تلك الرسوم والمطبوعات ازدهار الطباعة – من ناحية – فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية ، وانتشار المدارس والتعليم فى مصر من ناحية أخرى ، مما خلق جمهور أطفال قادر على القراءة وشراء تلك المجلات فى نفس الوقت .

وفى عام ١٩٤٤ كانت "دار المعارف" تجدد هيئة كتبها ، فقامت بتكليف الرسام المصرى "حسين بيكار" برسم غلاف ملون ورسوم داخلية لرواية " الأيام" لطه حسين ، وكان ذلك تجديدا فى شكل الكتاب المصرى ، مما شجع الدار على التفكير فى إصدار كتب جديدة للأطفال ملونة ، ومطبوعة بأمانة ، على ورق جيد ، ومنسقة فى سلاسل ، وموجهة لعمر محدد ، وفى لغة روعى فيها عمر القارئ وقدراته القرائية .

وفى عام ١٩٥٢ ، أصدرت دار المعارف مجلة "سندباد" تتويجا لجديتها فى نشر الكتب للأطفال ، واعتمدت المجلة على رسوم "بيكار" ونصوص عربية مرضية كتبها بالفصحى أدباء سبق تجريبهم واختبار إحاطتهم بالتراث العربى فى سلاسل الكتب التى أصدرتها الدار من قبل من أمثال محمد سعيد العريان ، الذى رأس تحرير المجلة ، واتسمت المجلة بالجدية ، والإتقان وبعدم اعتمادها على الرسوم الأجنبية ، ولا على اللهجة العامية . ووزعت المجلة فى سائر البلاد العربية ، وأصبحت رابطا قوميا يربط الأطفال العرب بعضهم ببعض ، وعرفت قراءها الصغار بمعلومات وصور لأبطال من التراث الغربى ، مثل "السندباد البحرى" الذى جاء من نسله "سندباد" بطل المجلة ، بملابسه وملامحه العربية المميزة .

وفقدت مجلة "سندباد" توازنها مرتين : المرة الأولى ، بسب النجاح التجارى الذى لاقته مجلة "سمير" عقب صدورها عام ١٩٥٦، بطابعها الجديد ، الذى تميز بالإيقاع السريع ، والأبطال الفكاهيين ، والمرة الثانية ، حينما توقفت "وزارة المعارف" عن اشتراكها الثابت بالمجلة بكمية ٢٧٫٠٠٠ نسخة من كل عدد ، وسرعان ما أغلقت المجلة أبوابها عام ١٩٦١ .

وفى عام ١٩٥٦، أصدرت "دار الهلال" مجلة "سمير" ، مستغلة إمكانيات الطباعة فى تلك الدار لكى تظهر المجلة فى صورة جميلة تجذب الطفل القارئ ، واعتمدت المجلة فى أول صدورها على المجلات الأجنبية ، وخصصت معظم صفحاتها للمغامرات المرسومة الأمريكية والفرنسية ، بعد تغيير الأسماء والأشكال واستعمال اللهجة العامية المصرية فى الحوار .

وفى عام ١٩٥٩ ، أصدرت نفس الدار طبعة باللغة العربية من مجلة " والت ديزنى" "ميكى" ، ولازالت هذه المجلة تصدر إلى الآن بانتظام .

وخلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ازداد جمهور الأطفال القارئ ، وارتقى مستوى المعيشة للطبقات المتوسطة نسبيا ، مما زاد فى قدراتها ، وعاداتها الاستهلاكية ، ومن ضمنها ظهرت عادة إيجابية جديدة وهى شراء الكتب والمجلات للأطفال ، وهكذا زاد الطلب على كتب مجلات الأطفال فى السوق المصرية والعربية ، وأنشأت المؤسسات الحكومية أقساما لنشر كتب الأطفال ، ونشطت أقسام التوزيع فيها ووزعت كتب أطفال أجنبية وأخرى مترجمة ، ودخل الناشرون من القطاع الخاص ميدان كتب ومجلات الأطفال بقوة اقتصادية أكبر ، واستثمارات ضخمة وإمكانيات طباعية متقدمة ، وظلت السوق المصرية والعربية تطلب المزيد ، حتى أن ظاهرة خطيرة بدأت تطل علينا منذ منتصف السبعينيات ولازالت حتى الآن وهى دخول دور نشر أجنبية فى ميدان كتب الأطفال مثل :

ليدى بيرد ، وماكدونالد ، ولونجمان ، ودولفين وغيرها [٣٩] ، مع وقوف مجلة أطفال مصرية وحيدة فى السوق وهى مجلة "سمير" أمام هذا الطوفان التنافسى الخطير ، الذى يهدف أساسا للربح ، ويختلف جوهريا عن الوظائف والأولويات التى يجب تقديمها فى الإعلام الموجه للطفل فى مجتمع نام كمصر ، مما يجعلنا نطالب الدور الصحفية المصرية الرئيسية الثلاث ، بضرورة التفكير الجاد فى إصدار مجلات للأطفال تكون مصرية الشكل والمحتوى ، تروى عطش أطفال مصر فى القراءة والمعرفة ، وتلائم احتياجاتهم وتطلعاتهم على مشارف القرن الواحد والعشرين . وهذه الدعوة يطالب بها كل من يعمل فى ميدان ثقافة الطفل منذ المؤتمر الأول الذى عقد فى القاهرة فى مارس عام ١٩٧٠ ، والذى انبثقت عنه حلقة العناية بالثقافة القومية للطفل العربى التى عقدت فى بيروت فى سبتمبر عام ١٩٧٠ .

الإعلام الموجه للطفل المصرى عبر الإذاعة

مازالت للإذاعة المسموعة (الراديو) أهمية كبيرة كوسيلة اتصال جماهيرى مؤثرة وفعالة ، خاصة بالنسبة للدول النامية ، ويرجع ذلك إلى سهولة انتشارها ووصولها إلى الأماكن النائية ، وسهولة استخدام جهاز الراديو داخل وخارج البيت ، بالإضافة إلى استطاعة تعامل الطفل بسهولة ويسر مع جهاز الراديو . ولقد تبين من عدة دراسات ميدانية أجراها اتحاد الإذاعة والتليفزيون أن ٩٨٪ من الأطفال يستمعون إلى برامج الإذاعة والتليفزيون [٤٠] . وإذا تساءلنا عن حجم برامج الأطفال فى الشبكات الإذاعية المختلفة ، حيث يعتبر عام ١٩٨١ نقطة انطلاق مهمة فى تاريخ الإذاعة المصرية ، عندما أخذت مصر بنظام متخصص يعرف بنظام الشبكات الإذاعية ، كل شبكة فيه تعتبر كيانا إذاعيا مستقلا ، وجاء ذلك

التقسيم مستمدا من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ الذى أعاد تنظيم اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، انطلاقا من فلسفة جديدة تؤمن بإطلاق حرية العمل الإعلامى وإخراجه من حيز التوجيه المباشر لجهاز الدولة إلى آفاق أرحب وأوسع ، تستند إلى القيم الوطنية والأخلاقية ، وتستمد أهدافها من نفس الأهداف التنموية للدولة [٤١] .

ولقد وضع اتحاد الإذاعة والتليفزيون خطة إعلامية لبرامج الأطفال [٤٢] وطالب القائمين على هذه البرامج بمراعاة ما جاء فيها من أهداف وضوابط ، وحدد هذه الأهداف فيما يلى :

أولا : أن تتواءم مضامين برامج الأطفال مع المراحل العمرية والقدرات العقلية للأطفال .

ثانيا : الاهتمام بطفل القرية بنفس الاهتمام الذى يناله طفل المدينة ، وتطويع البرامج لتتوافق مع النشأة البيئية .

ثالثا : التنوع فى المادة الموجهة للطفل ، بحيث تنمى الجانب الروحى الذى يمثل الركيزة الأساسية لتوجيه الإنسان لفعل الخير والبعد عن الشر .

رابعا : تدريب الطفل على أسلوب التفكير السليم والقدرة على الاستنباط ، والعمل فى نفس الوقت على الاهتمام ببناء الجسم السليم ، صحيا ، وتربويا ، ورياضيا .

واهتمت الخطة التى وضعها اتحاد الإذاعة والتليفزيون بتقسيم الأطفال كجمهور إلى مرحلتين سنيتين رئيسيتين عند تقديم البرامج إليهم : مرحلة الأطفال دون السادسة ، ومرحلة الأطفال من السادسة إلى الثانية عشرة من العمر . كما حددت الخطة عددا من الأسس العامة التى تشكل إطارا للعمل الإذاعى فى مجال برامج الأطفال أهمها : غرس القيم الدينية والروحية فى نفوس الأطفال ، وتعميق

مفهوم حب الوطن لدى الطفل ، مع تنمية طاقات الأطفال الخلاقة ، وغرس حب القراءة ، وتقديم العلم والتجربة بصورة جذابة ، وتعويد الأطفال استخدام اللغة العربية السليمة ، وتأكيد احترام الطفل لذاته وللآخرين ، مع تشجيع الأطفال على المناقشة ، ونقل التراث الحضارى والثقافى مبسطا للأطفال مع الاهتمام بالمواد الترفيهية التى تساعد الأطفال على شغل أوقات فراغهم مع ربط الطفل بالبيئة التى تحيط به ، ومداومة زيارة الميكروفون للمواقع الأثرية والمشاريع الصناعية والزراعية من أجل توسيع نطاق معرفة الطفل بوطنه . والسؤال الذى يطرح نفسه هنا هو : ما نصيب الطفل المصرى من البرامج الإذاعية الموجهة إليه حتى يتسنى معرفة الدور الذى يمكن أن تلعبه الإذاعة فى تحقيق الأهداف السالفة الذكر ؟

وتمدنا الإحصائيات الصادرة عن اتحاد الإذاعة والتليفزيون [٤٣] الخاصة بحجم برامج الأطفال فى الشبكات الإذاعية المختلفة بالإجابة عن هذا التساؤل ، حيث تبين لنا أن الشبكة الرئيسية تقدم خمسة برامج للأطفال فى الأسبوع تستغرق إذاعتها ساعتين ونصف من إجمالى ساعات إرسال ١٦٨ ساعة أسبوعيا ، بنسبة ٣ر١٪ ، وتذيع الشبكة التجارية كل أسبوع ساعة وأربع دقائق من إجمالى ٩٤ ساعة أسبوعيا ، بنسبة ٠٦ر١٪ . وتصل مدة برامج الأطفال فى الشبكة العربية نحو خمسين دقيقة أسبوعيا من عدد ساعات الإرسال البالغ ١٦٨ ساعة فى الأسبوع ، وذلك بنسبة ٤ر٪ . أما الشبكة الدينية فتقدم ساعتين وثلث الساعة أسبوعيا من مجموع عدد ساعات إرسالها البالغ ١٢٦ أسبوعيا ، بنسبة ٢٪ . وتبلغ ساعات إرسال برامج الأطفال فى الشبكة الثقافية ثلاث ساعات من إجمالى خمسين ساعة أسبوعيا ، بنسبة ٦٪ ، وتقدم إذاعة الشعب ساعة إلا خمس دقائق للطفل من إجمالى عدد ساعات ٥٦ ساعة أسبوعيا ، بنسبة ٧ر١٪ . وقد أجريت عدة بحوث تناولت تقويم برامج الإذاعة والتليفزيون كأداة لتثقيف الطفل

وتنشئته اجتماعيا وسياسيا ودينيا ، وكان لقسم الإعلام وثقافة الطفل بمعهد الدراسات العليا للطفولة ، دور مهم فى إجراء بعض البحوث التحليلية والميدانية الخاصة بتقويم برامج الإذاعة والتليفزيون فى ضوء متطلبات نمو الطفل ، ونمو المجتمع المصرى أيضا .

ومعظم الدراسات [٤٤] التى أجريت فى هذا المجال أوصت بضرورة إعادة النظر فى خريطة البرامج الخاصة بالطفل فى الإذاعة من أجل زيادة الجرعة المخصصة له ، بما يتناسب مع حجم الأطفال الأصلى فى المجتمع ، مع ضرورة أن يتم التدريب الجيد للقائمين بالاتصال فى برامج الأطفال بالإذاعة ، وإيجاد صلة قوية بين الجهات المعنية بالطفولة فى مصر والقائمين على برامج الأطفال ، مع ربط ذلك بأهداف ووضائف الاتصال الجماهيرى فى الدول النامية ، والمجتمع المصرى ومتطلباته وأهدافه .

تجربة الاتصال الجماهيرى بالطفل من خلال الجهود التطوعية فى مصر

تعد تجربة "جمعية الرعاية المتكاملة" فى مصر - والتى تشرف عليها السيدة حرم رئيس الجمهورية - من التجارب الجديرة بالدراسة ، كجهد تطوعى منظم من أجل الاتصال بالطفل المصرى ، وخلق واقع جديد يساعده على تنمية معارفه وقدراته وسلوكه ، وهى أهداف ترتبط ارتباطا مباشرا بالعمل على تحديث المجتمع المصرى من خلال إحدى الوسائل الإعلامية المهمة وهى مكتبات الأطفال والتى يعدها بعض باحثى الإعلام [٤٥] من أهم الأدوات المؤثرة فى سرعة تطور وتقدم أى مجتمع نام .

تشكلت جمعية الرعاية المتكاملة - فى إطار إيمانها بحق الطفولة فى رعاية متكاملة - من الجهود التطوعية لأبناء المجتمع المصرى ، وبدأت الجمعية نشاطها

عام ١٩٧٧ عن طريق خدمة تلاميذ المدارس الابتدائية بإنشاء مكتبات مدرسية للطفل ، وبدأت بمدرسة واحدة فى حى بولاق ، ثم امتد نشاط الجمعية ليشمل حوالى ١٧ مدرسة تضم ٢٢ ألف تلميذ وتلميذة فى ستة أحياء مختلفة فى القاهرة الكبرى : حى غرب (بولاق) ، حى شرق (عين شمس) ، وجنوب القاهرة (السيدة زينب) وعين الصيرة ، وحدائق القبة ، والسلام [٤٦] .

وعندما نجحت التجربة بالنسبة للمدارس الابتدائية فى الفترة من ١٩٧٩ – ١٩٨٥ ، طورت الجمعية برامجها ، فوضعت برنامجا لبناء وتأسيس عشر مكتبات عامة للأطفال فى مجتمعات حضرية ، وأخرى ريفية ، فى جميع أنحاء القطر المصرى فى الفتره من ١٩٨٥ – ١٩٨٧ ، بهدف أن يستفيد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة والخامسة عشرة ، مع التركيز على إنشاء هذه المكتبات فى الأحياء الشعبية ذات الكثافة السكانية العالية مثل : مكتبة عين الصيرة ، وعرب المحمدى ، ومدينة السلام ، بالإضافة إلى المكتبات فى الأحياء الجديدة مثل حى مدينة نصر . وتوسعت الجمعية بعد عام ١٩٨٥ فى إنشاء المكتبات العامة للأطفال حتى بلغ عددها ١٨ مكتبة فى ست محافظات هى : القاهرة والإسكندرية والجيزة ، والمنيا ، والفيوم ، والقليوبية . كما وضعت خطة لانتشار المكتبة المتنقلة العامة للأطفال ، حيث تنتقل المكتبة وفقا لجدول زمنى منظم إلى الأحياء التى لاتوجد بها أماكن لإنشاء وبناء مكتبات ، وتمكث المكتبة فى مركز الشباب بكل حى مدة شهر ، من أجل خدمة تلاميذ المدارس صباحا ، وأهالى الحى فى فترة بعد الظهر .

وتلبية للنداء الذى وجهته الجمعية للمحافظات المختلفة من أجل العمل على إنشاء مكتبات مماثلة لتلك التى أنشأتها الجمعية ، تمت استجابة المحافظين لهذا النداء ، وقاموا بإنشاء مكتبات عامة للأطفال بالجهود الذاتية التطوعية ، فى كل

من بورسعيد ، وكفر الشيخ ، وأسوان ، وقنا ، والسويس ، والجيزة ، وسيناء الشمالية والجنوبية ، والقليوبية ، وأسيوط ، والاسماعيلية .

وفى إطار هذه الجهود المتواصلة للجمعية ، ومن أجل تنشيط وتنمية عادة القراءة لدى الطفل ، وخلق اهتمام جماهيرى واسع بالقراءة ، دعت السيدة رئيسة الجمعية إلى "مهرجان القراءة للجميع" فى يونيو ١٩٩١ ، وكان الهدف من هذا المهرجان هو تشجيع الأسرة على تنمية عادة القراءة لدى أطفالها ، ومشاركتهم متعة القراءة ، كما دعا المهرجان جميع القراء ومحبى الكتب من الأطفال للمشاركة فى برنامج مسابقة الكتابة الأدبية التى أقيمت فى صيف ١٩٩١ ، وتم توزيع جوائز هذه المسابقة فى عيد الطفولة من نفس العام . وقد لوحظ - عن طريق البحث الميدانى [٤٧] - أن أعداد الأطفال المترددين على المكتبات العامة قد زاد خلال فترة المهرجان بصورة كبيرة ، ومن كل الأعمار ، حيث كان هذا المهرجان حافزا لهم على الحضور إلى المكتبة ، بالرغم من علمهم المسبق بوجود مكتبة فى الحى الذين يقيمون به ، إلا أن الإعلان عن المهرجان فى جميع وسائل الإعلام المختلفة كان حافزا للأطفال على الذهاب للمكتبة والمشاركة فى الأنشطة خلال فترة المهرجان فى صيف يونيه ويوليه وأغسطس ١٩٩١ .

ومن هنا يعتبر هذا المشروع نقطة انطلاق للجهود التطوعية - غير الرسمية - فى مجال خدمة الأطفال وربط ذلك بعملية التنمية الكبرى للمجتمع . حيث إن دور مكتبة الطفل لا ينحصر فى مجرد إعداده لكى يكون قارئا جيدا ، بل إنها تولد لدى الطفل الرغبة فى استكشاف البيئة المحيطة به ، وتساعده على حفظ هويته الثقافية ، فضلا عن إثارة اهتمامه بالعلوم والآداب والموسيقى . وترعى جمعية الرعاية المتكاملة حاليا أربعين مدرسة فى مصر ، وتنطلق تلك الرعاية المتكاملة من إنشاء المكتبة المدرسية أولا ، بهدف خلق الرغبة فى التغيير والتطوير

المعرفى والسلوكى للطفل المصرى .

وفى بحث ميدانى قامت به نعيمة حسن [٤٨] من أجل التعرف على الدور المعرفى والاجتماعى الذى تلعبه هذه المكتبات فى حياة الطفل المصرى فى المرحلة العمرية من ٩ – ١٢ سنة ، خرج البحث بعدة نتائج مهمة فى مجال استخدام المكتبات كإعلام موجه للطفل المصرى ، وكان من أهم تلك النتائج : أن تلك المكتبات – التى تعد تجربة رائدة فى العمل التطوعى بمصر – قد ساهمت فى تغيير وتطوير الجانب المعرفى والسلوكى للطفل المصرى ؛ عن طريق تعويده وتدريبه على أهمية القراءة كأداة ومنهج وسلوك ، من أجل الهدف الأكبر الذى يتمثل فى تمكين الأطفال من مواجهة الحياة بكل متطلباتها ، وتأهيلهم لتحقيق برامج التنمية فى بلدهم ، من أجل أن ينعموا بغد أفضل ثقافيا وصحيا واجتماعيا ونفسيا . ولقد أسهمت تلك المكتبات بشكل جاد فى غرس عادة القراءة لدى أكثر من مائة وخمسين ألف طفل مصرى ، وزودتهم بنوع من المعرفة ساهم فى تنشيط البيئة المحيطة بهم ، وفى تغيير بعض من عاداتهم وسلوكهم غير المرغوب ، إلى سلوك مرغوب مثل عادة الالتزام بالمواعيد ، وعادة المحافظة على النظام والنظافة فى المكتبة وخارجها ، كما ساعدت على الكشف عن الموهوبين منهم ، وتهيئة الفرصة لهم لممارسة هواياتهم من خلال توجيه متخصص يتمثل فى أمناء المكتبات المؤهلين للتعامل مع الطفل فى تلك المرحلة العمرية .

وفى نهاية هذه الدراسة يمكن أن نخلص إلى أن الدول النامية – ومن بينها مصر – تواجه مشكلات وعقبات عديدة فى عملية الإعلام الموجه للطفل ، إلا أن التجارب المحلية الرائدة لاستخدامات وسائل الإعلام المختلفة من أجل خدمة وتحقيق أهداف الدولة فى التنمية والتطور يجب أن تنبع أساسا ، وتستمد أصولها وإمكانياتها من البيئة المحلية واحتياجاتها . ومجال الإعلام الموجه للطفل من

المجالات المستقبلية التى يمكن أن تستخدم فيها كافة وسائل الإعلام من أجل تنمية قدرات الطفل لخدمة أهداف وبرامج الدولة فى التنمية والتطور . ووسائل الإعلام جميعها مطالبة بأن تدخل الفصول فى المدارس ، وفى المزارع ، وأماكن العمل فى القرى النائية ، ليس من أجل الترفيه والتسلية ، ولكن من أجل التأثير القوى فى حياة ملايين من البشر متلهفين للتعليم ولاكتساب مهارات جديدة ، أو لتحسين مهارات موجودة لديهم ، والطريق إلى ذلك يبدأ بالطفل ، صانع المستقبل . والحاجة لازالت ماسة إلى زيادة حجم البرامج الموجهة للأطفال من خلال كافة وسائل الاتصال الجماهيرى فى مصر من أجل خدمة المجتمع وأهدافه فى تنمية البشر ورفع مستواهم الاقتصادى والثقافى والاجتماعى .

الهوامش والمراجع

١ - رشتى ، جيهان أحمد ، نظم الاتصال : الإعلام فى الدول النامية ، دار الفكر العربى ١٩٨٤ ، ص ٣٤ - ٣٦ ، وأيضا :
عبد الرحمن ، عواطف ، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية فى العالم الثالث ، عالم المعرفة ، ١٩٨٤ . ص ٥٠ وأيضا :
الشارونى ، يعقوب ، مضمون ما يقدم للطفل العربى فى المجال الثقافى بحث منشور مجلة ثقافة الطفل ، المركز القومى لثقافة الطفل ، مصر ١٩٩٠ ، ص ٩ - ٢٠ .

٢ - لمزيد من التفاصيل أنظر :
Lerner, Daniel, The Passing of Traditional society moclernizing the middle East, New York; macmillan and Company, 1964. p.p. 45-48.
Wells, Alan, ed. mass Communication: A world view, Paler Alto, Caif.: mayfield, 1990.

٣ - عبد الرحمن ، عواطف ، مرجع سابق ص ٤٦ .

٤ - فى هذا المجال ناقش الباحثون العرب كل ما ورد فى أفكار المراجع التالية :
Schramm, W., mass media and National Development: The Role of Information in the Developing Countries, Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1964.
Lenner, Daniel & Shramm, W., Communication and Change in the develop-

ing Contrics, Honolulu; East-West Center Press, 1967.
UNESCO., World Communications, Paris, 1991.

٥ – ماكبرايد ، شون ، تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال ، مترجم – غير منشور – اليونسكو ، ١٩٨٩ .

٦ – المرجع السابق ، ص ٨ .

٧ – معبد ، إعتماد خلف ، صورة البطل للطفل المصرى فى مجتمع الحرب والسلام ، رسالة دكتوراة – غير منشورة – معهد الدراسات العليا للطفولة ، جامعة عين شمس ١٩٩٠ ص ٤٦ .

٨ – الشال ، إنشراح أحمد ، مدخل فى علم الاجتماع الإعلامى ، دار الفكر العربى القاهرة ١٩٩٣ ، ص ١٤٢ – ١٤٣ .

٩ – عنانى ، محمد ، خصخصة الثقافة وأولوية التعليم ، مقال منشور ، جريدة الأهرام ، القاهرة ١٩٩٣/١٠/٢٠ . ص ٨ .

١٠ – المرجع السابق .

١١ – رشتى ، جيهان ، مرجع سابق ص ١٧٦ .

١٢ – الحديدى ، منى سعيد ، تدعيم عادة القراءة لدى الطفل من خلال الراديو والتليفزيون ، بحث منشور ، الحلقة الدراسية حول الندوة العلمية عن الطفل والقراءة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٩ . ص ١٩ .

١٣ – يوسف ، عبد التواب ، نحو حملة وطنية لغرس عادة القراءة عند الأطفال ، بحث منشور ، الحلقة الدراسة حول الندوة العلمية عن الطفل والقراءة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٩ . ص ٥٣ – ٥٤ .

١٤ – المرجع السابق ، ص ٥٦ .

١٥ – بلوفسكى ، آن ، تقييم كتب الأطفال فى الدول النامية ، بحث منشور ، ورشة عمل بحوث أدب الأطفال ، مركز توثيق وبحوث أدب الأطفال ، هيئة اليونيسيف ، القاهرة ١٩٩٣ . ص ٢ – ٣ .

١٦ – الشال ، انشراح ، مرجع سابق . ص ١٤٣ .

١٧ – الحديدى ، منى ، مرجع سابق . ص ١١٠ .

١٨ – معبد ، إعتماد ، مرجع سابق . ص ٥٦ – ٥٩ .

١٩ – بدأت هذه النظرة عند ماكليلاند وتبعه آخرون فى مجال الإنجاز ، ولمزيد من التفاصيل انظر :
Mc Lelland, C., David, the Achieving Society, New Jersey D. Van Nostrand Company, inc., 1973.
Martin, L., John & Anjre Grover chaudhry, Comparative mass media Systems, Longman Inc., New York, 1988 .

٢٠ – Bordenave, Juan E. Diaz, Communication and Rural Development, Paris: UNESCO, 1988.

٢١ – الحديدى ، منى ، مرجع سابق ص ١١٢ .

٢٢ – Bordenave, Ibid. p.p. 241-242.

٢٣ – تمت مناقشة هذا الموضوع فى عدة ندوات ومؤتمرات دولية كان من أهمها :
الندوة الدولية لكتاب الطفل ، ونشرت جميع أبحاثها من قبل الهيئة المصرية العامة للكتاب فى مجلد صدر بالقاهرة عام ١٩٨٨ .
والحلقة الدراسية الإقليمية لعام ١٩٨٩ حول عقد حماية الطفل ورعاية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩١ .
والحلقة الدراسية الإقليمية عن القيم التربوية فى ثقافة الطفل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة . ١٩٨٧ ص ١٢٥ – ١٣٥ .
وناقش ذلك أيضا فى كتابه :
زكى ، محمد عماد ، تحضير الطفل العربى للعام ٢٠٠٠ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة . ١٩٩٠ .

٢٤ – الحلقة الدراسية لعام ١٩٨٩ حول عقد حماية الطفل ورعايته ، مرجع سابق ، ص ٨ – ١٢ .

٢٥ – لمزيد من التفاصيل عن هذه التجربة ونتائجها المهمة فى استخدامات الوسائل الإعلامية لتحديث المجتمع وخدمة أهدافه أنظر :
Agrawal, Benod C., SITE Social Evaluation: Reeults, Experiences and Implications, Ahmedabad, India, Space Applications Center, 1988.

٢٦ – Desai, m. V., Communication Policies in India, Paris: UNESCO 1989.

٢٧ – Schramm, W., Big media, Little media, Beverly Hills: Sage, 1981.

٢٨ – Ibid. p. 158.

٢٩ – Ibid. p. 200.

٣٠ – Pierce, Robert N., Keeping the Flame: media and Government in Latin America, New York, Hastings House, 1979.

٣١ – Schramm, op. cit., p. 49.

٣٢ – هذا الموضوع تمت دراسته من قبل اليونسكو ووضع التقرير النهائى فى :
UNESCO, Intergovernmental Conference on Communication Policies in Latin America and Caribian, Final Report, Paris, 1979.

٣٣ – Ibid. p. 20.

٣٤ – Ibid. p. 29.

٣٥ – Ibid. p.p. 32-39.

٣٦ – martin L., op. cit., p. 159.

٣٧ – Ibid. p. 160.

٣٨ – معبد ، اعتماد ، مرجع سابق ص ص ١٣٣ – ١٣٨ .

٣٩ – اللباد ، محيى الدين ، رسوم كتاب الطفل ومجلته فى مصر ، بحث منشور ، الندوة الدولية لكتاب الطفل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٨ . ص ٢٣٩ .

٤٠ – اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، الكتاب السنوى من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٣ القاهرة ١٩٩٣ .

٤١ – نصر ، محمد معوض ، دراسات فى الفن الإذاعى ، الجامعة العمالية ، القاهرة ١٩٩١ . ص٣٢ .

٤٢ – اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، الخطط الإعلامية من ١٩٨٤ إلى ١٩٩١ ، القاهرة ١٩٩١ .

٤٣ – المرجع السابق ص ص ٤٠ – ٤٢ .

٤٤ – أبو الليل ، أنور فتحى ، الشكل والمضمون لبرامج الأطفال فى إذاعة القاهرة الكبرى ، دراسة تطبيقية – رسالة ماجستير غير منشورة – معهد الدراسات العليا للطفولة ، جامعة عين شمس ١٩٩٣ . ص ص ٣٩٨ – ٤٠٠ .

٤٥ – تعتبر النظرة إلى مكتبات الأطفال باعتبارها وسيلة إعلامية نظرة حديثة نسبيا ، حيث لم تدخل فى تصنيف الوسائل الإعلامية إلا فى منتصف الثمانينيات ولمزيد من التفاصيل فى هذا الموضوع انظر :

Budd, W., Richard, eds, Beyond media: New Approaches to mass Commu nication, Transaction Publishers, New Brunswick, U.S.A. 1991. p.p. 138-158.

٤٦ – صالح ، سنية عبد الوهاب ، الجهود التطوعية فى مجال الطفولة ، جمعية الرعاية المتكاملة – بحث منشور – الحلقة الدراسية الإقليمية لعام ١٩٨٩ . عن وثيقة عقد مبارك حول عقد حماية الطفل المصرى ورعايته ، مرجع سابق ص ص ٦٢ – ٦٦ .

٤٧ – زنفل ، نعيمة حسن ، المكتبات المتخصصة للطفل ودورها فى الجانب المعرفى والاجتماعى للطفل المصرى من سن ٩ : ١٢ سنة – رسالة ماجستير غير منشورة – معهد الدراسات العليا للطفولة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٣ . ص ص ٤١ – ٤٢ .

٤٨ – المرجع السابق ، ص ٢٦٤ .

Abstract

CHILDREN'S MASS COMUNICATION IN THE
DEVELOPING COUNTRIES:
PROBLEMS AND FUNCTIONS

Eatimad Mabed

The study discusses the importance of mass communication in the developing countries; especially for children. It tries to identify the main problems that face children's mass communication and how do they affect the functions, the ownership and the society's goals. The study also gives a closer view to some projects of children's mass communication in some developing countries.

تعريف المفاهيم

بين علم النفس والفلسفة *

مصطفى سويف**

نتناول في هذا المقال مشكلة تعريف المفاهيم في علم النفس ، مع التركيز على دعوى "الإجرائية" التي ارتبطت تاريخيا باسم عالم الطبيعة پرس بريدجمان والدور الذي قام به الفيلسوف فايجل في تقديم هذا الأخير إلى علماء النفس . وقد بدأنا المقال بتوضيح كيف أن مشكلة تحديد المفاهيم تعتبر جزءا هاما من فلسفة العلوم . ثم ناقشنا خصوصية هذه المشكلة في علم النفس مما يجعلها على درجة عالية من التعقد والصعوبة ، وفي هذا الصدد عرضنا بشئ من التفصيل لعدد من النماذج المتباينة من المفاهيم السيكولوچية وذلك لكي نساعد على توجيه الأذهان إلى النقطة الأساسية فيما يواجهه علماء النفس من صعوبات عندما ينظرون في مفاهيم علمهم . وخلصنا من ذلك إلى وجود طريقين أمام هؤلاء العلماء ، أحدهما طريق إمبريقي يعتمد على أسلوب التحليل العاملي ، وأوضحنا أهم اعتراض عليه ؛ ولابد إذن من ارتياد الطريق الآخر وهو طريق التحليل النظري ، الذي هو الطريق الفلسفي . وهو الطريق الذي ارتاده علماء النفس فعلا، وفي أثناء ارتيادهم إياه أتيح لهم الاطلاع على تحليل بريدجمان فعلقوا آمالهم عليه في أوائل الثلاثينيات من هذا القرن ، متأثرين في ذلك بعدد من العوامل التاريخية ، منها حدة الأزمة التي واجهت علم النفس النظري حينئذ ، ومنها الإغراء الذي حملته تأملات بريدجمان في نظرهم باعتباره ممثلا لجبهة العلوم الطبيعية التي تبدو مثلا أعلى فيما حققته من انجازات ، ومنها كذلك شيوع بعض الآراء حينئذ عن طبيعة العلم وكانت هذه الآراء من وحي الفلسفة الوضعية المنطقية التي يمثلها فايجل . وقد أوضحنا كيف حاول علماء النفس أن يفيدوا من دعوى الإجرائية بصورة جادة متمثلة في الندوة التي عقدت سنة ١٩٤٥ وماكشفت عنه هذه الندوة من قصور لاسبيل إلى إنكاره في هذه الدعوى مما كان له أثره في بدء حركة نحو التخلي عن التقيد بهذه الإجرائية ، وقد حرصنا على أن نوضح كيف أن هذه الحركة لم تكتمل حتى الآن ، وما وراء ذلك من أسباب بشرية . وختمنا المقال بفقرة طرحنا فيها عددا من التساؤلات اعتبرنا محاولة الإجابة عليها هي البداية الصحيحة للطريق إلى التخلص من الأخطاء التي ترتبت على التمادي في ترديد شعار الإجرائية ، وكذلك البداية الصحيحة للطريق إلى معالجة مشكلة المفاهيم بما يتناسب وطبيعة موضوع الدراسة في علم النفس .

* ألقيت هذه الورقة كمحاضرة في الجمعية الفلسفية المصرية في ١٢ أبريل ١٩٩٤ .

** أستاذ علم النفس الإكلينيكي ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة .

مقدمة

يرى برودبك M. Brodbeck أن أبسط وصف لفلسفة العلوم هو القول بأنها شكل من أشكال الكلام عن العلم ، ومن هنا اختلافها عن الكلام بصوت العلم نفسه (كما تفعل الفيزياء، والكيمياء ... الخ) . وقد نشأت فلسفة العلم بالمعنى الحديث الذى نتداوله مع بداية القرن العشرين . وكان نشوؤها متزامنا مع نشوب أزمة حادة فى علم الطبيعة وفى الرياضيات . ففى علم الطبيعة بلغت الأزمة ذروتها مع انهيار فرض الأثير كنتيجة رئيسية لتجربة ميكلسون ومورلى - Michelson Morley التى تناولت تحديد سرعة الضوء على محورين متعامدين فى الفضاء . وفى الرياضيات تبين أنه من الممكن إيجاد هندسات غير أقليدية * إلى جانب هندسة أقليدس ، وقال هنرى پوانكاريه H. Poincaré الرياضى الفرنسى (١٨٥٤ - ١٩١٢) قولته الحاسمة إنه إذا كانت هندسة أقليدس متسقة مع نفسها فالحال كذلك فى الهندسات غير الأقليدية . وكان من أهم النتائج التى ترتبت على هذه الأزمة عقب تصاعد شديد للإيمان بالعلم واليقين فى نهجه على امتداد القرن التاسع عشر ، كان من أهم نتائج ذلك ارتداد الفكر الفلسفى إلى مايشبه التوجه الرئيسى للفلسفة الكانتية ** ، وهو التوجه الذى كان يتلخص فى الامتحان النقدى للعقل إذ يفكر بدلا من الاندفاع إلى مزيد من إقامة أبنية فلسفية ميتافيزيقية . على هذا المنوال نُسج الفكر الفلسفى فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، مع فارق رئيسى بينه وبين الفكر الكانتى ، هو أن الفكر الفلسفى مع بداية القرن العشرين اتجه إلى تركيز الإهتمام حول الامتحان النقدى للفكر العلمى

* نشير هنا إلى هندسات ريمن B. Riemann (١٨٢٦ - ١٨٦٦) ولوباتشيفسكى N.Lobatchevski (١٧٩٢ - ١٨٥٦) .

** نسبة إلى الفيلسوف الألمانى كانت E. Kant (١٧٢٤ - ١٨٠٤) .

بناءً ومعنى .

من هذا المنطلق يقرر برودبك أن لفلسفة العلوم وجوها أربعة تدور كلها حول مبنى العلم ، ومعناه ؛ وهى على النحو الآتى :

أ - العلم كنشاط يتم فى سياق اجتماعى حضارى ، ماهى محدداته ؟

ب - العلم كنشاط مسئول ، ماهى طبيعة المسئولية الأخلاقية الملقاة عليه وعلى عاتق ممارسيه من العلماء ؟

جـ - لغة العلم ، وهذه تتكون من عباراته أو قضاياه من حيث كونها تشير إلى علاقات بعينها ، وكذلك من المفردات أو المصطلحات التى تتداولها هذه القضايا . كيف تسهم هذه اللغة فى تحديد البناء والمعنى ؟ وفيم تختلف عن لغة الحياة اليومية ؟ ومادلالة هذا الاختلاف ؟

د - العلاقات التى يثبتها العلم على أنها قائمة بين ظاهرتين أو أكثر ، ما المقصود بأن س علة لـ ص ؟ وماهى البنية الأساسية للقانون العلمى ؟ وماهى النظرية العلمية ؟

هذه هى المباحث الأربعة الرئيسية لفلسفة العلوم كما يحددها برودبك . وهو ينبهنا إلى أن أجزاء متزايدة من المبحث الأول تدخل يوما بعد يوم فى مجال مايسمى بـ "علم اجتماع المعرفة العلمية" وتستقل بذلك عن جسم فلسفة العلوم بمعناها الدقيق . ولكن هذه الحركة لايتُوقع لها أن تنتهى إلى بتر العلاقة الجذرية مع فلسفة العلوم ، لسبب رئيسى هو أن التحليل السوسيولوچى للعلم لايمكن أن يتم بالصورة اللائقة دون أن يتعرض لفهم البنية الداخلية للعلم ، ومعناه ، وهما المحوران الرئيسيان لفلسفة العلم .

كذلك الحال مع تحليل العلم من حيث المسئولية الأخلاقية . فلكى يظل هذا التحليل له قيمة موضوعية لايمكن أن يقتصر على تقويم العلم من وجهة نظر نظام

أخلاقى بعينه ، بل لابد له من أن يدخل فى اعتباره مسألة بنية العلم ومعناه .

هذا عن المبحثين الأول والثانى وماقد يثيرانه من تساؤلات حول حقيقة العلاقة التى تربطهما بفلسفة العلم . أما المبحثان الثالث والرابع فلا تثار حولهما شوائب من هذا القبيل [1] .

والمشكلة التى نعالجها فى البحث الراهن تنتمى بوضوح إلى المبحث الثالث، مبحث لغة العلم ؛ وسوف نركز الاهتمام فى معالجتنا على مساحة محدودة داخل هذا المجال ، هى مشكلة المفاهيم فى العلوم النفسية .

جوانب شائكة لموضوع المفاهيم السيكولوجية

لكل علم صعوباته الخاصة التى تواجهه بمشكلات تتطلب فى محاولة الإجابة عليها نوعا خاصا من الإبداع فى أمور المنهج . وفيما يتعلق بعلم النفس هناك العديد من هذه الصعوبات التى يمكن أن توصف بأنها صعوبات استراتيجية ، بمعنى أن الإجابة الموفقة عليها يمكن أن تفتح المجال أمامه ليقطع شوطا بعيدا على طريق التقدم . من هذا القبيل مثلا مسألة إثبات علاقة العلية بين واقعتين سلوكيتين ، فهذه واحدة من أشد الصعوبات تعقدا وإثارة للجدل . ومع ذلك فلا يمكن التغاضى عنها أو الإقلال من شأنها بدعوى أنها مشكلة أكاديمية فى المقام الأول ، إذ أن مجالات التطبيق تقتضى إجابة واضحة مستقرة فى هذا الصدد ، وخاصة فى حقل العلاج النفسى (والتطبيقات النفسية عامة) ، فلا يمكن للمعالج النفسى أن يقوم بتطبيق علاج معين دون أن يفترض وجود علاقة "سببية" بين تطبيق العلاج (كمتغير مستقل) والتغيرات التى يتوقعها فى المظهر السلوكى المضطرب الذى يحاول علاجه (كمتغير تابع) ومن هذا القبيل أيضا مسألة *القابلية*

للاستعادة * . وأبسط المعانى التى يشار إليها بهذا المصطلح استطاعة الباحث أن يعيد استثارة العلاقة بين س (كمتغير مستقل) و ص (كمتغير تابع) عددا كبيرا من المرات . وهذه مشكلة تالية منطقيا لمشكلة علاقة السببية ، وربما كانت مكافئة لها فى التعقد وفى الإلحاح على ضرورة إيجاد الحل الصحيح .

ومن الصعوبات الاستراتيجية التى تواجه العلوم النفسية مطالبتنا إياها بحل إبداعى كذلك لمشكلة المفاهيم ، وهى مشكلتنا المحورية فى البحث الراهن . ولهذه المشكلة أوجه عديدة تواجهنا بها . وفى مقدمة هذه الأوجه أن ظواهر الحياة النفسية التى يتجه إليها علماء النفس بدراساتهم على اختلاف مستوياتها (بدءاً من المشاهدة المنظَّمة ، إلى التصنيف، إلى التجريب ، إلى التنبؤ) لاتقدم نفسها ككيانات محسوسة بحيث تخضع لإجراءات الملاحظة المباشرة . فعلى سبيل المثال ، إذا قارنا بين علم النفس والبيولوچيا وجدنا أن البيولوچيا تلقى أمامها كيانات محسوسة تعينها على أن تبدأ طريق البحث على أرض صلبة إلى حد ما ، حيث يمكنها أن تقطع أشواطا بعيدة فى تجميع المشاهدات المنظمة ، وفى تصنيف حصيلة هذا التجميع . وتضمن أن يحوز هذا التجميع ، ثم التصنيف إجماعا أو مايشبه الإجماع من أهل الاختصاص . وقد تكون هذه الكيانات ، موضوع المشاهدة ، هى الكائنات الحيوانية أو النباتية ، وقد تكون الخلايا الحية ، وقد تكون أنسجة بعينها ... الخ . كذلك إذا قارنا بين علم النفس والعلوم الطبيعية ، سنجد فرقاً مناظراً لما وجدناه فى حالة المقارنة مع البيولوچيا ؛ فالعلماء الطبيعيون يجدون أمامهم كيانات محسوسة تعينهم وقد أعانتهم فعلا على أن يبدأوا فى وقت مبكر تجميع المشاهدات المنظمة حول ما اعتبروه موضوعاً مناسبا

* replicability

لبحوثهم ، كما أعانتهم فى وقت مبكر على المضى أشواطا لايستهان بها فى الطريق إلى مزيد من إحكام المشاهدة (مزيد من الدقة) ، ومنها إلى تصنيف الظواهر المدروسة ... الخ . وقد تكون هذه الكيانات فى حالة هؤلاء العلماء عناصر المادة ، ثم خواص هذه العناصر ، ثم تصنيفها إلى فلزات ومواد لافلزية، ورصد خصائص كل فئة .. الخ . وقد ضمنت البداية على هذا النحو إجماع أهل الإختصاص ، مما أتاح بعد ذلك مزيدا من التقدم على طريق البحث الطبيعى ، وهو تقدم يتسم بسمات أهمها : الإجماع على قبول نتائج الخطوات الكبرى ، وتراكم هذه النتائج .

أما فى حالة علم النفس فلا وجود لمثل هذه الكيانات المحسوسة لكى يتخذ منها العلماء منها بداية على درجة لابأس بها من الصلابة ؛ فليس لدينا مايناظر الخلية فى العلوم البيولوچية ، ولا مايناظر عناصر المادة فى العلوم الطبيعية .

فماذا لدينا فى علم النفس كنقاط انطلاق نبدأ منها لنشق طريقنا ، طريق التقدم بهذا العلم ؟ لدينا ظواهر سلوكية مركبة لابد من البدء بها ، أي أنها مفروضة علينا كنقطة بداية ، ويبدو هذا واضحا سواء نظرنا فى الأمر من وجهة نظر تاريخية ، أو نظرنا من زاوية تشريحية . فبالرجوع إلى تاريخ علم النفس بصورته الحديثة نجد بدايات ميلاد العلم تتمثل فى التجارب التى كان يجريها ڤيبر E. H. Weber فى معمل الفيزيولوچيا فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر ، وكان يحسب أنه يجرى تجارب فيزيولوچية ، ولكنها كانت تجارب غير تقليدية بالنسبة لعالم الفيزيولوچيا ، لأنها كانت تتخطى مستوى التجريب على مايطرأ من تغيرات على نسيج حى بعينة أو على مجموعة من الخلايا نتيجة التعرض لمؤثرات خارجية محددة ، كانت تتخطى ذلك إلى دراسة مايطرأ من تغيرات على الكائن الفرد بأكمله نتيجة تعرضه لمنبهات حسية معينة ، ومن ثم فقد كان ڤيبر (دون أن يدرى)

يخطو بتجاربه الخطوات الأولى فى السبيل إلى إقامة فرع الدراسات النفسية الذى عُرف فيما بعد باسم السيكوفيزيقا ، أول فروع علم النفس العلمى من حيث النشأة. وهكذا يتحدد منذ البداية موضوع علم النفس بأنه مجموعة من الظواهر أعقد وأشد رهافة من الظواهر موضوع علم الفيزيولوچيا .

وفى هذا الموضع من السياق يحسن أن نكون على علم بتعريف السيكوفيزيقا ، فهو يعرَّف بأنه الدراسة العلمية للعلاقة بين الخصائص الفيزيقية للمنبه والخصائص الكمية للإحساس به [٢] .

ومع أن موضوع الدراسة فى هذا الفرع (المبكر فى الظهور) يبدو على درجة عالية من التعقد فإن الأمور سارت بعد ذلك فى الطريق إلى دراسة ماهو أشد تعقيدا . ففى الربع الأخير من القرن التاسع عشر كان إبنجهاوس H. Ebbinghaus يدرس الذاكرة ويجرى تجاربه الشهيرة لاستخلاص قوانين التذكر والنسيان ، وقد توصل من آلاف التجارب التى أجراها إلى استخلاص المنحنى الأساسى للنسيان ، (ويشار إليه أحيانا بأنه معكوس منحنى التعلم) .

وعلى هذا النحو مضى علماء النفس ، فى تاريخ ممارستهم لتخصصهم ، مضوا يتقدمون نحو دراسة موضوعات بالغة التعقيد أو التركيب ، فمع بدايات القرن العشرين كانوا يدرسون موضوعات مثل الذكاء والشخصية ، والتعلم ، والتفاعل بين الأشخاص فى المواقف الاجتماعية .. الخ . وقد اتضح لهم منذ عرفوا طريقهم أن موضوعهم هو دراسة السلوك ومصاحباته الخبرية الصادرة عن الفرد فى تفاعلاته مع بيئته بكل مقوماتها الطبيعية والاجتماعية .

عينة من المفاهيم السيكولوجية الشائعة الاستخدام

فى إطار هذا التعريف نحاول أن ننظر الآن فى عدد من المفاهيم السيكولوچية

لننظر فيما تثيره من مشكلات فلسفية تعنينا .

خذ مثلا مجموعة المفاهيم السيكولوجية الآتية

الذاكرة memory – الانتباه attention – الإدراك perception – التفكير thinking .

ثم خذ مجموعة اخرى ، كالتالية

انطواء introversion – عصابية neuroticism – اكتئاب depression – تصلب rigidity .

ثم خذ مجموعة ثالثة ، ولتكن

ذكاء intelligence – قدرة ability – استعداد aptitude – عادة habit .

واخيرا خذ مجموعة رابعة ، ولتكن

تعلُّم learning – دعم reinforcement – تثبيت consolidation – إطفاء extinction .

يمكن صياغة السؤال الرئيسى الذى تثيره المقارنة بين هذه المجموعات الأربع من المفاهيم السيكولوچية على النحو الآتى : هل تؤدى هذه المفاهيم وظائف متماثلة فى البناء النظرى الذى يضمها ؟ ويلاحظ أننا لا نشير هنا إلى بناء نظرى بعينه من الأبنية المقترنة بأسماء محددة من بين علماء النفس ، ولكننا نشير إلى ما يمكن تخيله على أنه بناء نظرى عام يوافق عليه جمهرة علماء النفس الأكاديميين ، وذلك لاقترابه من المستوى الوصفى لوقائع السلوك القابلة للمشاهدة . نعتقد أن

الإجابة على السؤال الذى نحن بصدده واضحة ، وهى إجابة بالنفى ، هذه المفاهيم لا تؤدى وظائف متماثلة فى البناء النظرى الذى يحتوى عليها . فالمجموعة الأولى تشير إلى عمليات يكاد يجزم عالم النفس بأن لها وجودا أنطولوچيا ما ، وقد اتجهت بعض الجهود فعلا إلى محاولة تحديد طبيعة هذا الوجود ، وفى هذا الصدد نستطيع أن نذكر جهود عدد من العلماء فى تحديد الطبيعة النيوروكيميائية للذاكرة بعيدة المدى ، فى مقابل الطبيعة النيوروكهربية للذاكرة قصيرة المدى . كما نذكر عددا من الدراسات التى تحاول رصد الطبيعة الكهربية لتركيز الانتباه وذلك باستخدام رسام المخ الكهربائى . ومع ذلك فهذه المحاولات وأمثالها ليست جوهر القضية التى نحن بصددها . لكن الجوهر هو مجرد تصور علماء النفس وهم يستخدمون أى مفهوم من المفاهيم التى تندرج تحت المجموعة الأولى أن هذا المفهوم يشير إلى كيان أنطولوچى ما (بغض النظر عن التحقق الإمبيريقى من صحة هذا التصور) .

فى مقابل ذلك نكاد نجزم بأنه لا يوجد باحث سيكولوچى واحد يتخيل أثناء استخدامه مفردات المجموعة الثانية أن أياً منها يشير إلى وظيفة تقوم ككيان محدد له وجود بالمعنى الانطولوچى . ولكن يغلب على العقل أثناء استخدام مفهوم كالانطواء أننا هنا بصدد بطاقة لفظية تقوم بمهمة الإشارة إلى تجمعٍ بعينه لعدد من الصفات تتصف بها الشخصية الإنسانية المنطوية . وكذلك الحال عندما نستخدم مفهوم العصابية أو الاكتئاب أو التصلب . فالفرق الرئيسى إذن بين مفاهيم المجموعة الأولى ومفاهيم المجموعة الثانية فرق فى الحيثية الأنطولوچية لمفردات كل منهما . وقد تنبه كينيث ماكوركوديل MacCorquodale وبول ميل [٣] Meehl إلى أهمية هذه التفرقة ، واستخدما للإشارة إلى طراز المفاهيم الذى ينتمى إلى المجموعة الأولى اسم "الأبنية أو المفاهيم

الفرضية" * ، أما طراز مفردات المجموعة الثانية فيطلقان عليه اسم "المتغيرات الوسيطة أو المتوسطة" ** .

فإذا انتقلنا إلى المجموعتين الثالثة ، والرابعة فنحن لا نستطيع إلا أن نثبت اختلافهما عن المجموعتين الأولى والثانية ، كما أنهما يختلفان إحداهما عن الأخرى . فأما الاختلاف فيما بينهما فيتجلى فى أن مفردات المجموعة الثالثة تشير إلى ما يشبه الوظائف بينما تشير مفردات المجموعة الرابعة إلى عمليات تجرى على وظائف . فعملية التعلم تجرى على قدرات أو استعدادات فتزيد من كفاءة الأداء ، والدعم عملية تجرى على الآثار المترتبة على التعلم فتزيد من صمودها أمام عوامل التلاشى *** ، والتثبيت يجرى على مفردات الذاكرة قصيرة المدى فيحيلها تدريجيا إلى أجزاء فى الذاكرة بعيدة المدى ، والإطفاء يجرى على بعض العادات فينهى وجودها . هذا عن الاختلاف بين المجموعتين . أما عن التباين بين كل منهما والمجموعتين الأوليين فيتجلى فى كون مفردات المجموعة الثالثة قريبة إلى حد ما من نوع مفردات المجموعة الأولى فى أن كلا من المجموعتين يشير إلى وظائف سيكولوچية . ومع ذلك فلا أحد من علماء النفس يتصور وجودا أنطولوچيا لعملية بعينها اسمها الذكاء ، أو عملية اسمها القدرة ، أو الاستعداد ، أو العادة . وهنا ندرك وجه الاختلاف بين هذه المفردات وتلك التى تحتويها المجموعة الأولى . كذلك مفردات المجموعة الرابعة يبدو عليها قدر من التشابه مع مفردات المجموعتين الأولى والثانية ولكن يصعب علينا القول بتطابق فى هذا الصدد سواء مع الفئة الأولى أو مع الفئة الثانية ، فنحن نشعر أن كينونتها

* hypothetical constructs.

** intervening variables.

*** dissipation.

الأنطولوچية أقل قليلا من كينونة مفردات الفئة الأولى ، ولكنها فى الوقت نفسه أكثر قليلا مما يتوفر لمفردات الفئة الثانية .

ولا جدال فى أن هذه التفرقات التى ذكرناها بين فئات مختلفة من المفاهيم السيكولوچية يمكن أن تضاف إليها تفرقات أخرى إذا نحن عُنينا بالنظر فى عينة من المفاهيم أكبر من الستة عشر مفهوما التى احتوتها مجموعات المقارنة الأربع . ونظرا لأننا لا نملك إطارا نظريا لصياغة هذه التفرقة أفضل مما يقدمه ماكوركوديل وميل فسنقبل هذا الإطار مؤقتا ونقول إننا هنا بصدد مظاهر متعددة للتفرقة بين مفاهيم هى أبنية فرضية ، ومفاهيم أخرى هى متغيرات متوسطة ، على أن نتصور هذين القطبين للتصنيف على أنها قطبان على تدريج متصل ، وأن المفاهيم السيكولوچية المختلفة التى تملأ عالم الدراسات النفسية تشغل مواقع مختلفة على هذا التدريج اقترابا من أحد القطبين وابتعادا عن الآخر .

وعلى ضوء هذا العرض يتضح جانب من الصعوبات الكبيرة التى تواجه علماء النفس فى عملهم . وهى صعوبات قد تبدو للنظرة السطحية محدودة الوزن ، ولكنها فى حقيقتها بالغة الأثر ، لأنها صعوبات تمس الإطار الإپستمولوچى الذى يتحرك عالم النفس فى نطاقه سواء أكان على وعى بذلك أم لم يكن .

النقطة الأساسية فيما يواجهه علماء النفس من صعوبات بشأن المفاهيم

يتعرض علماء النفس للمعاناة المنهجية فى تعاملهم مع المفاهيم عند موضعين على طريق تقدمهم ؛ الموضع الأول عندما يحتاجون إلى مفهوم جديد لأن مجموعة المفاهيم المتوفرة فعلا لا تفى بالغرض . والموضع الثانى عندما يتقدمون نحو تعريف هذا المفهوم الجديد . وتاريخ علم النفس ملئ بالأمثلة على هذه المعاناة .

نضرب مثلا على ذلك نستمده من تاريخ البحوث التجريبية فى الشخصية .

أجرى كورت ليفين K. Lewin فى أوائل الثلاثينيات مجموعة من الدراسات التجريبية الهامة فى حقل الشخصية ؛ وقد تكشفت له هذه الدراسات عن عدد من الظواهر السيكولوچية اضطرته لكى يستطيع أن يمسك بها ذهنيا حتى يمكن له أن يعالجها المعالجة النظرية اللازمة اضطرته إلى أن يسك مصطلحا جديدا للدلالة عليها ، هو مصطلح "التصلب" * (Lewin 1945) [٤] وقد اكتفى حينئذ بأن أورد إشارات محدودة يوضح بها ماذا يقصد بهذا المصطلح ، وهى إشارات لا تخرج عن حدود الظواهر التى من أجلها ابتكُر هذا المصطلح . ثم انتقل المصطلح إلى يد باحث من تلاميذ ليفين هو چاكوب كونين J. S. Kounin الذى استخدمه للإشارة إلى مجموعة من الظواهر السلوكية التى كشفت عنها دراساته التجريبية للارتقاء العقلى للأطفال [٥] . ولم تلبث الجهود البحثية التى استخدمت هذا المصطلح أن تزايدت بصورة ملحوظة فى الخمسينيات . نذكر فى هذا الصدد على سبيل المثال جهود إينزورث [٦] Ainsworth ، وفيشر [٧] Fisher ، وفرنش [٨] French ، وفورستر [٩] Forster وجودشتاين [١٠] Goodstein وغيرهم .

ولا شك أن هذا التزايد يشير ، فى بعض جوانبه ، إلى أن الباحثين توسموا فى هذا المصطلح الجديد (حينئذ) أنه يؤدى بعض الوظائف المعرفية الهامة بالنسبة لهم ، وهى : (أ) أنه يمكّنهم من النظر إلى الواقع من زاوية جديدة ؛ (ب) أنه يمكّنهم من الاستنتاج أو الاستنباط ، ومن ثم يستطيعون أن يضعوا الخطط لإجراء تجارب لامتحان كثير من القضايا التى لم يكونوا يستطيعون امتحانها ؛ (جـ) أنه يمكنهم من العزل التصورى لبعض جوانب الواقع ، وهذا بدوره يمكّنهم من تركيز بحوثهم فى هذه الجوانب دون سواها [١١] .

* rigidity.

غير أن هذا التزايد نفسه الذى كان عنوان انطلاق طاقة الباحثين بعد عبورهم موقع المعاناة الأولى (وجود ظواهر لا تقع تحت بطاقة للتسمية) هو نفسه الذى وصل بهم مع أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات إلى وضع المعاناة الثانية ؛ إذ بدأوا يشعرون بأنه آن الأوان للوقوف عند المفهوم الكامن وراء المصطلح ومحاولة تعريفه تعريفا دقيقا ، وذلك لكثرة ما بدا من خلافات بين نتائج أعمال الباحثين المختلفين التى كانت تصل أحيانا إلى ما يقرب من التعارض مع أنهم يستخدمون مصطلحا واحدا وكان المتوقع منطقيا أن ينتهوا إلى نتائج متكاملة [١٢] .

هذا التاريخ الذى تمثله مسيرة مفهوم "التصلب" من خلال جهود الباحثين (منذ أواسط الثلاثينيات إلى أواخر الخمسينيات) ليس حدثا فريدا فى تاريخ علم النفس الحديث ، ولكنه حدث متكرر ، وقد تكرر بالنمط نفسه تقريبا عددا من المرات مع مفاهيم أخرى ، ربما كان من أكثرها بروزا فى ذاكرة الباحثين ما حدث بالنسبة لمفهومى "الغرائز" ، و "الانطواء" .

مواجهة الأزمة

يواجه علماء النفس هذا النوع من الأحداث كما يواجه أمثالها سائر العلماء فيتوقفون عن مواصلة السير فى متابعة موضوع البحوث التى يجرونها ليعيدوا النظر فى مدى صلاحية المفاهيم التى يستخدمونها كأدوات للقيام بهذه البحوث .

ولعلماء النفس فى هذا الصدد ، أى فى إعادة النظر هذه ، طريقتان ، إحداهما إمپيريقية إلى حد كبير ، والأخرى نظرية تقترب بهم درجات نحو التفلسف .

أما الطريقة الإمپيريقية فتعتمد (فى أوضح صورها) على استخدام أسلوب

التحليل العاملى فى الكشف عن حجم المقام المشترك بين الاستعمالات المتعددة للمفهوم (موضع الحيرة) عند الباحثين المختلفين ، ومحاولة تحديد الهوية السيكولوچية لهذه الأرض المشتركة . ويعتمد أسلوب التحليل العاملى على القيام بسلسلة من التحليلات الإحصائية يتوصل بها الباحث إلى تقديرات كمية لحجم الاقتران أو الارتباط القائم بين المقاييس المختلفة التى تقيس مدى توفر الخاصية السيكولوچية التى يشير إليها المفهوم فى عينة كبيرة من الأفراد ، ثم تجمع تقديرات الاقتران المتعددة فى شكل مصفوفة تُجرى عليها عمليات إحصائية أخرى هـى إجـراءات التحليـل العاملى بالمعنى الدقيـق . وتوجـد عـدة طـرق لإجـراء التحليل العاملى تتفاوت فيما بينها من حيث الكفاءة فى أداء المهمة المطلوبة (١٣) .

وجدير بالذكر أن هذه الطريقة الإمبيريقية يمكن أن تقلل من حدة الأزمة التى تواجهها بعض المفاهيم السيكولوچية فى مسارها عبر جهود الباحثين المختلفين ؛ وقد حققت ذلك فعلا فى بعض الحالات بصورة إيجابية ، والمثال الواضح على ذلك مفهوم الذكاء . كما نجحت فى أداء المهمة بصورة سلبية فى حالة بعض مفاهيم الطب النفسى (مفهوم الفصام مثلا Schizophrenia) . غير أن ما تستطيع أن تحققه هذه الطريقة يظل دائما دون المطلوب ، لأسباب عدة يأتى فى مقدمتها أن الباحث لا يستطيع أن يخرج من التحليل العاملى بأكثر مما أدخل فيه (من حيث المضمون المفهومى الذى شاع استعماله بين الباحثين) ؛ ومن هنا قولنا بأنه تكنيك رياضى لتحديد المقام المشترك بين الاستعمالات الشائعة المختلفة . فماذا لو أن هذه الاستعمالات الشائعة تحتاج إلى امتحان أشد حسما من مجرد تقدير درجة التطابق أو التداخل فيما بينها ؟ هذا أمر لا يقوى عليه التحليل العاملى . ولا يعنى ذلك أى عيب فيه كأسلوب من أساليب البحث ، ولكنه يعنى أننا إذا طلبنا منه ذلك كنا نطالبه بما هو خارج عن طبيعته .

هنا يبدو بوضوح أن الاقتراب الإمبيريقى من المشكلة لن يصل بنا إلى التغلب عليها ، ولابد إذن من طريق آخر ، وفى هذا المقام يكون هو طريق التفكير النظرى فى تعريف المفاهيم .

تعريف المفاهيم بنظرة فلسفية

لابد من العودة هنا إلى أواخر القرن التاسع عشر لنروى فصلا من أهم الفصول فى تاريخ العلم ، وفى تاريخ فلسفة العلوم . ففى سنة ١٩٠٠ كان اللورد كلفين Lord Kelvin يعلن على مشهد من رجال المعهد الملكى البريطانى أن علم الطبيعة أوشك على أن يتم رسالته الأكاديمية ، وأنه لم يبق أمامه سوى مهمتين محدودتين ، إحداهما حل مشكلة الإشعاعات الصادرة عن الجسم الأسود * ، والأخرى مشكلة تجربة ميكلسون ومورلى التى أجريت فى سنة ١٨٨٧ ، وما أسفرت عنه من نتائج محيرة بعض الشئ [١٤] .

غير أنه بعد بضع سنوات من صدور هذا الإعلان حدث ما لم يكن فى الحسبان ؛ فقد قدم ألبرت أينشتاين Albert Einstein نظريته فى النسبية ، واكتشف ماكس بلانك Max Planck أن الإشعاعات الكهربية المغنطيسية (أو الكهرطيسية) الصادرة عن الجسم الأسود يلائمها نموذج الدالة الاحتمالية أفضل من الدالة الحتمية ، واضعا بذلك المبدأ الأساسى لفيزيقا الكم** . وكان جامع الخطورة بين هذين الحدثين هو أنهما ينقضان جوانب هامة فى إطار الفكر العلمى النيوتونى [١٥] . فإذا أدخلنا فى اعتبارنا أن هذا الفكر ظل إطارا مرجعيا للفكر

* the black-body radiation.

** quantum physics.

العلمى بأسره طوال ما يقرب من مائتين وثلاثين عاما* أدركنا عمق الشعور بالأزمة الذى انتاب العلماء والفلاسفة نتيجة لوقوع هذين الحدثين : النظرية النسبية ، وفيزيقا الكم . وقد تبلورت الأزمة فى سؤال رئيسى أصبح يفرض نفسه على الجميع ،مؤداه : كيف أمكن للعلماء أن يظلوا على هذا الخطأ فيما يتعلق بطبيعة الكون طوال هذه المدة ؟ وشيئا فشيئا أخذت الإجابات تتجمع وتتبلور فى اتجاه أن الخطأ يرجع إلى تسرب عناصر "ميتافيزيقية" إلى مسلّمات الفكر الفيزيقى ، وأن هذا التسرب حدث على غفلة من الجميع . أشاعت هذه الأحداث جوا أقرب إلى التفلسف ، يتميز أساسا بالتوجه نحو الامتحان النقدى لجوانب الفكر العلمى المختلفة . وتحت وطأة هذا الجو يروى بيرسى بريد جمان P. W. Bridgman (وقد عاش من ١٨٨٢ – ١٩٦١ وحصل على جائزة نوبل سنة ١٩٤٦) أنه قضى عشر سنوات يتأمل فى حقيقة ما يجرى من أحداث فى فروع علم الطبيعة ، وفى أساس الفكر الطبيعى ، وقد ظهرت نتائج هذه التأملات على مراحل ، أهمها ما ظهر فى كتاب له نشر سنة ١٩٢٢ بعنوان "تحليل الأبعاد Di-mensional analysis" ، ثم فى كتابه "منطق علم الطبيعة الحديث" "The Logic of modern physics" سنة ١٩٢٧ ، ثم فى كتاب ثالث بعنوان "طبيعة النظرية الفيزيقية" "The nature of physical theory" نشر سنة ١٩٣٦ ، ثم فى كتاب رابع بعنوان "تأملات عالم طبيعة" "Reflections of a physicist" نشر سنة ١٩٥٠ ، ثم فى كتاب خامس بعنوان "طبيعة بعض مفاهيمنا الفيزيقية" "The nature of some of our physical concepts" نشر سنة ١٩٥٢ .

وتحت وطأة هذا الجو أيضا حدّدت فلسفة العلوم توجهها الحديث الذى

* عاش اسحق نيوتن فى الفترة من ١٦٤٢ إلى ١٧٢٧ .

يتلخص فى امتحان الأسس التى يستند إليها العلم كمنظومة عقلانية [١٦] .

نترك الآن عملية التأريخ لننظر فى الكيفية الفلسفية التى عولجت بها أزمة علم الطبيعة . قلنا منذ قليل إن الجهود أخذت تتجمع شيئا فشيئا وتتبلور فى اتجاه القول بأن الخطأ الأساسى فى علم الطبيعة يرجع إلى أنه حدث تسرب ، على غفلة من الجميع ، لعناصر "ميتافيزيقية" إلى مسلّمات الفكر الطبيعى النيوتونى . وفى سبيل الإعداد لكيلا يتكرر هذا الطراز من الخطأ مرة أخرى قال بريدجمان فى أكثر من موضع فى كتابه "منطق علم الطبيعة الحديث" الصادر سنة ١٩٢٧ما معناه إن توجُّهه الرئيسى هو استئصال المفاهيم المجردة وذلك بربطها تماما بمجموعة العمليات أو الإجراءات اللازمة لقياسها . وجاء فى كتابه المذكور ما نصه : "إن ما نعنيه بأى مفهوم لايزيد على مجموعة من الإجراءات ؛ وعلى ذلك فالمفهوم مرادف لمجموع الإجراءات المتعلقة به" . (وقد وردت العبارة الأخيرة بالخط المائل فى كتابه) [١٧] . وقد أورد بريدجمان فى كتابه نصا من كتاب نيوتن "المبادئ Principia" اعتبره بما يحتوى عليه من تعريف لمفهوم "الزمن" المطلق ، اعتبره نموذجا للمفهوم الذى يسمح بتسرب العناصر الميتافيزيقية التى تؤدى فيما بعد إلى أخطاء جسيمة . فى هذا النص يقول نيوتن ما يلى :

> "لا أقصد إلى تعريف الزمان ، أو المكان ، أو الحركة لأنها أمور معروفة للجميع . كل ما الاحظه هو أن العامة لا يدركون هذه المقادير إلا من حيث علاقتها بالأشياء المحسوسة . ومن هنا تنشأ أخطاء يكفى لتصحيحها أن نفرق فى هذه المقادير بين المطلق والنسبى ، والحقيقى فى مقابل الظاهرى ، والرياضى فى مقابل العام .
>
> فالزمان المطلق ، والحقيقى والرياضى ، هو فى ذاته وبحكم طبيعته ينسال بتجانس دون اعتبار لأى شئ خارجى ، ويعرف إذ ذاك باسم آخر هو الديمومة *".

* duration.

ويعلق بريدجمان على هذا النص بقوله ، ".. فإذا نحن امتحنا هذا التعريف للزمان المطلق فى ضوء التجربة فلن نجد فى الطبيعة شيئا يحمل الخصائص المذكورة" . ثم يستطرد قائلا : "أما الاتجاه الجديد نحو المفهوم فيختلف عن ذلك تماما" . ويتجه شرح بريد جمان بعد ذلك إلى بيان كيف أن جوهر الخطأ هنا . هو تعريف المفاهيم عن طريق خصائصها ، فى حين أن الصواب هو فى تعريفها عن طريق الإجراءات اللازمة لقياسها . ولكى يزيد من وضوح تصويبه فى هذا الصدد يضرب بريد جمان مثلا بمفهوم الطول * ؛ فيقول إن مفهوم الطول يتحدد بالعمليات اللازمة لقياسه ، وهو ما يعنى أن هذا المفهوم يحوى فى نفسه ما تنطوى عليه عمليات قياسه ، ولا شئ أكثر من ذلك . ثم يعود بعد قوله هذا ، فيقرر أننا إذا طبقنا فكرتنا هذه على مفهوم الزمان المطلق فسنجدنا عاجزين عن فهم معنى الزمان المطلق ما لم نقرر كيف نحدد الزمان المطلق لأى حدث بعينه ، بعبارة أخرى ما لم نستطع أن نقيس الزمان المطلق . ومع ذلك فنحن إذا نظرنا فى أية عمليات يمكن استخدامها لقياس الزمن فسنجدها جميعا عمليات نسبية ، وهو ما يعنى فى نهاية المطاف أن عبارة الزمان المطلق لا معنى لها ولكى يزيد بريدجمان من دعم موقفه النظرى عرض للأسلوب الذى تعامل به ألبرت أينشتاين مع مفهوم "التآنى" ** ، ثم قال هكذا ينبغى لنا أن نتعامل مع المفاهيم جميعا ، فالتعريف الصحيح لها لا يكون عن طريق وصف خصائصها ولكن عن طريق الإفصاح عن العمليات الفعلية اللازمة لرصدها أو قياسها [١٨] .

على هذا النحو بلور بريدجمان موقفه الفلسفى من مشكلة تعريف المفاهيم فى كتابة الصادر سنة ١٩٢٧ . ولم تلبث نظرته هذه أن انتقلت إلى صفوف علماء

* length.

** simultaneity.

النفس لتتبناها أعداد متزايدة من بينهم مع أوائل الثلاثينيات . وهنا نتوقف قليلا لنتبين كيف تم هذا الانتقال ، فنحن هنا أمام نموذج تاريخى نادر للكيفية التى يتم بها تبادل الأفكار والخبرات عبر أسوار المنظومات العلمية المختلفة .

مشكلة البناء النظرى للعلم كما واجهها علماء النفس

تروى لنا كتب تاريخ علم النفس كيف أن طموح المشتغلين به ارتفع بدرجة ملحوظة مع بدايات القرن العشرين ، وجاء هذا كامتداد طبيعى للنجاح الذى حققته البحوث الإمبيريقية التى أنجزت على طول النصف الأخير من القرن التاسع عشر بفضل العلماء الكبار من أمثال فخنر G. T. Fechner وهلمهولتز H. L. F. Helmoltz ، ثم ڤونت W. Wundt وإبنجهاوس H. Ebbinghans [(١٩)] .

وقد بدا هـذا الطموح جليا فى المحاولات المتعـددة النشطة التـى انطلقت منذ أواخـر العقـد الأول وأوائـل الثانى من القرن العشريـن تبلور مواقـف نظرية تشبه أن تكـون برامـج ترسـم لعلماء النفـس خطوط التقـدم التى يلزمهـم أن يسيروا عليها لينجـزوا مشـروع العلم بكامله . وفى تاريـخ علـم النفس أنه أطلـق على هذه المواقف اسم المدرسة ؛ ومن أشهر هذه المدارس : السلوكية * ، والجشطلت ** ، والتحليل النفسى *** . ولكن هذا النشاط نفسه لم يلبث أن أدى إلى شعور جمهرة علماء النفس بأن عملهم يعيش أزمة لايستهان بها ؛ وكان من أوضح مظاهر هذه الأزمة فى نظرهـم أن جهودهـم لا تؤدى إلى نمو تراكمى للمعرفة السيكولوجية . وأشاع هذا الشعور بالأزمة جوا من البحث والجدل واسع

* behaviourism.
** gestalt psychology.
*** psychoanalysis.

النطاق حول الأسباب الكامنة وراء الأزمة .

على هذا النحو توازت الأزمتان ، أزمة علماء الطبيعة ، وأزمة علماء النفس . ورغم ما كان بينهما من اختلاف فى المضمون ، وفى الظروف التاريخية التى أدت إلى نشوب كل منهما ، فقد بدا أن هناك سؤالا رئيسيا واحدا وراءهما ، وهو : كيف نُحكم التنظير ليأتى على قد المشاهدة ؟ أو كيف تصاغ العلاقة بين البناء النظرى وجسم الواقع ؟

ومع ذلك فالمفارقة التاريخية اللافتة للنظر أنه رغم وجود إثنين من علماء النفس (وكان اسم كل منهما قد بدأ يلمع فى ذلك التاريخ المبكر نسبيا) هما بورنج وستيڤنز فى الجامعة نفسها التى كان بريدجمان يعمل بها ، جامعة هارفارد ، فلم يحدث أى اتصال بين الطرفين إلى أن جاء طرف ثالث من جامعة أخرى ومن دولة أخرى ليحدث الاتصال الذى ترتبت عليه نتائج خطيرة .

كان هذا الطرف الثالث هو هربرت فايجل H. Feigl ، واحد من أبرز الأسماء فى حركة الوضعية المنطقية . كان هربرت فايجل (ولد سنة ١٩٠٢) مواطنا نمساويا ، وقد حصل على الدكتوراه فى الفلسفة من جامعة ڤيينا سنة ١٩٢٧ ؛ وبقى فى ڤيينا للتدريس حتى سنة ١٩٣٠ . وكان فى هذه الأثناء على دراية بكتاب بريدجمان المنشور سنة ١٩٢٧ . وفى سنة ١٩٣٠ رحل إلى ارفارد على منحة دراسية ليتصل عن قرب ببريدجمان ، وليعمل فى حقل فلسفة العلوم . وفى هارفارد كان هو الذى قدم عالمى النفس بورنج وستيڤنز إلى أفكار زميلهما بريدجمان ، كما قدمهما إلى الوضعية المنطقية وإلى فكرة العمليات الإجرائية بوجه عام .

ويروى بورنج (أحد شهود العيان) أن مصطلح الإجرائية * بدأ يحتل

* operationism.

اهتمامه هو والزملاء فى أحاديثهم ومناقشاتهم العابرة . وفى أبريل سنة ١٩٣٥ أخذ ستيفنز زمام المبادرة فنشر مقالا فى هذا الموضوع أتبعه بمقال آخر فى نوفمبر من العام نفسه . وفى سنة ١٩٣٦ نشر تولمان E. C. Tolman مقالا فى التحليل الإجرائى للحاجات . وفى سنة ١٩٣٩ نشر ستيفنز مقالا بعنوان "السيكولوچيا وعلم العلم" . وواضح من مجريات هذا التيار أن الثلاثينيات شهدت اهتماما لم يلبث أن تحول إلى حماس "للإجرائية" بين أعداد متزايدة من علماء النفس [٢٠] .

كيف أفاد علماء النفس من "الإجرائية" فى أبنيتهم النظرية

١ - يقول بورنج إن بعض ما قدمه بريدجمان لم يكن جديدا تماما على جميع علماء النفس ؛ فقوله بأن الخبرة الشعورية الخاصة لا معنى لها بالنسبة للعلم ، ليس أمرا جديدا بالنسبة لبعض علماء النفس الذين رأوا أن عملية الاستبطان لن يكون لها قيمة علمية ما لم تحدد لها معالم "عامة" public . ومن هذا القبيل ماكس ماير M. Meyer وتولمان . ومع ذلك فقد كان لكلمة بريدجمان وزن إضافى فى الموقف لأنه ينطق بصوت علم الطبيعة الذى ينظر إليه علماء النفس كمثل أعلى لانضباط العلم وتقدمه .

كذلك مجموعة العلماء الذين اهتموا بدراسة سلوك الحيوان كانوا فى الواقع يطبقون قواعد "الإجرائية" ، وكذلك السلوكيون من أتباع واطسون ، وبالمثل كان سكنر ، وذلك من قبل أن يقدمها بريدجمان كتيار له معالمه فى عملية التنظير العلمى [٢١] .

٢ - للتيسير على جمهرة علماء النفس فى مهمتهم أن يتبنوا "الإجرائية" كطريق منهجى قويم حاول ستيفنز أن يستخلص الخصائص الإيجابية للإجرائية ،

أى ما تفعله ، كما حاول أن يستخلص خصائصها السلبية ، أى مالا تفعله .

وجاءت القائمة الإيجابية على النحو الآتى :

أ - تحاول الإجرائية اختزال جميع القضايا التى تقال عن الظواهر (وتسمى القضايا العملية)* بأن تردها إلى مفردات بسيطة تحوز اتفاق الجميع . وهذا محك اجتماعى .

ب - تقتصر الإجرائية على معالجة الأحداث العامة . أما الخبرات الخاصة فمستبعدة .

جـ - تقتصر الإجرائية على تناول "الآخر" ، شخصا كان أو حيوانا ، ولا تتناول المجرب نفسه .

د - ومع ذلك فيمكن للمجرب أن ينظر فى بعض ما يحدث بداخله ، ولكن على أن يتعامل مع نفسه كأنه "آخر" ، فلا يقبل باسم العلم إلا ما يمكن إطلاع الآخر عليه ، ويسقط ما هو خصوصى .

هـ - الإجرائية لا تعالج إلا القضايا التى يمكن اختبار صدقها أو زيفها حسب الطلب وذلك باللجوء إلى عمليات بعينها .

و - التمييز ** هو العملية الأساسية فى العلم . وكل مشاهدة هى فى أساسها تمييزية .

ز - يحتفظ العالِمُ الإجرائى بتفرقة واضحة فى تفكيره بين القضايا العملية والقضايا الشكلية *** ، حتى يتحاشى خلطا لا آخر له .

* empirical propositions.
** discrimination.
*** formal propositions.

وجاءت القائمة السلبية على النحو الآتى :

أ - الإجرائية ليست مدرسة جديدة فى علم النفس . الإجرائية أسلوب .

ب - وهى ليست مجموعة من القواعد لإجراء التجارب .

جـ - ولا هى حائل يحول دون التأمل والتنظير .

د - ومع ذلك فهى لا تقدم ضمانا للاتفاق بين الجميع .

هـ - والإجرائية ليست "الوضعية الخبرية" * التى قدمها ماخ .

و - كما أنها ليست السلوكية التى تستبعد الصور الذهنية أو أى معطيات أخرى . فجميع الكيانات الذهنية يمكن إدخالها فى الاعتبار ولكن من خلال العمليات اللازمة لمشاهدتها .

ز - والإجرائية ليست نوعا من "الواحدية" ** .

ح - ولا هى نوع من الثنائية .

ط - ولا هى تعددية *** .

على ضوء هذه البنود حاول ستيفنز أن يسهّل على زملائه مهمة تبنى الإجرائية التى كان يدعوهم إليها (٢٢) .

٣ - مع بداية الثلاثينيات ساد توجه معين فى علم النفس لم يستوح مباشرة تيار الإجرائية كما قدمه بريدجمان ، ولكنه استوحى الخلفية الفلسفية التى تستوعبه ، وأعنى بها الوضعية المنطقية . تمثل هذا التيار أول ما تمثل فى جهود كلارك هل C. Hull التنظيرية . وقد عُرف هذا العالم بدفاعه عن

* experiential positivism.
** monism.
*** pluralism.

المنهج الفرضى الاستدلالى * فى بناء النظرية [٢٣] . وانخرط فى هذا التيار بعد هل عدد من علماء النفس من أشهرهم هانز أيزنك H. Eysenck وكينيث سپنس K. Spense . وفى هذا الإطار سار تعريف المفاهيم فى اتجاه يختلف بعض الشئ عن الصورة التى ارتبطت باسم بريدجمان كما قدمه فى سنة ١٩٢٧ . فالإطار الجديد يستوجب التفرقة بين نوعين من المتغيرات : (أ) متغيرات طرفية ، وتقع تحتها المتغيرات المستقلة ، والمتغيرات التابعة . (ب) وفى المقابل متغيرات وسيطة ، وهى التى تقع بين المستقلة والتابعة . ويستلزم الإطار أن يلتزم الباحث بما يشبه قيد الإجرائية بالنسبة لتعريف المتغيرات الطرفية ، أما بالنسبة للمتغيرات الوسيطة فشرط الإجرائية فى التعريف غير ملزم [٢٤] . مثال ذلك : المتغير المستقل فى إحدى التجارب هو عدد من الكلمات يلقى على مسمع من شخص (المتطوع للتجربة) ، والمتغير التابع الذى نرصده هو حجم التسميع . فى هذه التجربة يجب علينا أن نحدد كل ما يمكن من إجراءات لتعريف المنبّه (الذى هو الكلمات) ، كما يجب تحديد الإجراءات اللازمة للتحديد التام لاستجابة التسميع . أما المتغيرات المتوسطة بين هذين الطرفين ، كأن نتكلم عن "مرحلة للتسجيل" و "مرحلة للتخزين" و مرحلة "للاستعادة" ... الخ فالشرط الرئيسى بالنسبة لها هو أن تسمح كسلسلة من الحلقات المترابطة بالوصول إلى صياغة علاقة كمية منتظمة بين المتغير المستقل فى البداية والمتغير التابع فى النهاية . فإذا سمحت بتحقق هذا الشرط اعتبرت (فى مجموعها) محدَّدة بما فيه الكفاية ولا يُشترط أن تَنفرد كل حلقة بتعريف إجرائى خاص بها .

* hypothetico - deductive method.

٤ - ندوة سنة ١٩٤٥

فى سنة ١٩٤٥ دعت مجلة Psychological Review (إحدى الدوريات الرئيسية التى تصدر عن الجمعية الأمريكية لعلم النفس) إلى إقامة ندوة تحت رعايتها حول موضوع الإجرائية . وقد وضع رئيس التحرير لانجفيلد H. S. Langfeld أحد عشر سؤالا تتناول ما اعتبره مواطن التعمق التى تحتاج إلى إيضاح فيما يتعلق بالإجرائية . وقد وجه هذه الأسئلة إلى ستة من أهم الأسماء التى شاركت فى تيار الجدل الذى دار حول الموضوع فى الثلاثينيات ، هؤلاء هم : بورنج ، وبريدجمان نفسه ، وفايجل ، وهارولد إيزرائيل H. E. Israel ، وبرات C. Pratt ، وسكنر . وفيما يلى نص الأسئلة :

١ - (أ) ما هو الغرض من التعريفات الإجرائية ؟
ومتى يلزم اللجوء إليها ؟
(ب) من الناحية المنطقية قد تقوم التعريفات الإجرائية كخطوات تراجعية لا آخر لها . فكيف يمكن الحد من هذا التراجع أثناء الممارسة العلمية ؟

٢ - إذا ما حدث أن عُرِّف المفهوم الواحد عن طريق عمليتين أو إجراءين ، فهل يجب القول عندئذ إننا بصدد مفهومين لا مفهوم واحد؟

٣ - (أ) هل الإجراءات الافتراضية التى يستحيل تنفيذها فيزيقيا بالأساليب المتاحة ، هل لهذه الإجراءات قيمة علمية ؟
(ب) هل توجد أية فائدة للإجراءات الافتراضية التى من شأنها أن تعرّف مفاهيم لا وجود لها فى الوقت الحاضر (مثال ذلك

تعريف لون لا نراه) ؟

(جـ) هل توجد أية فائدة لإجراءات افتراضية لا يمكن أداؤها (مثال ذلك مفهوم اللانهاية) ؟

٤ - هل الخبرة مفهوم صالح للتعريف الإجرائى ؟

٥ - هل توجد إجراءات جيدة وأخرى سيئة علميا ، وكيف يكون تقويم الإجراءات إذا كانت تتفاوت فى قيمتها ؟

٦ - هل تزيد الإجرائية على أن تكون تأكيدا مصقولا ومجدَّدا للمنهج التجريبى (كما سبق وأن فهمه جاليليو ، بل وأرشميدس) ؟

٧ - هل يلزم الإجرائيين من بين علماء النفس أن يزيحوا التنظير من أى نوع كان ليلحقوه بالميتافيزيقا ؟

٨ - ما معنى الكلام عن تحسين بعض الاختبارات أو مراجعتها إذا لم تكن هناك محكات خارج أسلوب الاختبار الذى وقع عليه الاختيار؟

٩ - هل كل التعريفات المشروعة علميا إجرائية ؟

١٠ - ما هو التعريف ، إجرائيا كان أو غير إجرائى .

١١ - هل يمكن تحديد هوية ظاهرة ما ، أو تعريف خصائصها فى حدود الأحداث (أى الإجراءات) التى تستحدث الظاهرة ، أو تترتب عليها ؟

تلك كانت الأسئلة . وجدير بالذكر أن الإجابات عليها جاءت متباينة إلى حد كبير . وقد علَّق روجرز T. B. Rogers على هذه الحقيقة التى فاجأت الكثيرين تعليقا جاء متأخرا ما يقرب من خمسة وأربعين عاما ، قال كانت هناك أصناف متعددة من الإجرائية طوال الثلاثينيات والأربعينيات [٢٥] .

تبرؤ بريدجمان من الإجرائية بعد ذلك

بقى بريدجمان شاهدا عن قرب لما يجرى بين علماء النفس رغم انشغاله بأمور تخصصه فى مجال فيزيقا الضغوط العالية . ويبدو أن ميوله الفلسفية كانت هى السبب فى إبقائه على هذه الصلة . ولكن يبدو أن النتائج التى أسفرت عنها ندوة سنة ١٩٤٥ كانت صادمة له بما فيه الكفاية ومن ثم فقد أعلن فى سنة ١٩٥٤ فى مقال نشر فى مجلة Scientific Monthly تبرؤه من الإجرائية . إذ قال ما نصه : "أشعر كأنى خلقت فرانكنشتاين ، ومن المؤكد أن أمره قد خرج من يدى . إنى أمقت كلمة "الإجرائية" إذ تبدو منطوية على عقيدة جامدة ..." .

كذلك أعلن عدد من كبار علماء النفس ، فى أواخر الخمسينيات انصرافهم عنها كاستراتيچية بحثية فيما يتعلق بتعريف المفاهيم . وفى مقدمة هؤلاء إدوارد تولمان ، وإيجون برونچفيك E. Brunswick ، وريموند كاتل R. B. Cattell ، وإدوين جوثرى E. Guthrie ، ونيل ميللر N. Miller . وقد أورد إعلانهم هذا سيجموند كوش S. Koch فى دراسته التى أجراها بتكليف من الجمعية الأمريكية لعلم النفس ، وأكمل نشرها سنة ١٩٥٩ بعنوان : Psychology: A study of a science .

التمادى فى الدعوة للإجرائية

نشير بمفهوم التمادى * إلى ظاهرة سلوكية مؤداها استمرار صدور سلوك معين عن الكائن رغم انقضاء المبررات الموضوعية لصدور هذا السلوك أصلا . وهذا بالضبط ما نشهده حتى الآن بشأن الدعوة للإجرائية فى كتابات النسبة الغالبة

* perseveration.

مـن المشتغلين بعلـم النفس فـى مصر وفـى الخارج . ومـن أمثال هؤلاء أندروود B. J. Underwood وباكراك A. J. Bachrach ، وكيرلنجر F. N. Kerlinger ، وكريستينسن L. B. Christensen ، وجريجورى كمبل G. Kimble (٣٦) . وفى رأينا أن سببا رئيسيا وراء هذا التمادى هو انصراف جمهرة علماء النفس (محليا وعالميا) عن الاطلاع المتأنى على تاريخ علمهم وتمثُّل دروسه ، مع نقص ملحوظ فى التدريب على الفكر الفلسفى بوجه عام ، وعلى المنطق بوجه خاص ، مع ميل عام (لا يخطئه الراصد) إلى الاتباعية على حساب الإبداعية بين أعداد كبيرة من المشتغلين بعلم النفس .

محور الخطأ فى تاريخ علم النفس مع الإجرائية

يبدو للمدقق فى تاريخ تعامل علماء النفس مع دعوى الإجرائية أن هذا التاريخ مر بعدة مراحل ؛ فهناك أولا مرحلة الاكتشاف المبكر ، وذلك فى أوائل الثلاثينيات عند بدء التعارف بين مجموعة هارفارد وبريدجمان بوساطة فايجل . ثم هناك مرحلة اشتعال الحماس فى أواخر الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات ، ومع اشتعال الحماس وكثرة الكتابات بدأت المسألة تتكشف عن خلافات لا يمكن تجاهلها مما دعا إلى إقامة الندوة التاريخية الحاسمة فى سنة ١٩٤٥ ، وهى الندوة التى أوضحت أن الخلافات أعمق من أن تساعد على اعتبار "الإجرائية" إشعاعا يضئ الطريق أمام الباحثين . ونظرا لأن علماء النفس لم يجدوا أمامهم بديلا على درجة معقولة من التبلور يتحولون إليه بأسئلتهم فقد بقيت الإجرائية معهم ، شعارا يخايلهم دون أن يترتب عليه برنامج عمل محدَّد المعالم . هذا عن المراحل . وقد انطوت هذه الرحلة على أخطاء متعددة . تدور جميعا حول التقبل غير النقدى لنموذج بعينه من التحليل النظرى للتفكير العلمى قدمه صاحبه فى وقت مبكر من مسيرته العلمية ،

(سنة ١٩٢٧) ثم لم يتوقف عن إدخال مزيد من التعديلات عليه حتى أوائل الستينيات ، لكن جمهرة علماء النفس (لأسباب بشرية لا آخر لها) لم يكتفوا بالتقبل غير النقدى الذى بدأوا به بل جمعوا إلى ذلك التوقف عند النموذج فى صورته المبكرة غير الناضجة ولم يتابعوا ما صدر عن بريدجمان نفسه من كتابات لاحقة مليئة بالتعديلات .

الطريق إلى تصويب المسيرة

قبل أن نختتم هذا المقال نرى لزاما علينا أن نشير إلى ما نتوسم أن يكون بداية الطريق السليم إلى تعريف المفاهيم السيكولوچية ، وسوف نكتفى بتحديد هذه البداية فى هذا المقام .

أ - نقطة البدء تتمثل فى رفض القضية التى قررها بريدجمان بقوله "إن المفهوم مرادف لمجموعة الإجراءات المتعلقة به" . وكذلك لابد من رفض القضية المناظرة التى قالها بعض علماء النفس ، "إن المقصود بالذكاء هو ما تقيسه مقاييس الذكاء" .

ب - مع هذا الرفض ينبغى أن يكون واضحا أن مفهوم الذكاء (وكذا مفاهيم سيكولوچية أخرى مماثلة) أوسع (أو أشمل) من إجراءات قياسه . وإلا فكيف نفهم الإجراءات الدائبة فى السبيل إلى تحسين المقاييس المتوفرة لدينا؟ لابد أن يكون فى الذهن "بواقى من المفهوم" لم تتوصل مقاييسنا إلى الإمساك بها .

جـ - هذه "البواقى" ينبغى الحفاظ على توضيحها أمام ناظرينا ، لأنها هى مربط الفرس فيما يتعلق باستمرار تقدم العلم . هذا صحيح لا بالنسبة لمفهوم الذكاء فحسب ، ولكن بالنسبة لمعظم المفاهيم التى نتعامل بها فى علمنا .

د - رغم الاقتناع المبدئى بما يمكن أن نسميه وحدة الفكر العلمى ، فقد يكون خطأ قاتلا أن يستمد علماء النفس نموذج تقدم يحذون حذوه من مسيرة العلوم الطبيعية . وقد لا يكون هذا خطأ مرحليا ولكنه خطأ استراتيچى .

هـ - إن الإبقاء على خط التمادى فى الإشادة "بالإجرائية" ينطوى على ضرر بالغ بعملية التفكير العلمى نفسها كما يقوم بها علماء النفس إذ يمارسون علمهم . وأبسط ما يقال فى هذا الصدد إن إطلاق الشعار يعطل التوجه النقدى نحوه ، ويوهم مردّديه ومتلقيه بأن مسألة الشروط الإپستمولوچية اللازمة لضمان كفاءة المفاهيم مسألة محلولة وما عليهم إلا أن يمتثلوا لمقتضيات الحل .

و - يبدو إن أحد الواجبات التاريخية الملقاة على عاتق أساتذة الفلسفة ، وعلماء النفس على حد سواء واجب النظر فى حقيقة العلاقة بين العلم وفلسفة العلم ، هل ينتظر من فلسفة العلم أن تشرّع للعلم ، أم تكون مهمتها هى أن تتحرى ما يفعله العلم . وقد يكون من المفيد هنا أن ننظر فى حقيقة العلاقة بين الإبداع الفنى والنقد الفنى (أو فلسفة الجمال) لا لنحاكى هذه العلاقة ولكن لنستخلص بعض الدروس .

ز - هل صحيح أن الوضعية المنطقية تصلح قاعدة عريضة لفلسفة العلم ؟ هذه الإشارات السبع ، فيما نتصور ، قد تكون بداية الطريق إلى صياغة الحل المقنع لمشكلة تعريف المفاهيم فى علم النفس .

المراجع

١ - Brodbeck, M. The nature and function of the philosophy of science, in *Readings in the philosophy of science*, New York: Appleton-Century-Crofts, 1953, 3-7.

٢ - English, H. B. & English, A. C. *A comprehensive dictionary of psychological & psychoanalytical terms*, New York: Longmans 1958.

٣ - MacCorquodale, K. & Meehl, P. E. Hypothetical constructs and intervening variables, *Readings in the philosophy of science*, New York: Appleton - Century - Crofts, 1953, 596-611.

٤ - Lewin, K. *A dynamic theory of personality*, New York: McGraw-Hill, 1935, 194-238.

٥ - Kounin, J. S. Intellectual development and rigidity, in *Child behavior and development* R. G. Barker, J. S. Kounin & H. F. Wright eds., New York: McGraw-Hill, 1943, 179-197.

٦ - Ainsworth, L. H. A study of rigidity, Ph. D. thesis, London University, 1953.

٧ - Fisher, S. Patterns of personality rigidity and some of their determinants, *Psychol. Monogr.* 1950, 64/1, 1-48.

Fisher, S. & Fisher, R. L. Application of rigidity principles to the measurement of personality disturbance, *J. Personality*, 1955, 24/1, 86-93.

٨ - French, E. G. Interrelation among some measures of rigidity under stress and nonstress conditions, *J. abn. soc. Psychol.*, 1955, 51/1, 114-117.

٩ - Forster, N. C., Vinake, W. E. & Digman, J. M. Flexibility and rigidity in a variety of problem situations, *J. abn. soc. Psychol.*, 1955, 50/2, 211-216.

١٠ - Goodstein, L. D. Interllectual rigidity and social attitudes, *J. abn. soc.* Psychol., 1953, 48/3, 345-353.

١١ - Blumer, H. Science without concepts, *Amer. J. Soc.*, 1931, 36/4.

سويف (مصطفى) مشكلة المفاهيم فى علم النفس الاجتماعى ، *الكتاب السنوى فى علم النفس* ، ١٩٥٤ ، ٢٢٢ - ٢٣٢ .

١٢ - Leach, P. J. A critical study of the literature concerning rigidity, in *Thought and Personality* P. B. Warr ed., England: Penguin Books, 1970.

Nigniewitzky, R. D. A statistical study of rigidity as a personality variable, M. A. thesis, University of London, 1955.

١٣ - Comrey, A. L. Common methodological problems in factor analytic studies, *J. Consult. Clin. Psychol.*, 1978, 46/4, 648-659.

Thomson, G. H. *The factorial analysis of human ability*, London: University of London Pr., 5th ed. 1951.

١٤ - Asimov, I. *The new intelligent man's guide to science*, London: Nelson, 1965. p. 810.

١٥ - Ibid.

١٦ - Brodbeck, op. cit.

١٧ - Bridgman, op. cit.

١٨ - Ibid.

١٩ - Boring, E. *A history of experimental psychology*, New York: Appleton-Century-Crofts, 1957.

Bridgman, P. W. The logic of modern physics, (originally published as chapter 1 of a book carrying the same title), in *Readings in the philosophy of science* H. Feigl & M. Brodbeck eds. New-York: Appleton-Century-Crofts, 1953, 34-46.

٢٠ - Boring, op. cit., p. 653.

٢١ - Ibid, p. 655.

٢٢ - Ibid, p. 658.

٢٣ - Hilgard E. *Theories of learning*, New York: Appleton-Century-Crofts, 2nd ed., 1956. p. 121.

Koch, S. Psychology's Bridgman vs. Bridgman's Bridgman, *Theory & Psychology*, 1992, 2/3, 261-290.

٢٤ - Spence, K. W. The postulates and methods of behaviorism, in *Readings in the philosophy of science*, New York: Appleton-Century-Crofts 1953, 571-584.

٢٥ - Green, C. D. Of immortal mythological beasts, *Theory & Psychology*, 1992, 2/3, 291-320.

٢٦ - Ibid.

Abstrect

DEFINING PSYCHOLOGICAL CONCEPTS: A BORDERLINE PROBLEM BETWEEN PSYCHOLOGY AND PHILOSOPHY

M. I. Soueif

The way to define psychological concepts is a thorny problem due to a number of factors main among which are the following:
(a) the inherent complexity of psychological phenomena.
(b) the heterogeneity of concepts (already in the use) regarding the roles they play in theoretical structures, let alone their ontological connotations.

A brief historical overview of the way the concept of "rigidity" was coined around the mid-thirties, and utilized by inreasing numbers of psychologists along the fourties and fifties, ending up with conflicting rather than cumulative results, is presented as only one of many such examples which plague the history of modern psychology. It is the contention of the present writer that this state of affairs can be considerably improved by paying more heed to the problem of how to define research concepts.

Operationism stands as a conspicuous chapter in the march of psychological research during the thirties and fourties. The way P. Bridgman presented operationism in the "Logic of modern physics" was hailed by many psychologists as procuring the remedy they needed. About mid-fourties some sort of disillusionment had been growing concerning the adequacy of operationism as guide to solving the problem of defining the concepts. The symposium held by "The Psychological Review" in 1945 added much weight to the disillusionment prodding psychologists to discard operationism and look afresh for a solution that could be tailor-made to suit psychological conceptualization. A number of questions thought to mark the road to working out the required solution are suggested.

فورتس ، ماير (١٩٠٦-١٩٨٣)

Fortes, Meyer (1906-1983)

احمد ابو زيد *

ماير فورتس (١٩٠٦-١٩٨٣) من الرواد الأوائل الذين أرسوا قواعد البحث الأنثربولوچى فى المجتمعات القبلية فى الثلاثينات من هذا القرن . وقد ركز كل اهتمامه على غرب أفريقيا وبالذات على قبائل الأشانتى Ashante والتالنزى Tallensi فى غانا .

ولد فورتس من أبوين يهوديين مهاجرين فى الخامس والعشرين من أبريل عام ١٩٠٦ فى مدينة بريتستاون Britistown فى مقاطعة الكاب بجنوب أفريقيا ، وتعرض هناك لعدد من التيارات والمؤثرات المختلفة . وتلقى تعليمه فى "كلية جنوب أفريقيا" ثم فى جامعة كيبتاون Capetown حيث درس الأدب الإنجليزى وعلم النفس ، وذلك قبل أن يذهب إلى لندن لمواصلة دراسته العليا فى علم النفس . وهناك قام ببعض البحوث الأساسية حول تأثير الثقافة والتعليم فى اختبارات الذكاء فى عدد من الثقافات ، وكان هذا هو موضوع رسالته للدكتوراه ، كما أجرى فى أوائل الثلاثينات أيضا عددا من البحوث الإكلينيكية حول جُناح الأحداث

* أستاذ الأنثربولوچيا ، كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والثلاثون ، العدد الأول ، يناير ١٩٩٤ .

وانحرافات المراهقين فى شرق لندن وعلاقة ذلك بوضع وترتيب الحدث الجانح بين إخوته ، وتمت هذه البحوث تحت إشراف عالم التحليل النفسى ايمانويل ميللر Emmanuel Miller . وقد اعتمد فورتس على المادة العلمية التى جمعها فى كتابة عدد من المقالات عن ذكاء الشباب فى شرق لندن . وأدت به هذه الدراسات والبحوث إلى إدراك أهمية ومغزى وصدق ما أصبح يعرف فيما بعد باسم (الثقافة الفرعية الإجرامية) . وكان ذلك أحد المؤثرات التى ساعدت على توجيهه نحو دراسة الأنثربولوچيا الاجتماعية باعتبارها العلم الذى يهتم بدراسة المواقف الاجتماعية فى الثقافات المختلفة .

فى ذلك الوقت ، أى فى أوائل الثلاثينات ، كان مالينوفسكى فى مدرسة لندن للاقتصاد London School of Economics يعمل على نشر الانثربولوچيا وتطوير البحوث الحقلية فى مختلف المجتمعات والثقافات بما فى ذلك المجتمعات الافريقية . وكان يشجع الباحثين الشبان من مختلف التخصصات على الالتفاف حوله وحضور حلقات البحث التى يعقدها ويعمل على إعدادهم إعدادا أنثربولوچيا على اعتبار أن هذا التنوع فى التخصصات من شأنه أن يثرى الدراسات الأنثربولوچية ذاتها فى آخر الأمر . وقد دعا فورتس لحضور تلك الحلقات الدراسية الأنثربولوچية نظرا لتخصصه فى علم النفس وبناء على ماسمعه عنه وعن إنجازاته فى البحوث التى كان يجريها فى لندن . وفى تلك الاجتماعات التقى فورتس بعدد من الباحثين الممتازين من أمثال ايفانز پريتشارد وريموند فيرث ونادل وشاپيرا وغيرهم من الباحثين الذين أصبحوا فيما بعد أساتذة والذين قاموا بتغيير اتجاهات البحث الأنثربولوچى بعد وفاة مالينوفسكى وراد كليف براون وهما الأستاذان اللذان كانا يسيطران على أقدار الأنثربولوچيا وعلى مسارها فى الثلاثينات والأربعينات . ثم قام الأستاذ سليجمان Seligman بإرسال فورتس -

كزميل فى المعهد الإفريقى الدولى – إلى غانا للقيام ببعض البحوث الميدانية ذات الطابع السيكولوچى . ومن هنا كانت كتابات فورتس المبكرة تتجه اتجاها سيكولوچيا واضحا كما هو الحال فى دراساته عام ١٩٣٨ فى مجال علم النفس التنموى والتربوى . إلا أن تأثير زملائه من الأنثربولوچيين وبخاصة ايڤانز بريتشارد وفيرث وشاپيرا كان من القوة بحيث بدأ يتجه تدريجيا نحو الأنثربولوچيا الاجتماعية ودراسة النظم الاجتماعية والثقافية حتى خضع أخيرا وبشكل مباشر لتأثير رادكليف براون . ومع أنه كان يرتبط فى بداية الأمر بمالينوفسكى فإن تأثير رادكليف براون كان أوضح وأعمق وأكثر استمرارا لدرجة أن هناك من يعتبره خير من يعبر تعبيرا صادقا وعميقا عن آراء الأستاذ وأنه الشارح والمفسر الحقيقى لأفكاره .

ولقد صحبته زوجته الأولى سونيا دونن Sonia Donen فى رحلته الأولى إلى التالنزى وقاما معا ببعض الدراسات الهامة عن الاقتصاد المنزلى هناك . ثم ماتت سونيا عام ١٩٥٦ وتزوج بعد ذلك عام ١٩٦٠ من الدكتورة دوريس (ماير) وهى أمريكية متخصصة فى التحليل النفسى وعاد معها إلى التالنزى مرة ثانية ، عام ١٩٦٠ أى بعد خمسة وعشرين عاما من زيارته الأولى ، واشتركا معا فى دراسة أثر التغيرات الاجتماعية والثقافية فى ظهور الاضطرابات العقلية ، وقاما بدراسة حالات الشيزوفرنيا التى ظهرت بين تلك القبائل لأول مرة فى تاريخها .

ولكن شهرة فورتس وظهور اسمه كأحد الأعلام فى الأنثربولوچيا الاجتماعية يرجع الفضل فيها إلى كتابيه الأساسيين عن *"ديناميات التنظيم العشائرى عند التالنزى* *"The Dynamics of Clanship among the Tallensi* الذى نشر عام ١٩٤٥ و *"شبكة نظام القرابة عند التالنزى* *"The Web of Kinship among the Tallensi* الذى صدر عام ١٩٤٩ . وقد تأخر نشر

الكتابين بسبب الحرب العالمية الثانية إذ كان فورتس يعمل أثناءها فى المخابرات البريطانية فى غرب افريقيا . وكان لهذين الكتابين تأثير واضح وقوى وساعدا مع أعمال ايفانز بريتشارد على توجيه مسار الأنثربولوچيا وتحديد اتجاهاتها لسنوات طويلة تالية . وقد ظل الاهتمام بموضوع القرابة والتنظيم السياسى والعلاقة بينهما ملازما له طيلة حياته إلى جانب انشغاله بدراسة الدين . وتبلور هذا الاهتمام أخيرا فى كتابه الممتاز "*القرابة والنظام الاجتماعى Kinship and the Social Order*" الذى نشر عام ١٩٦٩ ، وهو نسخة منقحة من سلسلة "محاضرات لويس مورجان التذكارية" التى كان ألقاها عام ١٩٦٣ فى جامعة روشستر . والظاهر أن اهتمامه بدراسة الأنساق الدينية كان يكمن وراء دراساته الأخرى طيلة الوقت ؛ إذ ظهرت بوادره فى المقدمة التى كتبها هو وايفانز بريتشارد لكتاب "*الأنساق السياسية فى افريقيا African Political Systems*" كما أن العلاقة بين الدين والأخلاق كانت تثير خياله دائما وتتدخل فى أعماله الأخرى عن القرابة والأنساق السياسية . ومع ذلك وعلى الرغم من أن بعض كتاباته عن الدين وبالذات عن الشعائر الدينية لدى التالنزى ظهرت فى وقت مبكر نسبيا (فى الثلاثينات) فإنه لم يخصص كتابا كاملاً لذلك الموضوع إلا فى أواخر الخمسينات وذلك فى محاضرة فريزر التذكارية التى ألقاها عام ١٩٥٧ عن "أوديبوس وأيوب فى ديانات غرب افريقيا "Oedipus and Job in West African Religion" وهى المحاضرة التى ظهرت فى شكل كتاب ظهر عام ١٩٥٩ . ولكن يبقى بعد هذا كله أن أهم إسهاماته كانت فى مجال القرابة والسياسة . وقد لاحظ أن الأنساق عند التالنزى تترجم دائما فى حدود وألفاظ ومصطلحات القرابة ، وهو وضع نجد له مثيلا عند كثير من قبائل افريقيا كما هو الحال عند النوير الذين درسهم ايفانز بريتشارد . فأكثر المجالات أهمية فى حياة تلك القبائل هو مجال العائلة بما يتضمنه من قواعد

أخلاقية ، ومجال السياسة بكل مايتضمنه من أوامر وقواعد قانونية . وقد تتعارض هاتان المجموعتان أو الفئتان من القواعد فى بعض الأحيان ولكنهما رغم ذلك متكاملتان وتعملان معا على تحقيق التوازن فى المجتمع .

وعلى الرغم من أن فورتس ينتمى بوجه عام إلى التقليد البريطانى السائد فى الأنثربولوچيا الاجتماعية وهو الاتجاه البنائى الوظيفى ، فإنه ينفرد عن غيره من أتباع هذه المدرسة بعدد من الأمور الهامة . *وأول* هذه الأمور هو اهتمامه بدراسة العمليات السيكولوچية ومحاولة تطبيق نظريات التحليل النفسى على النظم الاجتماعية بحيث تقوم كل تحليلاته للنظم الاجتماعية على أساس سيكولوچى . وهو متأثر فى ذلك بغير شك بإعداده العلمى وتخصصه المبكر فى علم النفس . وقد ازداد هذا الاتجاه وضوحاً فى أواخر حياته وبخاصة حين كان يتعرض لدراسة المعتقدات الدينية والمعايير والمحكات الثقافية . ويرى معظم مؤرخى الفكر الأنثربولوچى أن اهتمام فورتس بجناح الأحداث وبالعمليات السيكولوچية راجع إلى تجربته الذاتية باعتباره هو الأبن الأول فى العائلة . كما أن دراسته لترتيب الإخوة حسب مولدهم وأثر ذلك فى علاقاتهم وسلوكهم داخل الأسرة كان له أكبر الأثر فى اتجاهه نحو التحليل النفسى . وكثير من مقالاته يعكس هذا الاتجاه كما هو الشأن فى مقاله عن "المولود الأول The First Born" الذى نشر عام ١٩٧٤ وكذلك دراسته عن "العرف والضمير من منظور أنثربولوچى" التى نشرت عام ١٩٧٧ وذلك فضلا عن كتابه "*أوديبوس وأيوب فى ديانات غرب أفريقيا*" .

الأمر الثانى هو أنه على خلاف أتباع المدرسة البريطانية كان يعطى أهمية كبرى للمعلومات الرقمية والكمية ويرى أن الوصف الكيفى للظواهر الاجتماعية والثقافية لايكفى فى حد ذاته لقياس حجم الظاهرة ، وأن كثيرا جدا من الظواهر الاجتماعية لن يمكن فهمها إلا فى ضوء التحليل الكمى . وخير مثال لذلك هو نظام

المهر أو "ثمن العروس" فكل الشعائر والمراسيم التى تصاحب الاتفاق على المهر ومقداره وتسليم المهر ذاته يكفى فيها الوصف السردى . ولكن لابد من الالتجاء إلى الدراسة الكمية لمعرفة مقدار المهر ومن الذى يسهم فى دفعه ومدى إسهام كل فرد أو جماعة فيه وطريقة توزيعه وما إلى ذلك . وهذه أمور كثيرا ما يغفلها الأنثربولوچيون البنائيون الوظيفيون .

الأمر الثالث هو أن بعض دراساته تخرج عن نطاق التحليل الاستاتيكى للظواهر والنظم وإن لم تنحرف تماما نحو التحليل الديناميكى بالمعنى الدقيق للكلمة . وقد ظهر هذا واضحا فى دراساته للعلاقات القائمة داخل الجماعات الأسرية أو "المنزلية" حيث يرى أن أشكال هذه الجماعات ، فى أى مجتمع محلى وفى أى فترة زمنية محدودة إنما تمثل مراحل مختلفة فيما يسمى "بالدورة التطورية" لهذه الجماعات . وتتمثل هذه الدورة التطورية أولا فى تكوين الجماعة الأسرية أو الوحدة المنزلية ثم فى تضخم هذه الوحدة وامتدادها واتساع نطاقها ثم أخيرا تفرقها وتشتتها ، وهكذا . فهى دورة تكرارية بالضرورة . وينقسم الأفراد داخل هذه الدورة إلى أجيال متقابلة يقوم بينهم نوع من التعارض أو التنافس الذى لايمنع من قيام وحدة وتكامل بينهم ، كما هو الحال فى التقابل بين الأب والإبن ، وهو تقابل يفسره فورتس فى ضوء عقدة أوديب . ويعطى فورتس اهتماما خاصا للإبن الأكبر لأن ولادته تمثل مرحلة حاسمة بالنسبة للأب ، اذ أنها تجعل منه (أبا) لأول مرة ، وهى خطوة هامة فى طريق الوصول إلى مرتبة الأسلاف .

ولم يكن فورتس من أصحاب النظريات بالمعنى الدقيق لكلمة نظرية ولكنه ظل طيلة حياته عالما إثنوجرافيا يجيد إلى أبعد حد الملاحظة والوصف والربط بين الظواهر والتحليل الدقيق للعلاقات والبحث عن العمليات السيكولوچية الكامنة وراء ذلك وكان يحاول دائما الارتباط بالمادة الإثنوجرافية وقلما كان يلجأ إلى الصياغة

النظرية المجردة وإن كانت تصدر عنه أحيانا بعض الأحكام العامة التى لاترقى إلى مستوى النظرية . كذلك لم يكن يهتم كثيرا بمسألة المنهج ومعالجة المشكلات المنهجية ، وهو نفسه يقول إن غريزته كانت "تنأى به عن المناقشات المنهجية الميتودولوچية" . وقد أسهمت انجازاته كإثنوجرافى إسهاما كبيرا فى تحديد التوزع القبلى فى غرب افريقيا لدرجة أنه يمكن القول - حسب تعبير بارنز Barnes - إنه وضع خريطة إثنوجرافية لذلك الجزء من القارة .

ولقد شغل فورتس كرسى ويليام وايز William Wyse للأنثربولوچيا الاجتماعية بجامعة كيمبردج فى الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٣ ، وذلك بعد أن كان تولى التدريس من قبل فى جامعتى لندن وغانا ثم جامعة اكسفورد تحت رئاسة راد كليف براون . وقد انتخب فورتس زميلا بالأكاديمية البريطانية F. B. A عام ١٩٦٧ ، ثم توفى فى السابع والعشرين من يناير ١٩٨٣ بعد أن أشرف على إعداد أجيال من الأنثربولوچيين الذين يتولون من بعده التدريس فى كيمبردج وغيرها من الجامعات البريطانية والأجنبية ، وذلك إلى جانب الأعداد الكبيرة من تلاميذه غير المباشرين الذين تتلمذوا عليه عن طريق كتبه ومقالاته .

اهم اعماله

1938, "Social and Psychological Aspects of Education in Taleland", *Africa 11*, No. 4.

1938, Fortes and Evans-Pritchard (eds.), *African Political Systems*, Oxford Univ. Press.

1945, *The Dynamics of Clanship among the Tallensi*, O.U.P.

1949, *The Web of Kinship among the Tallensi*, O.U.P.

1959, *Oedipus and Job in West African Religion*, Cambridge U.P.

1969, *Kinship and the Social Order; The Legacy of Lewis Henry*

Morgan , Chicago, Aldine.

1970, *Time and Social Structure and Other Essays*, London, Athlone Press.

مراجع مختارة

Kuper, Adam; *Anthropologists and Anthropology* , Penguin, 1973.

Leach, Edmund R., *Rethinking Anthropology* , Humanities Press, N.Y.

موس ، مارسل (١٩٨٢-١٩٥٠)

Mauss, Marcel (1872-1950)

احمد ابو زيد *

يصف بعض مؤرخي الفكر الاجتماعي مارسل موس بأنه "الأنا الآخر" لإميل دوركايم نظرا للعلاقات الوثيقة التي كانت تربط بينهما . فمارسل موس هو ابن أخت إميل دوركايم وخليفته في رئاسة المدرسة الدوركايمية في علم الاجتماع وفي تحرير مجلة (*حولية علم الاجتماع L'Anneé sociologique*) والمشرف على تنفيذ الجوانب الثقافية والعلمية في وصيته بعد وفاته عام ١٩١٧ ، وذلك إلى جانب المساعدات الفعالة التي كان يقدمها لدوركايم في كل دراساته وكتاباته ، لدرجة أن البعض يذهبون إلى حد القول بأن موس كان العقل المفكر الذي يختفي وراء كل أعمال دوركايم ، وبخاصة كتابه الشهير عن "*الانتحار Le Suicide*" . والمؤكد هو أن ثمة قدرا كبيرا من تفاعل آراء الاثنين وتداخلها وإن كان موس خرج على تعاليم الأستاذ في بعض الجوانب الهامة .

وقد ولد مارسل موس في العاشر من مايو عام ١٨٧٢ في ابينال Epinal ، موطن رأس دوركايم ، وينتمي مثل خاله إلى عائلة من رجال الدين اليهودي . وقد

* أستاذ الأنثربولوجيا ، كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادي والثلاثون ، العدد الأول ، يناير ١٩٩٤ .

والإثنولوچيا . ولكن على الرغم من ارتباط اسمه بالأنثروپولوچيا وتأثيره الواضح فى عدد كبير من الأنثرپولوچيين البريطانيين والأمريكان من أمثال رادكليف براون وايڤانز پريتشارد ولويد وورنر وملڤيل هرسكوڤيتز وغيرهم فإنه لم يقم بأية دراسة حقلية ، ومع أنه درس الفلسفة فإنه كان أقل نزوعا إلى التفلسف من دوركايم رغم تأثره الواضح بالكانتية الجديدة .

بدأت حياة مارسل موس الأكاديمية عام ١٩٠١-١٩٠٢ حين تولى التدريس فى (المدرسة العملية للدراسات العليا بباريس Ecole Pratique des Hautes Etudes) كأستاذ لتاريخ أديان الشعوب غير المتحضرة ، ثم أسهم فى تأسيس معهد الإثنولوچيا بجامعة باريس عام ١٩٢٥ وأصبح أستاذا بالكوليچ دوفرانس فى الفترة من ١٩٣١ إلى ١٩٣٩ وتقاعد عن العمل عام ١٩٤٠ . وكان طلابه يشهدون له باتساع الأفق وغزارة المعلومات وتنوعها وبقدرته الفائقة على إثارة الأفكار الجديدة التى أوحت إلى الكثيرين منهم بموضوعات رسائلهم أو مؤلفاتهم فيما بعد . إلا أن موس نفسه لم يؤلف كتابا واحدا طيلة حياته وإنما اكتفى بكتابة عدد كبير من المقالات الطويلة التى كان ينشرها فى المجلات العلمية وبخاصة فى *(حولية علم الاجتماع)* . ومع ذلك فقد كان لهذه المقالات أثر بالغ وعميق فى توجيه الفكر الاجتماعى والبحوث الأنثرپولوچية الحقلية . وبعض كتاباته المبكرة تمت بمعاونة عدد من أتباع مدرسة دوركايم كما هو الحال بالنسبة لدراسته عن الأضحية التى نشرها عام ١٨٩٩ بعنوان "مقال حول طبيعة ووظيفة الأضحية Essai sur la nature et la fonction du sacrifice" التى تمت بالتعاون مع هنرى أوبير H. Hubert ، ودراسته للنسق الإيكولوچى عند الاسكيمو التى نشرت فى المجلة نفسها عام ١٩٠٦ بالتعاون مع بيشا H. Beuchat تحت عنوان "مقال عن التغيرات الفصلية فى مجتمعات الاسكيمو Essai sur les variations

"saisonnieres des societés Eskimos . وإلى جانب هذا الإنتاج العلمى الفذ كانت له إسهامات فى النشاط السياسى لعدة سنوات ، فقد كان على علاقة قوية بالزعيم الاشتراكى الشهير چان چوريس Jean Jaurés ، وساعد عام ١٩٠٤ فى تأسيس جريدة *لومانيتيه* *L' Humanité* الاشتراكية ، إذ كان شديد الإيمان بالاشتراكية وانعكس ذلك فى بعض دراساته وبخاصة فى دراسته الهامة "مقال عن الهدية" .

ويتميز موقف مارسل موس من علم الاجتماع الفرنسى ومن الأنثربولوچيا بعدد من الملامح الأساسية التى تنبع كلها من النظرة الشمولية أو الكلية إلى موضوع الدراسة . وليس من الضرورى فى ضوء هذه النظرة الشمولية أن يدرس الباحث الأنساق الاجتماعية كلها دفعة واحدة وفى نفس الوقت على ما يفعل كثير من الأنثربولوچيين البنائيين فى بريطانيا بل إنه يمكنه - وربما كان هذا هو الأفضل - أن يدرس مايطلق عليه اسم "الظواهر الاجتماعية الكلية" ، على اعتبار أن أياً من هذه الظواهر لها أبعاد كثيرة معقدة قانونية واقتصادية وأخلاقية ودينية وجمالية وقرابية وغير ذلك ، وأن مهمة الباحث الاجتماعى أو الأنثربولوچى هى الكشف عن هذه الأبعاد وتحليلها وتبيين العلاقات المتبادلة بينها . وهذا معناه ضرورة الاهتمام بدراسة وظيفة الظاهرة الاجتماعية الكلية ، ولكنه يختلف هنا عن الوظيفيين فى أنه يعطى اهتماما خاصا للتاريخ بعكس الوظيفيين البريطانيين فى دراستهم للمجتمعات البدائية . وهو يتفق فى ذلك مع تعاليم المدرسة الدوركايمية .

ولكن موس يختلف مع دوركايم فى موقفه من علم النفس . فبينما يرفض دوركايم اللجوء إلى التفسيرات السيكولوچية للظواهر الاجتماعية ، متمشيا فى ذلك مع أوجيست كونت Auguste Comte الذى أخرج علم النفس من تصنيفه الشهير للعلوم ، يذهب موس إلى أن دراسة الإنسان ككل تحتم الاستعانة بعدد

من العلوم مثل البيولوچيا وعلم النفس إلى جانب الأنثربولوچيا وعلم الاجتماع للوصول إلى فهم أعمق للظواهر الاجتماعية . ففى دراسته عن "أساليب سلوك الجسم" التى نشرها عام ١٩٣٥ يذهب موس إلى أن كل تصرفات الفرد سواءً فى مجال النشاط الجنسى أو الفيزيقى أو العقلى تخضع للنوازع الداخلية والميول العقلية كما تتدخل فى تحديدها المعايير الاجتماعية باعتبارها تصرفات مكتسبة أو متعلّمة .

وقد تناول موس فى دراساته العديدة عددا كبيرا من الظواهر الاجتماعية الكلية مثل السحر ومفهوم الذات وشعائر الحداد . وقد جمعت المقالات التى نشرها فى الفترة مابين عامى ١٩٠٤ و ١٩٣٨ فى كتاب بعنوان "*علم الاجتماع والأنثربولوچيا* *Sociologie et Anthropologie*" ظهر عام ١٩٥٠ وكتب مقدمته كلود ليڤى ستروس . ولكن ربما كان مقاله عن "التغيرات الفصلية فى مجتمعات الإسكيمو" ومقاله عن "الهدية" هما أهم كتاباته وأشهرها وأكثرها دلالة على نظرته إلى علم الاجتماع ومنهج الدراسة فيه ، وكذلك أشدها تأثيرا فى الكتابات السوسيولوچية والأنثربولوچية حتى الآن .

مقال "التغيرات الفصلية فى مجتمعات الاسكيمو" ظهر عام ١٩٠٦ وهو دراسة لإيكولوچيا مجتمعات الإسكيمو والعلاقة بين العوامل البيئية والاجتماعية فى حياة الشعوب التقليدية . ولذا حرص على أن يحلل عناصر التنظيم الاجتماعى عند الإسكيمو فى ضوء الظروف والعوامل الطبيعية والبيئية من ناحية والحياة الاقتصادية السائدة هناك من الناحية الأخرى . وقد حاول موس أن يبرز التعارض القائم بين فصل الشتاء حيث تتجمد كل المسطحات المائية ويظهر فوقها الجليد ، وفصل الصيف حيث يبدأ الجليد فى الذوبان وتنمو بدلا منه الأعشاب والطحالب . ويؤدى ذوبان الجليد إلى صعوبة التنقل والاتصال وذلك على عكس الحال فى فصل

الشتاء حين يمكن الانزلاق بسهولة ويسر على الجليد . وقد أدى ذلك التعارض بين الظروف الطبيعية فى الفصلين إلى قيام نوع من الدينامية الاجتماعية التى تتمثل فى اختلاف ملامح الحياة فى أحد الفصلين عنها فى الفصل الآخر . ففى الشتاء يتجمع الإسكيمو فى جماعات محلية كبيرة نسبيا فى مواقع محددة بالقرب من مجارى المياه أو من البحر ويقيمون فى خيام يصنعونها من جلود الحيوان ويعيشون على صيد السمك بوسائلهم التقليدية . أما فى فصل الصيف فإنهم يتفرقون ويتوزعون فى البقاع الداخلية فى شكل جماعات وزمر صغيرة أو مبعثرة ويعيشون على قنص الحيوان وجمع النباتات . وقد أدت هذه الثنائية فى نمط المعيشة إلى ظهور نمطين من العلاقات الاجتماعية يتميز كل منهما بأنساقه القانونية والأخلاقية والاقتصادية الخاصة . بل إن موس يذهب إلى القول بأن التجمع فى فصل الشتاء يؤدى إلى ظهور حياة دينية متمايزة وممارسة عدد من الشعائر والطقوس التى لانجد لها مثيلا فى حياة التشتت والتفرق التى تسود خلال فصل الصيف . وقد أسهمت هذه الدراسة بشكل واضح فى توجيه ايفانز بريتشارد فى دراسته للنسق الإيكولوجى والحياة الاجتماعية لدى النوير .

أما "مقال عن الهدية Essai sur le don" الذى ظهر فى المجلد الأول (١٩٢٣ -١٩٢٤) فى مجلة (حولية علم الاجتماع) فهو دراسة للمبادئ التى تحكم ظاهرة التهادى (تقديم الهدية وقبولها ثم رد الهدية بأخرى) . وقد استعان فى هذه الدراسة بالمعلومات الإثنوجرافية المتوفرة لديه وكذلك بالكتابات القديمة التى تناولت هذا الموضوع عند البولينيزيين والميلانيزيين وعدد من قبائل الشمال الغربى لأمريكا الشمالية . ويكشف المقال عن أن تقديم الهدية يتضمن بالضرورة نوعا من الالتزام الذى تفرضه على المهدى إليه والذى يتمثل أولاً فى قبول الهدية ثم ردها بعد فترة من الزمن إلى الشخص المهدى إما بمقابل يساويها تماما أو بهدية أكبر منها فى

القيمة . وعدم الخضوع لمبدأ الالتزام يؤدى إلى زعزعة المركز الاجتماعى وإهدار المكانة التى يحتلها المهدى إليه فى المجتمع . ولذا فإن موس يستخدم كلمة (الهدايا الملزمة Préstation) للتدليل على أهمية عنصر الإلزام الذى تحمله الهدية فى ذاتها . وتوجد هذه الخاصة الملزمة فى كل الثقافات ولكنها تتخذ فى المجتمعات البدائية البسيطة شكل النظام الاجتماعى كما تلعب دورا اقتصاديا وسياسيا هاما فى تلك المجتمعات ، ولذا تطرق موس لدراسة الأبعاد القانونية والاقتصادية والدينية والميثولوچية وغيرها من الأبعاد المتعلقة بتقديم الهدايا وقبولها وردها . ويميز موس بين الهدية والإحسان على أساس أن صاحب الإحسان لايتوقع أن يرد إليه الطرف الآخر إحسانه بإحسان مماثل . كما يذهب إلى أنه فى كثير من الأحيان تكون الهدية مغرضة وترمى إلى تحقيق غرض معين أو مصلحة معينة . بل إن التفكير الدينى نفسه لا يخلو فى بعض المجتمعات من ذلك ، اذ قد يقوم – ولو جزئيا – على تبادل (الهدايا) بين الفرد والإله الذى يعبده ، وهذا عنصر هام فى تقديم الأضحيات للآلهة فى المجتمعات البدائية . ويعتبر المقال على العموم مثالا ممتازا لطريقة موس ومنهجه فى دراسة وتحليل ظاهرة معينة أو فئة من الظراهر للتعرف على مابينها من تفاعل وتشابك . وقد أصبح "مقال عن الهدية" نموذجا يحتذى فى كثير جدا من الدراسات التى يقوم بها الأنثربولوچيون بالذات عن نظم التبادل والتعاقد ليس فقط فى المجال الاقتصادى بل فى مختلف المجالات الاجتماعية الأخرى . فليست السلع الاقتصادية هى وحدها التى يتم تبادلها فى المجتمع بل هناك العلاقات والراوبط الاجتماعية المختلفة التى تتم عن طريق الزواج مثلا . ودراسة ليفى ستروس عن *"الأبنية الأولية لنظم القرابة"* أفضل مثال على ذلك .

وقد توفى مارسل موس فى اليوم العاشر من فبراير عام ١٩٥٠ فى باريس.

اهم اعماله

1966: Marcel Mauss; *Sociologie et anthropologie*, Paris.

1968-9: *Oeuvres*, 3 vols; Paris.

مراجع مختارة

Barnes, Harry Elmer; (ed.) : *An Introduction to the History of Sociology*, Chicago U.P. 1948, Ch. XXVII.

Bastide, Roger; *Sociologie et psychanalyse*, P.U.F. 1950.

Bouthoul, Gaston; *Traité de sociologie*, Payot, Paris 1949.

Gurvitch, George; *La Sociologie au XX Siècle*, Vol. 1, Ch. II, P.U.F. 1947.

------- ; *La vocation actuelle de la sociologie*, P.U.F. 1950.

الحماية الدستورية لمبادئ حقوق الإنسان فى مصر

سناء خليل *

يتضمن المقال نبذة تاريخية عن حركة حقوق الإنسان منذ صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ (فى ١٩٤٨/١٢/١) وما تفرع عنه من مواثيق دولية وإقليمية عن حقوق الإنسان ، وما ترتب عليه من إصدار مواثيق دولية خاصة بكل ما تتناوله من حقوق أو حريات .

وقد عنى الجزء الأول من المقال بالظروف المعاصرة لإعداد الدستور المصرى الدائم ومدى تأثر المشرع الدستورى بحركة حقوق الإنسان وما بلغته من تطور ونمو آنذاك ، مع التركيز على ما تناوله الدستور المصرى من مبادئ حقوق الإنسان وحرياته بأبوابه الأربعة الأولى مع الإشارة إلى ما يقابلها من مواد بالإعلان العالمى لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية المعنية .

وعنى الجزء الثانى بقضاء المحكمة الدستورية العليا بشأن ما أورده الدستور المصرى من مبادئ حقوق الإنسان وحرياته مع بيان ما أرسته محكمة النقض المصرية فى هذا المضمار متعلقا بالإنقاذ المباشر لبعض النصوص الدستورية .

وتضمنت الخاتمة مستقبل الحماية القضائية لمسيرة حقوق الإنسان فى مصر فى ضوء ما استقر بقضاء المحكمة الدستورية ومحكمة النقض من مبادئ وأثر ذلك على دور السلطة التشريعية فيما يصدر عنها من تشريعات متعلقة بهذا الشأن .

نبذة تاريخية عن حركة حقوق الإنسان

لا شك أن اهتمام المجتمع الدولى بحقوق الإنسان وحرياته يعد من أهم إنجازات الإنسانية التى تختتم بها البشرية الحقبة الباقية من القرن العشرين إذ يعتبر ذلك نهاية سعيدة لما حفلت به رحلة التواجد الإنسانى المعروف والمؤرخ عبر العصور

* مستشار نائب الرئيس بمحكمة استئناف القاهرة .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والثلاثون ، العدد الأول ، يناير ١٩٩٤ .

والقرون السابقة والسنوات الماضية من القرن الحالى من أحداث وفظائع أصبحت تشكل الآن بفضل ما صارت إليه حركة حقوق الإنسان وحرياته ، انتهاكات صارخة تفرض على المجتمع الدولى عبء ومسئولية مواجهتها والقضاء عليها ، وذلك بدءا من التعذيب والاضطهاد والتفرقة العنصرية على المستوى الفردى ، ونهاية باستعمار الدول بعضها لبعض على المستوى الدولى .

وقد جاء الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر عن منظمة الأمم المتحدة فى ١٩٤٨/١٢/١٠ وبعد فترة وجيزة من إنشائها ثمرة طيبة للجهود الدولية التى أسفرت عن ميثاق الأمم المتحدة ، وانعكاسا لازما للمستجدات والمتطلبات العالمية التى فرضت نفسها على الساحة الدولية فى أعقاب كل من حربين عالميتين احتربتا فيهما دول العالم فى زمن قياسى ، وخلفتا وراءهما من الدمار والاهوال والخراب ما كان يحتم على شعوب العالم فى ضوء معاناتهما السابقة أن تضع الأسس والمفاهيم الموضوعية المشتركة التى تضمن وتوفر الرخاء والأمن والسلام لشعوب الأرض جمعاء . وقد عبر الإعلان العالمى بصدق عن هذه التجربة البشرية فى ديباجته ، حيث استهلها بأن "الإقرار لجميع أعضاء الأسرة البشرية بكرامة أصيلة فيهم وحقوق متساوية وثابتة يشكل أساس الحرية والعدل والسلام فى العالم ، وأن تجاهل حقوق الإنسان وازدراءها قد أفضيا إلى أعمال أثارت بربريتها الضمير الإنسان ، وأنه بات من الضرورى أن تتمتع حقوق الإنسان بحماية النظام القانونى ، وأن تتعاون الدول على ضمان تعزيز هذا الاحترام لحقوق الإنسان وحرياته من خلال فهم مشترك لهذه الحقوق والحريات تضمن تمام الوفاء بها * ."(١)

* الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

ولعل إدراك المجتمع الدولى لأهمية حقوق الإنسان واحترام هذه الحقوق وضمان توفيرها لكل فرد على الارض أخذ أبعادا جديدة ومتعددة وبشكل سريع وعميق ، فقد نجح المجتمع الدولى فى فترة وجيزة من تاريخ صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى ١٠/١٢/١٩٤٨ وحتى الآن فى تقنين العديد من الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان فى مختلف النواحى من خلال اتفاقيات ومواثيق دولية سارعت الدول إلى الانضمام إليها لتحلق بركب البشرية فى خطواته الثابتة لتأكيد واحترام هذه الحقوق وتلك الحريات .

ولعل ما صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والهيئات التابعة لها من إعلانات ومواثيق دولية لتعبر بعمق وصدق عن مدى ما تحظى به حقوق الإنسان من إهتمام بالغ على المستوى الدولى ، وتعكس - بالدرجة الأولى - مدى إحساس دول العالم أجمع بالدور الريادى والأساسى الذى تقوم به حقوق الإنسان لتحقيق مستقبل أفضل للبشرية ، وباتت بذلك تشكل حجر الزاوية لكل تقدم ورخاء ، والأساس المرتقب للنظام العالمى الجديد .

وبقدر ما حظيت به حقوق الإنسان وحرياته من مكانة لدى منظمة الأمم المتحدة ، ظهرت مواثيق إقليمية لحقوق الإنسان تجمع فيما بينها الدول ذات الاهتمامات والمشاكل والأوضاع المشتركة للاستفادة من هذه الظروف فى إيجاد فهم مشترك أوسع نطاقا ، وأعمق تأثيرا ، وأكثر التزاما بحقوق الإنسان وحرباته ؛ ولوضع الحماية القانونية لها بإنشاء آليات تعمل على كفالة حمايتها وزيادة ضماناتها واحترامها وفعاليتها .

وفى ذلك بادرت الدول الأوربية بإصدار الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان بروما عام ١٩٥٠ متضمنة حسبما عبرت عنه الاتفاقية أنها جاءت لتحقيق اتحاد أوفق بين أعضائها وصولا للهدف المرجو من ضمان العالمية والاعتراف الفعال

بحقوق الإنسان ، وانبثقت عن هذه الاتفاقية اللجنة والمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان ، وأختصت الأولى بتلقى الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وفحصها ، واختصت المحكمة بالنظر فى تلك الانتهاكات وإصدار الأحكام بالعقوبات المنصوص عليها بالاتفاقية حالة ثبوتها ، والعمل على إزالة آثار هذه الانتهاكات ، وإلزام الدول الأعضاء بتنفيذ ما يصدر عن المحكمة المذكورة من أحكام .

وفى ١٩٦٩/١١/٢٢ صدرت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان متضمنة رؤيتها الإقليمية الخاصة على ضوء المستجدات العالمية آنذاك ، فجاءت تشمل معايير أوسع للحقوق الاقتصادية والتربوية ، وانبثق عنها كذلك اللجنة والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان وتحدد اختصاصهما على نحو ما سارت عليه الاتفاقية الأوربية .

ولم تتخلف القارة الأفريقية عن هذا الركب ، بل أن ما حفل به تاريخها من ألوان الاستعمار والتفرقة العنصرية ، وما ترتب على ذلك من قضايا اقتصادية نتيجة التخلف كأثر لنظام اقتصادى ظالم ، جعل من القارة الأفريقية خير من يدرك أهمية الدفاع عن حقوق الإنسان والشعوب كركيزه لا تتحقق بدونها سلام أو تنمية ، لذلك صدر عام ١٩٨١ بنيروبى الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان معبراً عن الرؤية الأفريقية لهذه القضايا حيث تضمن اهتماما خاصا بالحق فى التنمية ، وعدم الفصل بين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتجديد هدف القضاء على الاستعمار والعنصرية والتحرير الكامل لدول إفريقيا . وقد انبثقت عن الميثاق الأفريقى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والتى تختص بتلقى وفحص الشكاوى وإصدار التوصيات اللازمة بشأنها .

ويتضح مما سبق أن المواثيق الإقليمية قد أسهمت بدرجة كبيرة بما أنشأته

من آليات جديدة ذات اختصاصات وصلاحيات فعاله فى تأصيل حقوق الإنسان وتقنينها ، وتوفير الحماية القانونية لها ، بوضع نظام للمساءلة عن انتهاكها ، وإزالة الآثار الناجمة عنها ، فضلا عن تقرير مسئوليات الدول عنها ، والتزامها بتنفيذ ما يصدر عن تلك الآليات من أحكام .

كما انعكس ذلك أيضا على المجتمع الدولى ، حيث تضمن العديد من الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان إنشاء آليات دولية بشكل لجان دائمة منبثقة عن الاتفاقيات المعنية ؛ لمواصلة الجهود مع دول العالم على إرساء المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال الالتزام بتقديم تقارير دورية من الدول أمام هذه اللجان بالجهود التى تقوم بها فى المجالات ذات الصلة على أراضيها والمتعلقة بتنفيذ أحكام الاتفاقيات المعنية ، وكذلك قيام هذه اللجان بتعيين مقررين خاصين فى بعض الانتهاكات المتصلة باختصاصاتها ذات الأهمية للمتابعة المستمرة مع الدول المعنية ، وتبادل المعلومات والمشورة معها . ومع الاهتمام المتزايد بأمور حقوق الإنسان صدرت اتفاقية مناهضة التعذيب ، وقد أعطيت للجنة المنبثقة عنها صلاحيات جديدة أوسع نطاقا وأكثر تأثيراً ، مثل حق اللجنة فى إجراء مساءلات سرية للدول عن المعلومات والشكاوى الواردة لها ، وإجراء زيارات ميدانية لها ، وإدراج النتائج التى تسفر عنها هذه الإجراءات فى التقارير المنشورة للأمم المتحدة .

وفى خضم هذا المد العالمى الجارف لمبادئ حقوق الإنسان وحرياته ، والذى أدى إلى تصاعد وتعاظم الدور الهام والمتنامى لها فى إعداد وصياغة العلاقات الدولية ، وفى إعداد أطر وأشكال النظم الوطنية ، جاء توقيت إعداد الدستور المصرى الحالى ، لذا كان من المحتم أن تنعكس آثار هذا المد العالمى على هذا الدستور بالنحو الذى سنعرض إليه فى شقين : الأول عن المبادئ التى تضمنها

الدستور والمتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته ، والثانى عن الحماية القضائية لمبادئ حقوق الإنسان فى قضاء المحكمة الدستورية العليا مع الإشارة لبعض مبادئ محكمة النقض ذات الصلة .

أولا : مبادئ حقوق الإنسان التى تضمنتها نصوص الدستور المصرى

كان من الطبيعى والمنطقى فى ظل الظروف الدولية والتاريخية المعاصرة لتوقيت إعداد الدستور المصرى الدائم ، والسابق الإشارة إليها ، أن يضع القائمون على إعداد الدستور المصرى نصب أعينهم كافة المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته ، والتى كانت تموج بها الساحة الدولية آنذاك ، بما صدر عنها من مواثيق وإعلانات ، وأن يحرصوا على أن تتناولها أحكام الدستور من منظور الرؤية المصرية القومية ، وفى إطار من دور مصر واحترامها لالتزاماتها الدولية والإقليمية ، ويمكن تحديد أسباب الالتزام بذلك من هذه الزاوية فيما يلى :

أولا : إن الشريعة الإسلامية الغراء باعتبارها دين الدولة والمصدر الرئيسى للتشريع على نحو ما نصت عليه المادة الثانية من الدستور ، أتت سواء بالقرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة بقيم ومبادئ وأحكام تشكل نظاما كاملا متكاملا يضمن للإنسان فى كل زمان ومكان ، وأيا ما كانت عقيدته ، حقوقه وحرياته فى كافة مناحى الحياة ، وهى بذلك تعرف وتفوق من أربعة عشر قرنا جميع ما استقر عليه المجتمع الدولى الآن من مبادئ فى هذا الصدد .

ثانيا : إن مصر كانت من أولى الدول التى وقعت على الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والصادر عن الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٨ ، وشاركت فى

إعداده* ، كما وأنها كانت موقعة بالفعل فى عام ١٩٦٧ على العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصادرين عن الأمم المتحدة فى عام ١٩٦٦ ، ويعتبر كل من العهدين سالفى الذكر بمثابة الاتفاقيتين الأم لمبادئ حقوق الإنسان وحرياته ** .

ثالثا : إن مصر كانت منضمة لعدد من الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان ، والتى كانت قائمة ونافذه المفعول آنذاك ، مثل اتفاقيات اللاجئين والسخرة والرقيق ، أو معدة للنفاذ مثل اتفاقية التفرقة العنصرية .

رابعا: إن الرصيد الحضارى والتاريخى للتجربة الوطنية المصرية ، وما تتمتع به شخصيتها القومية من سمات خاصة ، وقبول وحضور على الصعيد الدولى يلقى على عاتقها مسئوليات هامة إزاء الدول النامية ، وعلى الأخص العربية والأفريقية ، باعتبارها مثلا سيقتدى به فى هذا المضمار .

من خلال هذه المنطلقات الفكرية والمقدمات المنطقية تبلورت الرؤية المصرية القومية لمبادئ حقوق الإنسان وحرياته فى الحرص على النص عليها بالقانون الأم الدستور بكل التفاصيل التى تسمح بها طبيعة الوثيقة كدستور ، وأفصح ذلك بكل وضوح عن مدى المكانة التى حظيت بها تلك الحقوق والحريات فى مصر ، إذ يترتب على إدراجها بنصوص الدستور ميزات هامة .

أولاها : إنها ستتمتع بالثبات والاستقرار وعدم المساس بها إلا طبقا للإجراءات اللازمة دستوريا لتعديل الدستور ، والتى تنتهى بحتمية الرجوع للشعب لاستفتائه على التعديل (المادة ١٨٩ من الدستور) .

ثانيها : إنها ستكون قواعد دستورية تسمو فى مرتبتها على القواعد القانونية الأخرى ، والتى يتعين أن تلتزم بها ، وتصدر على مقتضاها ، بما يضمن

عدم المساس بها أو تعديلها من خلال قواعد قانونية أدنى مرتبة منها .

ثالثها : سيتوفر لها الحماية القضائية الدستورية من خلال المحكمة الدستورية العليا التى أنشأها الدستور ، والتى تختص بالفصل فى دستورية القوانين بقضاء ملزم لكافة السلطات ، وتختص بمقتضى ذلك بإلغاء القوانين التى تصدر عن السلطات التشريعية بالمخالفة لتلك المبادئ والحريات باعتبارها ستكون مشوبة بعيب عدم الدستورية) .

رابعها : إنه من خلال القضاء الدستورى ستتحقق بشكل تدريجى وفعال تنقية التشريعات القانونية المختلفة والمتعددة فى كافة المجالات من كل ما قد تحتوية نصوصها من مخالفة لتلك المبادئ . وهو ما يوفر ضمانة قضائية وسريعة لكل ذى مصلحة فى تعقب النصوص التشريعية المتناثرة التى قد يكون بها مساس بهذه الحقوق ، وتلك الحريات ، وحسم دستوريتها بقضاء ملزم لكافة السلطات فى الدولة .

وقد عبرت وثيقة إعلان الدستور المصرى الدائم عن الخطوط الرئيسية التى سار على هديها المشرع الدستور فى هذا المجال ، والتى جاءت مؤكدة للمنزلة الرفيعة لقضايا حقوق الإنسان وحرياته ، حيث أوردت أن "هذا الدستور وضع إيمانا بأن التقدم السياسى والاجتماعى لكل الشعوب لا يمكن أن يجرى أو يتم إلا بحرية هذه الشعوب وإرادتها المستقلة ، وأن أى حضارة لا يمكن أن تستحق اسما إلا مبرأة من نظام الاستغلال مهما كانت صورة وألوانه .

اقتناعا بأن تجارب الوطن القومية والعالمية يتحقق بها تكامل يصل إلى حد الوحدة الكلية بين عالمية الكفاح الإنسانى من أجل تحرير الإنسان سياسية واقتصادا وثقافة وفكرا والحرب ضد كل قوى ورواسب التخلف والسيطرة والاستغلال .

وإدراكا بأن إنسانية الإنسان وعزته هي الشعاع الذى هدى ووجه خط سير التطور الهائل الذى قطعته البشرية نحو مثلها الأعلى .

وإن كرامة الفرد انعكاس طبيعى لكرامة الوطن ، وإن سيادة القانون ليست ضمانا مطلوبا لحرية الفرد فحسب ، ولكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة" .

وأكدت بذلك وثيقة إعلان الدستور الرؤية المصرية القومية المواكبة لحركة التاريخ والمدركة للمستجدات العالمية والمعاصرة على الساحة الدولية ، خاصة ما يتعلق منها بحقوق الإنسان وحرياته على نحو ما استقر عليها المجتمع الدولى . وسنعرض فى هذا المقال لمبادئ حقوق الإنسان التى تضمنها الدستور المصرى ، وبمراعاة الترتيب والتقسيم الوارد به ، وبشكل عام ، وبدون الإشارة إلى تفصيلات وشروح كل مبدأ على حدة ، والذى يضيق عنها ويحول دونها بطبيعة الحال هذا المقام ، مع الإشارة إلى النصوص المقابلة لها بكل من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبعض الاتفاقيات ذات الصلة .

أولا : المبادئ التى تضمنها الباب الأول والثانى من الدستور

تناول الدستور فى الباب الأول ما يتصل بالدولة والثانى المقومات الأساسية للمجتمع ، وقد ورد فيهما العديد من مبادئ حقوق الإنسان على التفصيل التالى :

١ - مبدأ الشعب مصدر السلطات وأن إرادة الشعب مناط سلطة الحكم (م٣) من الدستور وتقابل

أ - المادة ٢١ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

ب - المادة الأولى من اتفاقيتى الحقوق المدنية والسياسية ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٢ - مبدأ الحرية السياسية وتعدد الأحزاب السياسية (م٥) من الدستور وتقابل :

أ - المادة ٢١ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

ب - المادة ٢٥ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية .

٣ - مبدأ تكافؤ الفرص وعدالة التوزيع لأعباء التكاليف العام (م٨) من الدستور وتقابل:

أ - المادة ٢ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

ب - المادة ٢ من اتفاقيتى الحقوق السياسية والمدنية ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية

٤ - مبدأ حماية الأسرة والأمومة والطفولة ورعاية النشء والشباب (المادتان ٩، ١٠) من الدستور وتقابل :

أ - المادة ٢/٢٥ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

ب - مادة ٢٣ من اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

جـ - مادة ١٠ من اتفاقية الحقوق الاقتصادية والسياسية .

د - اتفاقية حقوق الطفل * .

٥ - مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة (م١١) من الدستور وتقابل :

أ - م٣ من اتفاقيتى الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

ب - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ** .

٦ - مبدأ الحق فى العمل ومنع السخرة (م١٣) من الدستور وتقابل :

أ - المادة ٢٣ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

* صدر القرار ٢٦٠ لسنة ١٩٩٠ بانضمام مصر للاتفاقية وعمل بها اعتبارا من ١٩٩٠/٩/٢ .

** صدر القرار ٤٣٤ لسنة ١٩٧١ بانضمام مصر للاتفاقية وعمل بها اعتبارا من ١٩٨١/١٠/١٨ .

ب – المادة ٧ من اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

جـ – المادة ٨ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية .

د – اتفاقية تحريم السخرة * .

٧ – الحق فى تولى الوظائف العامة (م١٤) من الدستور وتقابل :

أ – المادة ٢/٢١ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

ب – المادة ٥/٢٥ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية .

٨ – الحق فى التعليم المجانى فى مراحلة المختلفة وجعله إلزاميا فى مراحله الأساسية المادتان (١٨، ٢٠) من الدستور وتقابل :

أ – المادة ٢٦ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان

ب – المادة ١٣ من اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٩ – الحق فى توفير الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية والتأمين الاجتماعى (المادتان ١٦، ١٧) من الدستور وتقابل :

أ – المادة ٢٢ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

ب – المواد ٩ ، ١٢ ، ١٥ من اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

١٠– مبدأ عدالة توزيع الدخل القومى وضمان حد أدنى للأجور والقضاء على البطالة ورفع مستوى المعيشة المواد ٢٣، ٣٥ من الدستور وتقابل :

أ – المواد ٢٣ ، ٢٥ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

ب – المواد ٦ ، ٧ ، ١١ من اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

* صدر القرار ٥١٠ لسنة ١٩٥٥ بانضمام مصر للاتفاقية وعمل بها اعتبارا من ١٩٥٦/١١/٢٩ .

١١- مبدأ صون حقوق الملكية الخاصة وحمايتها (المادة ٣٤ من الدستور) وتقابل المادة (١٧) من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان

ثانيا : المبادئ التى تضمنها الباب الثالث من الدستور

أفرد الدستور هذا الباب لبيان الحريات والحقوق والواجبات العامة وقد تضمن بطبيعة الحال الكثير من المبادئ التى أرستها المواثيق الدولية الصادرة فى مجال حقوق الإنسان ، وهى على التفصيل التالى :

١ - المساواة فى الحقوق والواجبات ، وعدم التمييز أو التفرقة العنصرية لأى سبب كان (مادة ٤٠ من الدستور) ، وتقابل :

أ - المواد ١ ، ٢ ، ٧ ، من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

ب - المواد ٢/٢ ، ٣ من اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

جـ - المواد ٢/١ ، ٣ ، ٦ ، ٢٧ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية .

د - الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى .

٢ - عدم المساس بالحرية الشخصية إلا طبقا للقانون وبأمر قضائى (المادة ٤١ من الدستور) ، وتقابل :

أ - المادة ٣ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

ب - المادة ٩ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية .

٣ - معاملة من تقيد حريته بما يحفظ كرامته وعدم جواز إيذائه بدنيا أو معنويا وعدم حبسه فى غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بشأن السجون وإهدار الدليل المستمد من الإكراه والتهديد وعدم التعويل عليه (م ٤٢ من الدستور) وتقابل :

أ - المادتين ٥ ، ٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

ب - المواد ٧ ، ١/٩ ، ١/١٠ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية .

٤ - عدم جواز إجراء التجارب الطبية أو العلمية على أى إنسان بغير رضائه الحر (المادة ٤٣ من الدستور) وتقابل :

ب - مادة ٧ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية .

٥ - حرمة المساكن والحياة الخاصة للمواطنين والبريد والاتصالات وغيرها وعدم جواز المساس بها وعدم جواز تفتيشها إلا بأمر قضائى مسبب (المادتان ٤٤ ، ٤٥ من الدستور) وتقابل :

أ - م ١٢ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

ب - م ١٧ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية .

٦ - حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية (المادة ٤٦ من الدستور) وتقابل :

أ - المادة ١٨ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

ب - والمادة ١٨ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية .

٧ - حرية الرأى والتعبير والصحافة ووسائل الإعلام والنشر (المادتان ٤٧ ، ٤٨ من الدستور) وتقابل :

أ - المادة ١٩ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

ب - المادة ١٩ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية .

٨ - حرية البحث العلمى والإبداع الأدبى والفنى والثقافى (المادة ٤٩ من الدستور) وتقابل :

أ - المادة ٢٧ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

ب - المادة ١٥ من اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٩ - حرية التنقل وعدم جواز الإبعاد عن الوطن أو منع العودة إليه (المادتان

٥٠ ، ٥١ من الدستور) ، وتقابل :

أ - المادة ١٣ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

ب - المادة ١٢ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية .

١٠ - حق اللجوء السياسى للاجئين الأجانب والمضطهدين بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب وحقوق الإنسان أو السلام أو العدالة وحظر تسليم اللاجئ السياسى (المادة ٥٣ من الدستور) ، وتقابل :

المادة ١٤ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

١١- حق الاجتماع الخاص (المادة ٥٤ من الدستور) وتقابل :

أ - المادة ٢٠ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

ب - المادة ٢١ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية .

١٢- حق الاشتراك فى الجمعيات وتكوينها (المادة ٥٥ من الدستور) وتقابل :

أ - المادة ٢٠ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

ب - المادة ١/٢٢ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية .

١٣- حق إنشاء وتكوين الاتحادات والنقابات (المادة ٥٦ من الدستور) وتقابل :

أ - المادة ٤/٢٣ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

ب - المادة ١/٢٢ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية .

جـ - المادة ٨ من اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

١٤- حق الانتخاب والترشيح (المادة ٦٢ من الدستور) وتقابل :

أ - المادة ٢١ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

ب - المادة ٢٥ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية .

ويلاحظ فى هذا الباب انفراد الدستور المصرى بتقرير مبدأ عام ورد بالمادة ٥٧ هو أن كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة

الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكلفها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، وكفالة الدولة التعويض العادل لمن وقع عليه الاعتداء .

ثالثا : المبادئ التى شملها الباب الرابع من الدستور

اشتمل الباب الرابع من الدستور ، والمعنون "سيادة القانون" على العديد من المباءئ الهامة لحقوق الإنسان وحرياته نوردها فيما يلى :

١ - استقلال القضاء وحصانته (المادة ٦٥ من الدستور) وتقابل :

أ - المادة ١٠ من الإعلان لحقوق الإنسان .

ب - المادة ١/١٤ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية .

٢ - شخصية العقوبة ، وأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائى وعلى الأفعال اللاحقة على تاريخ نفاذ القانون (المادة ٦٦ من الدستور) وتقابل :

أ - المادة ٢/١١ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

ب - المادة ١٥ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية .

٣ - براءة المتهم حتى تثبت إدانته فى محاكمة قانونية تكفل له فيها حق وضمانات الدفاع عن نفسه (المادة ٦٧ من الدستور) وتقابل :

أ - المادة ١/١١ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

ب - المادتين ٢/١٤ ، ٣ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية .

٤ - حق التقاضى للكافة ، واللجوء إلى القاضى الطبيعى ، وكفالة تقريب جهات القضاء وسرعة الفصل فى القضايا ، وحظر النص على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء (المادة ٦٨ من الدستور) وتقابل :

أ - المادة ٨ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

ب - المادتين ٣/٢ ، ١/١٤ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية .

٥ - حق الدفاع أصالة أو بالوكالة وكفالته لغير القادرين (المادة ٦٩ من الدستور) وتقابل:

أ - المادة ١/١١ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

ب - المادة ٣/١٤ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية .

٦ - حق الإبلاغ الفورى بسبب القبض والاتصال بمن يرى إبلاغه وإعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليه ، وحق التظلم من الإجراء الحاصل على حريته الشخصية (المادة ٧١ من الدستور) وتقابل :

أ - المادة ٩ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

ب - المادة ٩ من اتفاقية الحقوق السياسية والمدنية .

٧ - حق إنفاذ الأحكام الصادرة ، وتجريم تعطيل تنفيذها (المادة ٧٢ من الدستور) وتقابل:

المادة ٣/٢ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية .

ولعل مما سلف يتضح بجلاء مدى التأثر الكبير للمشرع الدستورى المصرى بما أوردته المواثيق الدولية من حقوق وحريات للإنسان عند وضعه لأحكام الدستور، والتى جاءت معبرة بصدق عن مواكبة الدستور المصرى لكل القيم الفعالة التى أجمع عليها المجتمع الدولى ، وأصبحت مسارا حتميا واختيارا لا بديل عنه تعاد من خلاله ليس فحسب صياغة كل العلاقات الدولية والتشريعات الوطنية ، بل تنقيه وتهذيب السلوك البشرى ذاته من كل ما علق به مخالفا لتلك المبادئ والحريات وصولا للأهداف المرجوة للمجتمع البشرى .

ثانيا : قضاء المحكمة الدستورية العليا وحقوق الإنسان فى مصر

وعلى نحو ما سلف بيانه فإن المشرع الدستورى المصرى أحاط حقوق الإنسان وحرياته الواردة بنصوصه بسياج قوى ، يكفل لها ما تتمتع به القاعدة الدستورية من احترام والتزام أمام كافة السلطات فى الدولة فى مواجهة التطبيق العملى على المستوى القومى ، إذ نص على إنشاء المحكمة الدستورية العليا* ، وهى هيئة قضائية مستقلة أناط بها الدستور دون غيرها اختصاص رقابة دستورية القوانين واللوائح وتفسير النصوص التشريعية ، وذلك بأحكام تنشر بالجريدة الرسمية ، وتكون ملزمة لجميع السلطات وللكافة (المواد ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور) .

ورغم الفترة الزمنية القصيرة التى تواجد فيها القضاء الدستورى فى البنيان القضائى المصرى ، فقد شهدت ساحته العديد من الاجتهادات البارزة لرجال القانون فى مصر ، إذ عرض لكثير من الأنزعة التى تتعلق بمدى دستورية النصوص التشريعية القائمة فى الكثير من القوانين وفى مختلف المجالات . وقد صدر العديد من الأحكام التى أرست ورسخت المعانى السامية والقيم الرفيعه التى تضمنتها النصوص الدستورية المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته ، وتحقق بها ما ابتغاه المشرع الدستورى من توفير الحماية القضائية لما يتضمنه الدستور من مبادئ ، فقضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية النصوص التشريعية التى كانت أو جاءت معارضة أو مخالفة ، أو تمس هذه الحقوق ، أو تلك الحريات ، وقد صاغت بأسباب أحكامها المنهج الفكرى والأساس النظرى الذى تقوم عليه رؤيتها لتلك الحقوق والحريات ومداها فى الدولة القانونية ، فقد أوردت أنه : "فى مجال حقوق المواطن وحرياته الأساسية فإن مضمون القاعدة القانونية التى تسمو فى

* صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء المحكمة الدستورية العليا ، والتى حلت محل المحكمة العليا والتى كانت منشأة بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا .

الدولة القانونية عليها ، وتتقيد هى بها ، إنما يتحدد فى ضوء مستوياتها التى التزمتها الدول الديمقراطية باطراد فى مجتمعاتها ، واستقر العمل على انتاجها ، وبالتالى لا يجوز للدولة القانونية أن تنزل بالحماية التى توفرها لحقوق مواطنيها وحرياتهم عن الحدود الدنيا لمتطلباتها المقبولة بوجه عام فى الدولة الديمقراطية ، ولا أن تفرض على تمتعهم بها ، أو مباشرتهم لها ، قيودا تكون فى جوهرها أو مداها مجافية لتلك التى درج العمل فى النظم الديمقراطية على تطبيقها . بل إن خضوع الدولة للقانون محددا فى ضوء مفهوم ديمقراطى مؤداه ألا تخل تشريعاتها بالحقوق التى يعتبر التسليم بها فى الدول الديمقراطية مفترضا أوليا لقيام الدولة القانونية وضمانة أساسية لصون حقوق الإنسان وكرامته وشخصيته المتكاملة *.

كما أوضحت المحكمة الدستورية بقضائها أن حق التقاضى مكفول فى البلاد للكافة من المواطنين أو غيرهم ، وبذات الضمانات اللازمة لإدارة العدالة ، إذ أوردت "أن الالتزام الملقى على عاتق الدولة وفقا لنص المادة ٦٨ من الدستور يقتضيها أن توفر لكل فرد وطنيا كان أم أجنبيا نفاذا ميسرا إلى محاكمها بالإضافة إلى الحماية الواجبة للحقوق المقررة بتشريعاتها وبمراعاة الضمانات الأساسية اللازمة لإدارة العدالة بصورة فعالة وفقا لمستوياتها فى الدول المتحضرة" **.

وسنعرض تفصيلا لبعض مبادئ حقوق الانسان التى جاءت أحكام المحكمة الدستورية العليا متصلة بها ومنتهية فى قضائها إلى عدم دستورية النصوص التشريعية المخالفة لها باعتبارها جاءت مخالفة لأحكام الدستور ، وذلك على

* الحكم الصادر فى القضية رقم ٢٢ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٩٢/١/٤ .
** الحكم الصادر فى القضية رقم ٨ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٩٢/٣/٧ .

التوضيح التالى :

١ - مبدأ عدم جواز المصادرة إلا بحكم قضائى

قضت المحكمة بعدم دستورية النصوص التشريعية التى تجيز المصادرة الإدارية للأموال لمخالفتها لنص المادة ٣٦ من الدستور ، والتى تشترط ألا تكون المصادرة إلا بمقتضى حكم قضائى (منها القضية رقم ٢٨ لسنة ١ق دستورية جلسة ١٩٨١/١/٣) .

٢ - مبدأ براءة المتهم حتى تثبت إدانته

قضت المحكمة بعدم دستورية المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنته من افتراض العلم بالتهريب إذا لم يقدم من وجدت فى حوزته البضائع بقصد الاتجار المستندات الدالة على سداد الرسوم الجمركية عنها واعتبار ذلك قرينة قانونية لثبوت القصد الجنائى ، وذلك لمخالفته المواد ٤١ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٨٦ ، ١٦٥ من الدستور (القضية رقم ١٣ لسنة ١٢ ق دستورية جلسة ١٩٩٢/٢/٢) .

٣ - مبدأ شخصية العقوبة ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنص

أ - قضت المحكمة بعدم دستورية النصوص التشريعية التى تجيز الوضع تحت مراقبة الشرطه بدون حكم قضائى ، وذلك لمخالفتها لنص المادة ٦٦ من الدستور والتى تنص على أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ولا عقوبة إلا بحكم قضائى (القضية رقم ٣٩ لسنة ٣ ق دستورية جلسة ١٥/٥/ ١٩٨٣) .

ب – قضت المحكمة بعدم دستورية المادة ٥ والمواد ٦ ، ١٣ ، ١٥ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المشردين والمشتبه فيهم لمخالفتها للمواد ٤١ ، ٦٦ ، ٦٧ من الدستور بتقريرها أحكاما تقوم على الإخلال بمبدأ افتراض البراءة وتقرير معاقبة الشخص مرتين عن فعل واحد وتقرير عقوبة عن فعل لا يتخذ مظهرا خارجيا ملموسا (قضية رقم ٣ لسنة ١٠ دستورية جلسة ١٩٩٣/١/٢) .

٤ - مبدأ الحرية الشخصية وحرمة المسكن

قضت المحكمة بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية والتى تجيز لمأمورى الضبط القضائى تفتيش منزل المتهم فى حالة التلبس لمخالفة ذلك للمادة ٤٤ من الدستور والتى تشترط أن يكون تفتيش المنازل بمقتضى أمر قضائى مسبب (القضية رقم ٥ لسنة ٤ق دستورية جلسة ١٩٨٤/٦/٦) .

٥ - مبدأ صون الملكية الخاصة

قضت المحكمة بعدم دستورية ما يلى :

أ – النصوص التشريعية التى تجيز أيلولة الأموال المملوكة لأشخاص طبيعين والمفروضة عليها الحراسة بمقتضى قانون الطوارئ إلى الدولة لمخالفتها لنص المادة ٣٤ من الدستور لمساس ذلك بالملكية الخاصة التى يحميها القانون (القضية رقم ٥ لسنة ١ دستورية جلسة ١٩٨١/٥/١٦) .

ب – المادة ٢ من القانون ١٥ لسنة ١٩٦٤ والمادة ٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧١ والتى تضع حدا أقصى للتعويضات التى يتعين ردها للأشخاص تعويضا عن ممتلكاتهم لمخالفة ذلك للمادتين ٣٤ ، ٣٦ من الدستور بما

تشكله من اعتداء على الملكية الخاصة (القضية رقم ١ لسنة ١ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٢ ورقم ٨ لسنة ٨ جلسة ١٩٩٢/٣/٧) كما صدر عن ذات المبدأ أحكام مختلفة .

جـ - المادة ٥٥ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فيما قررته من جواز نزول المحامى وورثته عن إيجار مكتبه لمزاولة غير المحاماة لما يشكله ذلك من عدوان على حق الملكية الخاصة التى كفل الدستور حمايتها بالمواد ٣٢ ، ٣٤ (قضية رقم ٢٥ لسنة ١١ ق دستورية جلسة ١٩٩٢/٥/٢٧) .

٦ - مبدا الحرية السياسية وحق تكوين الاحزاب والاشتراك فيها

أ - قضت المحكمة بعدم دستورية المادة الرابعة والخامسة فقرة أولى من القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والمتعلقة بحرمان فئات من المواطنين من حقهم فى الانتخاب أو الترشيح لمخالفة ذلك للمادة ٦٢ من الدستور والتى تنص على أن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأى فى الاستفتاء حق وواجب يتعين مساهمة المواطن فيه (قضية رقم ٥٦ لسنة ٦ ق دستورية جلسة ١٩٨٦/٦/٢١) .

ب - قضت المحكمة بعدم دستورية المادة ٤ من القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن الأحزاب السياسية والمتعلقة بوضع شروط لحرمان فئة من الأشخاص من تكوين أحزاب سياسية حرمانا مطلقا استنادا لآرائهم لمخالفة ذلك للمادتين ٥ ، ٤٧ من الدستور والمتعلقة بالحق فى التعبير (قضية رقم ٤٤ لسنة ٧ ق دستورية جلسة ١٩٨٨/٥/٧) .

جـ - قضت المحكمة بعدم دستورية النصوص التشريعية المتعلقة بإجراء

الانتخابات العامة لمجلس الشعب والشورى والمجالس المحلية والتى تتم بطريق القوائم الحزبية لما شكله ذلك من مخالفة للمواد ٨ ، ٤٠ ، ٦٢ من الدستور لما فيه من حرمان غير المنتسبين لأحزاب من المشاركة فيها (قضية رقم ٣١ لسنة ٦ ق دستورية جلسة ١٩٨٧/٥/١٦ بالنسبة لمجلس الشعب القضية رقم ٢٣ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١٥ بالنسبة لمجلس الشورى والقضية رقم ١٤ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١ بالنسبة للمجالس المحلية) * .

د - قضت المحكمة بعدم دستورية النصوص التشريعية المتعلقة بإجراء الانتخابات العامة لمجلس الشعب عن طريق الجمع بين القائمة الحزبية والمقعد المباشر لكل دائرة لمخالفته ذلك للمواد ٨ ، ٤٠ ، ٦٢ من الدستور للتمييز بين فئات المرشحين على أساس اختلاف آرائهم السياسية (قضية رقم ٣٧ لسنة ٩ ق دستورية جلسة ١٩٩٠/٥/١٩) ** .

٧ - حق التقاضى والتظلم والطعن على القرارات

أ - قضت المحكمة بعدم دستورية النصوص التشريعية التى تتضمن تحصين أى عمل أو قرار من الطعن عليه والتظلم منه لمخالفة ذلك لنص المادة ٦٨ من الدستور التى تحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار من الطعن عليه (صدرت أحكام عديدة منها الحكم الصادر فى القضية رقم ٦٢ لسنة ٤ ق دستورية جلسة ١٩٨٣/١٢/٣) .

* مشار تفصيلا للمواد المقضى بعدم دستوريتها فى القوانين الخاصة بتلك الانتخابات بالأحكام الصادرة بشأنها .

** مشار تفصيلا بالحكم للمواد المقضى بعدم دستوريتها .

ب - قضت المحكمة بعدم دستورية المادة ١٩ من القانون ٨٤ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء نقابة مصممى الفنون التطبيقية وذلك فيما تضمنته من تقرير حد أدنى من الأعطاء للطعن على انتخابات النقيب والتصديق على توقيعات كل من الطاعنين بالجهة المختصة مما يعد مخالفا للمادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور لما يشكله ذلك من إرهاق فى اللجوء للتقاضى لتعطيل دوره وللحد من فعاليته (قضية رقم ١٥ لسنة ١٤ ق دستورية جلسة ١٥/٥/١٩٩٣) .

٨ - مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص

أ - قضت المحكمة بعدم دستورية المعاملة الاستثنائية فى القبول بالتعليم العالى والتى تتضمنها النصوص التشريعية التى تستتبع قبول فئات مستثناه محل من يتقدمونهم طبقا للشروط الموضوعة المقررة للقبول مما يشكل مخالفة للمواد ٨ ، ٤٠ من الدستور إخلالا بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة (القضية رقم ١٠٦ لسنة ٦ق دستورية جلسة ٢٩/٦/١٩٨٥) .

ب - قضت المحكمة بعدم دستورية المادة ٢٧ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن إيجار الأماكن لما تضمنته من تفرقة بين ملاك العقارات بشأن الميزات الممنوحة لهم والناشئة عن علاقتهم بالمستأجرين مما يعد إخلالا بقاعدة المساواة المنصوص عليها بالمادة ٤٠ من الدستور (قضية رقم ٢١ لسنة ٧ ق دستورية جلسة ٢٩/٤/١٩٨٩) .

٩ - مبدأ الحق فى إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطى

قضت المحكمة بعدم دستورية النصوص التشريعية التى تستتبع إنهاء مدة عضوية الأعضاء المنتخبين قبل نهاية مدتهم من غير هيئة الناخبين الممثلة فى الجمعية العمومية للنقابة وذلك لمخالفة هذه النصوص للمادة ٥٦ من الدستور والتى نص على إنشاء نقابات الاتحادات على أساس ديمقراطى (القضية رقم ٤٧ لسنة ٣ ق دستورية جلسة ١١/٦/١٩٨٣)* .

١٠- مبدأ عدم سريان القانون بأثر رجعى

أ - قضت المحكمة بعدم دستورية البند (أ) من المادة الخامسة من القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية المتعلق بإضافة عقوبة حظر الانتماء إلى الاحزاب السياسية أو مباشرة النشاط السياسى لمن سبق الحكم بإدانتهم عن وقائع سابقة على تاريخ نفاذ القانون الصادر بهذا الحظر لمخالفة ذلك لنص المادتين ٦٦ ، ١٨٧ من الدستور (القضية رقم ٤٩ لسنة ٦ ق دستورية جلسة ٤/٤/١٩٨٧) .

ب - قضت المحكمة بعدم دستورية المادة ٥٦ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية فيما قررته من سريان الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على التصرفات الواقعة على الأراضى داخل كردون المدن بأثر رجعى لمخالفة ذلك لنص المادة ٣٨ من الدستور (القضية رقم ... لسنة ق دستورية جلسة ٢/١/١٩٩٣) .

جـ - قضت المحكمة بعدم دستورية المادة ٢ من القرار بقانون رقم ٣٢ لسنة

* مشار للقوانين المعنية تفصيلا بالحكم المشار إليه .

١٩٦٣ المعدل للقانون ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن خدمة وترقية ضباط القوات المسلحة فيما تضمنته من سريان أحكامها الخاصة بتوقيع عقوبات انضباطية بأثر رجعى لمخالفة ذلك للمادتين ٤١ ، ٦٥ من الدستور . (القضية رقم ٢٢ لسنة ٨ ق دستورية جلسة ١٩٩٢/١/٤) .

١١- مبدا حق الدفاع

أ - قضت المحكمة بعدم دستورية المادة ١٥ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فيما تضمنته من حرمان بعض فئات المحامين من مباشرة المهنة أمام المحاكم الجزئية والابتدائية وما فى حكمها لما فيه من إخلال بمبدأ المساواة وكذا مخالفة المواد ٤٠ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧١ من الدستور لما فى ذلك من اخلال بحق الموكل فى اختيار محام يتولى الدفاع عنه بالوكالة (قضية رقم ٦ لسنة ١٣ ق دستورية جلسة ١٩٩٠/٢/١٦) .

ب - قضت المحكمة بعدم دستورية ما تضمنته المادة ١٢٣ إجراءات جنائية من التزام المتهم المكلف بالحضور أمام المحكمة مباشرة وبدون تحقيق سابق بأن يقدم خلال الخمسة الأيام التالية لإعلان تكليفه بالحضور بيانًا بالأدلة على صحة كل فعل أسنده إلى موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وإلا سقط حقه فى إقامة الدليل المشار إليه بالمادة ٣٠٢ عقوبات لما فى ذلك من مخالفة لأحكام المواد ٤٧ ، ٦٧ ، ٦٩ من الدستور بما تشكله من إخلال بحق الدفاع وقواعد المحاكمة المنصفة (قضية رقم ٣٧ لسنة ١٢ ق دستورية جلسة ١٩٩٣/٢/٦) .

وهكذا بات من المنصف القول إن المحكمة الدستورية العليا ، ومن قبلها المحكمة العليا ، قامت وتقوم بدورها فى حدود ما عرض عليها من دعاوى دستورية بالطرق المقررة فى قانونها (م٢٩) سواء عن طريق الدفع بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة يبدى من أحد أطراف خصومة أمام المحاكم والهيئات ذات الاختصاص القضائى وقدرت جديته ، وهو ما يشكل أغلبية ما عرض عليها ، أو ما أحيل عليها من المحاكم ، بما قد يتراءى لها من عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة لازم للفصل فى النزاع مطروح على المحاكم أو هيئة ذات اختصاص قضائى (وهو ما يشكل النسبة الأقل) . وقد تصدت المحكمة الدستورية على نحو ما سلف بالقضاء فى دستورية أو عدم دستورية النصوص المطروحة عليها . ولكن هل انفردت المحكمة الدستورية العليا فى هذا المجال أم كان هناك دور للقضاء العادى فيما نحن بصدده ؟ وما طبيعة هذا الدور والأسس التى قام عليها إن كان ؟ هذا ما سنتعرض له فى الفقرة التالية :

كلمة لابد منها

والواقع أنه وإن كنا فى هذا المقال نخص مبادئ حقوق الإنسان وحرياته فى الدستور المصرى وقضاء المحكمة الدستورية بشأنها ، فإنه لا يمكن بحال أن نغفل الإشارة إلى ما قامت به محكمة النقض المصرية من دور هام فى هذا المجال ، ولعل من أبرز وأهم وأقرب التطبيقات القضائية صلة بما سبق الإشارة إليه في بداية هذا المقال .... الميزات الناشئة عن إدراج مبادئ حقوق الإنسان وحرياته بالنصوص الدستورية أن محكمة النقض المصرية كان لها سبق دستورى هام فى الانفاذ الفورى والمباشر للنصوص الدستورية المتعلقة بحقوق الإنسان ، ومنذ العمل بأحكام الدستور ، دون انتظار لتعديل تشريعى أو قضاء دستورى حيال النصوص

التشريعية المخالفة للنصوص الدستورية المعنية ، إذ ارست فى عام ١٩٨٠ مبدأ هاماً مفاده أن هناك بعض النصوص التشريعية تعتبر منسوخة ضمنا بقوة الدستور ، ومنذ تاريخ العمل به ، ودون انتظار لصدور قانون أدنى ، وأوجبت بذلك إهدار مواد القانون التى تتعارض مع النصوص الدستورية سابقة كانت أم لاحقة على صدوره باعتباره القانون الوضعى الأسمى صاحب الصدارة على المدراج التشريعى ، وقضت إعمالا لهذا المبدأ بما يلى :

١ - أن المادة ٥٧ من الدستور والتى نصت على عدم تقادم الدعوى الجنائية والمدنية الناشئة عن جرائم الاعتداء على الحرية الشخصية وحرمة الحياة الخاصة ذات أثر مباشر، ومقتضى ذلك اعتبار المادة ١٧٢ من القانون المدنى ملغاة فى حدود تلك الجرائم بقوة ونفاذ الدستور ودون حاجة لتدخل من المشرع (نقض مدنى جلسة ١٩٨١/٣/١٣ س٣١ ص٨١٠) .

٢ - أن المادة ٤٤ من الدستور والتى تنص على أنه "للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا بأمر قضائى مسبب وفقا لأحكام القانون "ينسخ ضمناً حكم المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية بقوة الدستور نفسه ومنذ العمل بأحكامه دون تربص صدور قانون أدنى* . (نقض جنائى جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠ س٣٦ ص ١٠٢٧) .

٣ - أن المادة ٤١ من الدستور والتى نصت على "عدم جواز القبض والتفتيش فى غير حالة التلبس إلا بأمر يصدر من القاضى المختص أو النيابة العامة وفقا لأحكام القانون "ذات أثر مباشر وفورى منذ العمل بأحكام الدستور ومقتضى ذلك فإن المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الحنائية تعتبر منسوخة

* سبق الإشارة إلى صدور حكم لمحكمة الدستورية بعدم دستورية المادة المذكورة فى تاريخ لاحق على حكم محكمة النقض المذكور .

ضمنا بقوة الدستور نفسه ودون ما حاجة لتربص صدور قانون أدنى (نقض جنائى جلسة ١٥/٩/١٩٩٣ لم ينشر) .

وقد يثار فى هذا الصدد مدى تعارض ما انتهت إليه محكمة النقض المصرية بقضائها سالف الذكر بالمادة ١٩١ من الدستور والتى نصت على "أن كل ما قررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى نافذا وصحيحا ، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والإجراءات المقررة فى هذا الدستور "إلا أن محكمة النقض لم يفوتها الإشارة لذلك والرد عليه إذ ضمنت أسباب أحكامها إلى أن ذلك لا ينصرف حكمة بداهة إلا إلى التشريع الذى لم يعتبر ملغيا أو معدلا بقوة نفاذ الدستور ذاته بغير حاجة إلى تدخل الشارع القانونى .

والواقع أن ما أرساه قضاء النقض فى هذا الخصوص يعتبر إضافة هامة إذ أوجد دورا موازيًا وفعالاً لجهة القضاء العادى بجانب القضاء الدستورى فيما يتعلق بالقضايا المثارة بشأن حقوق الإنسان يتيح بمقتضاه لمحاكم الموضوع على اختلاف درجاتها وأنواعها الارتكان إلى ما استقر عليه قضاء النقض والقياس عليه لحسم كثير من المنازعات فى مهدها ، مما يساعد على التعجيل باستقرار العديد من المبادئ الهامة ذات الصلة بحقوق الإنسان ، وكذلك الإسراع بتنقية التشريعات القائمة مما قد يوصم به بعض نصوصها من عيب مخالفة الدستور .

خاتمــة

ومن حصاد ما تقدم يتضح بجلاء أن حقوق الإنسان وحرياته المتفق عليها دوليا من خلال المواثيق المعينة سالفة الإشارة وغيرها من المواثيق ذات الصلة ينتظمها فى مصر دستورها الصادر عام ١٩٧١ بمقتضى نصوص صريحة وواضحة لا

لبس فيها - كما وأنه من جانب آخر فإن المحكمة الدستورية العليا - عند أداء رسالتها فى الرقابة على دستورية القوانين واللوائح وتفسير النصوص التشريعية والفصل فى تنازع الاختصاص بين جهات القضاء - تقوم بدور فعال فى هذا المضمار من خلال محورين أساسين : أولهما حماية وصون هذه الحقوق والحريات من أية مخالفة تشريعية لها بقضاء دستورى ملزم لكافة سلطات الدولة ، وثانيهما وضع الأطر والتعريفات والضوابط التى تحدد نطاق ومدى تلك الحقوق والحريات سواء من جهة الفرد أو من جهة الدولة خاصة بما أرسته بقضائها عن مفهوم الدولة القانونية .

واكتملت الحماية القضائية كذلك لتلك المبادئ والحريات بما أرسته محكمة النقض بقضائها من مبدأ الانفاذ المباشر للنصوص الدستورية المتعلقة بها .

وبهذا البنيان الدستورى المتكامل والحماية القضائية الفعالة توافرت المسيرة حقوق الانسان فى مصر أسباب استقرارها واحترامها وسبل حمايتها واستمرارها وأدوات نجاحها ونمائها . ولذلك فإنه فى ضوء ما انتهجته المحكمة الدستوية العليا وما استقر عليه قضاؤها من قواعد أصوليه ومبادئ دستورية ، فإننا نرى أن المستقبل ينبئ بأن ساحتها ستشهد نشاطا كبيرا وملحوظا على هذا الطريق لتحقيق ما ينشده الكافة من قيم متعلقة بحقوق الإنسان وحرياته ويسعى إليه المتخصصون من تنقية كافة التشريعات القائمة مما قد يشوبها أو يوصمها بعيب عدم الدستورية . وبالرغم من أنه قد كان لحقى التقاضى والمساواة ، فى الفترة الماضية ، الغلبة فيما عرض على المحكمة الدستورية من أنزعة ومحور أساسى تدور حول أنزعة أخرى ، وذلك كنتيجة حتمية وطبيعية للمرحلة الزمنية ذاتها ، وما تزامن معها من تشريعات ، وما واكبها من ظروف ولازمها من مقتضيات ، فإن ذلك سيتغير حتما فى المرحلة القادمة والتى نتوقع لها زيادة

مضطردة فى عدد القضايا التى ستتميز بتنوع الأنزعة واشتمالها على العديد من الأركان الأساسية والتفاصيل الضرورية والجوانب التطبيقية المتعلقة بكل مبدأ من مبادئ حقوق الإنسان وحرياته ، وهذا سيتيح للمحكمة أن تتصدى بقضائها فى تلك الأنزعه بشكل يسمح لها أن تحسم بأحكامها كثيرا من تلك الجوانب التى أصبحت الحاجة الآن ملحة لحسمها وذلك سيقتضى تبعا لذلك العمل بكل السبل على تدعيم وتعزيز المحكمة الدستورية العليا بكافة ما يلزمها بشريا وماديا ، ليس فحسب لمواجهة تلك الزيادة المتوقعة فيما سيعرض عليها من أنزعة ، ولكن لكى تتمكن فى نفس الوقت من الفصل فيها من أجال تتناسب مع مالأحكامها من سمات وصفات خاصة وآثار قانونية بالغة الأهمية ، تتعدى حدود أطراف الخصومة أمامها إلى الأفراد عامة ، وكافة السلطات بالدولة .

كما وأنه من ناحية أخرى فإننا نرى أن ما أرسته محكمة النقض بقضائها بشأن الانفاذ المباشر لبعض مواد الدستور ذات الصلة بحقوق الإنسان ستنعكس آثاره فى أمرين هامين .

أولهما : أنه بحكم اللزوم العقلى والاستنتاج المنطقى فإن ذلك سيفتح باب الاجتهاد على مصراعية أمام رجال القضاء والباحثين المتخصصين للبحث عن حلول لتطبيقات عملية فى انزعة مطروحة أمام القضاء وصولا للإجابة عن استفسارات وأسئلة كثيرة أخرى منها ، هل هناك ثمة نصوص دستورية أخرى بخلاف ما قضت بشأنه محكمة النقض صالحة للتطبيق بذاتها دون انتظار تشريع أدنى ؟ وما المعيار التى سيؤخذ به لتحديد هذه النصوص ؟ وفى حالة وجود نصوص أخرى ينطبق بشأنها ما استقر عليه قضاء النقض ، فما النصوص التشريعية التى ستعتبر منسوخة ضمنا بمقتضى ذلك ومنذ العمل بأحكام الدستور ؟ وما الآثار القانونية المترتبة على ذلك ومدى مساسها بالمراكز القانونية

التى تكونت فى ظل أحكام الدستور القائم أو اتصالها بحجية الأحكام الصادرة بالمخالفة لها ؟ ومدى انعكاس ذلك على مشروعية الأدلة المطروحة أمام القضاء ؟

وثانيهما : إن ذلك يلقى على السلطة التشريعية مسئولية كبيرة وعبئا ضخما إذ أصبح من المتعين أن يكون من أولويات واجباتها البعد عن الارتكان على نص المادة ١٩١ من الدستور والمبادرة من جانبها إلى إعادة قراءة نصوص الدستور فى ضوء المبادئ والقواعد التى استقر عليها التطبيق القضائى بفرعية ، ومحاولة حصر النصوص التشريعية التى يجب العمل على إعادة النظر فيها فى ضوء ذلك من إعطاء الأولوية فى ذلك للتشريعات الأساسية ذات الصلة والمعنية بما يتصل بحقوق الإنسان وحرياته .

Abstract

CONSTITUTIONAL PROTECTION OF HUMAN RIGHTS IN EGYPT

Sana Khalil

The essay represents brief historical outline of the human rights movement since the U. N. Human Rights declaration in 10/12/1948 and its ramifications that took the form of international pacts and conventions of human rights the matter that led to ratifying international conventions for all rights and liberties which were dealt with by above declaration. The first part of the essay tackled contemporary circumstances for formulating the permanent Egyptian constitution and in which way was the draft of the constitution affected by the human rights movement as well as how this movement evolved and grew at that time while focusing on what came in the Egyptian constitution concerning human rights.

Principles as well as human rights and liberties in its first four

chapters, those chapters made references in all its articles to the similar ones in the International Declaration of human rights and the relevant international conventions. The second part of the essay has spoken of the verdict of the supreme constitutional court on the items of human rights and liberties provided by the Egyptian constitution while emphasizing the cassation court's verdict in this connection which force total adherece to constitutional stipulations. The essay's conclusion dealt with the future of judicial protection to the march for human rights in Egypt in the light of the verdicts of the constitutional & cessation courts and their human rights principles and their impact of the role played by the legislative authority with its legislations in this connection.

التنمية القائمة على الديمقراطية
دور المنظمات الطوعية

جون كلارك *

تقديم وعرض

هويدا عدلى **

شهد عقد الثمانينيات عديدا من التغيرات التى أدت لإعادة النظر فى دور الدولة فى المجتمع ، ومدى صلاحية الأفكار السابقة عن الديمقراطية والمشاركة السياسية . ومن أبرز هذه التغيرات بروز أزمة التنمية على الصعيد العالمى ، سواء فى البلدان المتقدمة ، أو النامية . فبينما عجز عديد من البلدان المتقدمة عن إنجاز دولة الرفاهية إنجازا كاملا ، فإن الدول النامية هى الأخرى بدأت تتخلى عن سياسة التخطيط الشامل ، وتقلص من دورها الاجتماعى إلى حد كبير . وبعبارة أخرى ، فإن الدولة أصبحت عاجزة عن الوفاء باحتياجات ومتطلبات مواطنيها ، أو ما يطلق عليه - بلغة علم السياسة - أزمة الشرعية .

* John Clark, Democratizing Development, The Role of Voluntary Organizations, USA: Kumarian Press Inc., 1991.

** باحثة (ماجستير فى العلوم السياسية) بقسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والثلاثون ، العدد الأول ، يناير ١٩٩٤ .

ولم يقتصر الأمر على أزمة التنمية ومصاحباتها فحسب ، بل كانت هناك أزمة مشاركة سياسية أيضا ، شملت تجلياتها البلدان المتقدمة والنامية أيضا ، على الرغم من اختلاف مرحلة التطور التاريخي وحداثة عهد التجربة الديمقراطية فى البدان النامية بالمقارنة بالديمقراطيات الغربية .

وقد تجلى ذلك فى انحسار تأثير الهياكل والآليات التقليدية للمشاركة السياسية فى الغرب . إذ أصبحت الأحزاب السياسية قاصرة على التعبير عن نخب سياسية محدودة للغاية . كما حدث تراجع كبير فى نسب إقبال الجماهير على التصويت في الانتخابات . وفى المقابل فقد بدت ظاهرة الحركات الاجتماعية الراديكالية تبرز فى هذه المجتمعات ، هذه الحركات التى اهتمت بنحت نمط جديد للمشاركة ، وهو المشاركة التحتية grassroots participation المتحررة من الهيراركية أو الهرمية .

وعلى صعيد البلدان النامية ، حدث مزيد من التعميق لأزمة المشاركة السياسية التقليدية والمنظمة ، وظهرت أنماط جديدة من المشاركة غير المنظمة والتى قد تتسم بممارسة العنف فى بعض الأحيان .

وانطلاقا من هذا برزت من جديد فكرة المجتمع المدنى ، والرهان على أن هذا المجتمع سينتج فاعلين جدد قد يتمكنوا من ملء الفراغ الذى تركته الدولة ، خاصة فى مجال التنمية . وبالفعل يمكن القول إن ظاهرة بروز دور المنظمات غير الحكومية فى التنمية أصبحت ظاهرة عالمية ، وسمت عقدى الثمانينيات والتسعينيات مقارنة بالعقود السابقة .

والأمر الأكثر أهمية هنا ، أن هذه المنظمات تسعى لنحت فكر جديد وممارسات مختلفة فى التنمية عما تنتهجه الحكومات ، وهذا ما سنكتشفه من عرض كتاب التنمية القائمة على الديمقراطية لكاتبه چون كلارك ، والذى يجمع بين

الدراسة النظرية والخبرة العملية ، حيث عاش الكاتب لفترة طويلة فى بعض مناطق العالم الثالث الأكثر فقرا ، وتابع عن قرب أحوال الفقراء ، ودور المنظمات الطوعية فى التنمية ، والتعامل مع مشكلة الفقر .

ينقسم الكتاب إلى أربعة أجزاء موزعة على عدة فصول ، يتناول الجزء الأول "المنظمات الطوعية ، إسهامها فى التنمية" عديدا من القضايا ، منها دراسة إشكالية التنمية فى ضوء التناقض بين المنهج التقليدى فى التنمية والمنهج غير التقليدى ، وكذلك قضايا إعادة تعريف عدد من المفاهيم مثل الفقر والتنمية .

فبينما اتسم المنهج التقليدى فى التنمية ، والذى تبنته حكومات العالم الثالث بأنه مكن الناس من التعايش مع الفقر وليس التحرر منه ، كما اهتم بالحلول الفنية والاقتصادية للمشاكل ، فإن المنهج غير التقليدى الذى تتبناه المنظمات غير الحكومية يهتم بالسعى لاجتثاث جذور الفقر ، كما أنه ينظر للمشكلات نظرة سياسية ، وبالتالى يسعى للبحث عن حلول سياسية . فالفقر بالأساس ظاهرة سياسية ، وجزء كبير من أزمة التنمية يعود لأسباب سياسية .

فى خلال فترة طويلة من الزمن ، قامت المؤسسات المعنية بالتنمية على المستوى الدولى ، مثل البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، ومؤسسات الأمم المتحدة الإنمائية بتشجيع نمط للتنمية غير ملائم لاحتياجات الناس العاديين ولحاجات البيئة ، نمط اتسم بالتركيز على إنتاج الثروة وتحقيق التراكم الرأسمالى أكثر من التوزيع ، نمط اهتم بالإنتاج للتصدير أكثر من إشباع حاجات السكان ، وأيضا الاستغلال المفرط للبيئة أكثر من حمايتها . وقد انعكس ذلك على حكومات الجنوب التى تبنت سياسات سعت لتحقيق مصالح النخب على حساب الجماهير ، وللحفاظ على السلطة والمنصب أكثر من إيجاد حلول جذرية لمشاكل المواطنين .

وقد وجهت المنظمات غير الحكومية انتقادات حادة للمنهج التقليدى فى

التنمية فى تعامله مع الفقر ، واهتمت بإعادة تعريف عدد من المفاهيم ، مثل الفقر ، والتنمية ، والديمقراطية .

حدد روبرت تشامبرز عدة عناصر للفقر ، كل عنصر منها يغذى الآخر ويدعمه ، وهذه العناصر هى الضعف البدنى ، والعزلة isolation ، والمقصود بها نقص الاتصال ليس بالمعنى المادى ولكن بالمعنى الاجتماعى ، بمعنى فقدان القدرة على التواصل مع الآخرين ، إما بسبب الأمية أو التفاوت الطبقى الحاد . ثم القابلية للاختراق Vulnerability وذلك نتيجة الكوارث الطبيعية أو التعرض للاستغلال ، وأخيرا العجز powerlessness عن منع تلاعب النخبة واستئثارها بكل فوائد التنمية ، وكذلك العجز عن منع الاحتيال والابتزاز والعنف ، وأيضا العجز عن ممارسة المفاوضة الجماعية . وقد أضاف بعض الباحثين الآخرين عاملين إضافيين ، وهما : التدهور البيئى ، والتمييز على أساس النوع .

أما فيما يتعلق بمفهوم التنمية ، فبينما المفهوم التقليدى للتنمية يعرفها بأنها إحداث النمو الاقتصادى ، فإن المفهوم الجديد الذى تتبناه المنظمات غير الحكومية يحدد التنمية فى أنها عملية السعى لتحسين المجتمع وتمكين الناس من تحقيق طموحاتهم وتقويتهم empowerment . ولايمكن ترجمة هذا التعريف على أرض الواقع إلا من خلال عملية ديمقراطية تستطيع من خلالها الجماهير تحديد طموحاتها ومطالبها . ولكون المفهوم الجديد للتنمية يتحدث عن تمكين الناس من صياغة مصائرهم وليس إمدادهم بالمساعدات ، فإن الفكرة الكامنة وراء هذا المفهوم أن التنمية الحقيقية تتم بواسطة الناس وليس لأجلهم ، وهذا هو مغزى نموذج التنمية القائمة على الديمقراطية الذى يطرحه المؤلف .

وجدير بالذكر أن مسيرة هذه المنظمات غير الحكومية نحو صياغة فكر تنموى جديد لم يكن من قبيل الصدفة أو الترف الفكرى ، ولكن كان نتاج خبرة فى

مجتمعات الجنوب حملت من جوانب الفشل ، وكذلك النجاح الكثير ، واكتشفت أن نقل الأفكار والتكنولوچيا من الشمال إلى الجنوب ليس كافيا لحل مشاكل الفقر فى هذه البلدان .

وقد تزامن مع ذلك الاكتشاف ظهور أفكار جديدة نبتت من تربة العالم الثالث ذاته وكانت بمثابة خلفية لعمل هذه المنظمات غير الحكومية فى الجنوب ، مثل لاهوت التحرر فى أمريكا اللاتينية . فعلى سبيل المثال تأثرت المنظمات غير الحكومية البرازيلية بفكر باولو فريرى ، والذى قام على منهج يجمع بين ثلاث زوايا: التعليم السياسى ، والتنظيم الاجتماعى ، والتنمية التحتية الهادفة لتحسين مستويات المعيشة ومساعدة الفقراء على إدراك مدى الاستغلال الذين يتعرضون له، وكذلك التعرف على إمكانات التغلب على هذا الاستغلال من خلال التنظيم الجماهيرى .

كما أن التحول الذى حدث فى السبعينيات فى تحديد طبيعة الفقر وأنه - بالأساس - ذو طبيعة سياسية ، أبرز نشاطا جديدا للمنظمات الطوعية وهو تنظيم الحملات العامة للدفاع عن قضايا معينة ، وممارسة الضغط على البرلمان من أجل إحداث تغييرات سياسية ما .

وعلى الرغم من بروز دور المنظمات غير الحكومية فى المجتمعات المتقدمة أو النامية ، فإن هذه المنظمات مثلها مثل أى مؤسسة أو ظاهرة أخرى فى المجتمع تعانى من جوانب عديدة للقصور ، وتنطوى أيضا على أوجه عديدة للقوة . وإذا عددنا بعض مصادر قوتها نجد أنها أكثر قدرة على النفاذ للقطاعات الأكثر فقرا فى المجتمع ، القطاعات التى تعجز الحكومات عن الوصول إليها . فضلا عن تبنيها لأسلوب فى التنمية يعتمد على مشاركة فعالة من جانب المتلقى ، بمعنى أن الذى يحدد أهداف التنمية هو نفس متلقيها ، ناهيك عن قدرتها الإبداعية وتجريبها

لاقترابات وأساليب جديدة دون تردد أو خوف . وربما يعود ذلك لصغر عدد من يديرونها ، وكذلك لمحدودية نطاق نشاطها ، مما يجعل القدرة على الابتكار والتجريب أعلى وأكثر أمنا . كما أن التطوع يحرر الفرد من كثير من القيود المعوقة للإبداع .

أما فيما يتعلق بالقصور ، فمن أبرز جوانبه المشاكل المتعلقة بالتمويل ، فهناك مصدران للتمويل : الأول منظمات الشمال وحكوماته . وتتجه فى الغالب منح هذا الطرف إلى المنظمات التى تتفق فى أفكارها مع المانح . أما المصدر الثانى فهو حكومات الجنوب ، وخطورة الاعتماد على التمويل الحكومى تكمن فى أن الحكومات في الغالب تعتبر المنظمات غير الحكومية منفذا من الباطن لجزء من خططها ومشروعاتها ، مما يحول فى النهاية هذه المنظمات إلى أجهزة تابعة للدولة ، ويصادر على حريتها فى تحديد أهدافها ، والتلامس عن قرب مع احتياجات فئاتها المستهدفة .

أما ثانى جوانب القصور ، فتدور حول مشاكل القيادة ، فهناك نمطان من القيادة : الأول القيادة الكارزمية ، والتى تسود فى دول الجنوب ، والتى رغم تميزها بالالتزام فإنها ديكتاتورية في اتخاذها للقرار ، وفى مقابل قوة قائدها ، فإن الفريق العامل معها يتسم بالضعف الشديد . وفى هذه الحالة فإن المنظمة قد تختفى باختفاء قائدها .

أما النمط الثانى فهو القيادة الجماعية ، والتى فى الغالب تلتزم بالمشاركة والديمقراطية ، إلا أنها تقع فى مشكلة صعوبة الوصول لقرارات سريعة فضلا عن غموض العلاقة بين القيادة والفريق .

وعلى صعيد آخر ، فإن العلاقة بين الحكومات والمنظمات الطوعية تدور حول قطبى التوتر والتعايش . فالتعايش مشروط بأن هذه المنظمات لاتتحدى توجهات

الحكومات وسياستها ، أما التوتر فنيشأ عندما تختلف توجهات المنظمات الطوعية عن توجهات الحكومات ، خاصة عندما تتبنى الأولى نظرية مختلفة للتنمية تركز على المشاركة الشعبية وتقوية الناس وترسيخ الديمقراطية . ومما يصعد من حدة التوتر أن المنظمات الطوعية - عادة - ماتنظر للحكومات على أنها سبب رئيسى للمشاكل التى يعانى منها المواطنون ، وأنها تحكمها نخبة فاسدة لاتهدف إلى تقوية الناس .

أما الجزء الثانى من الكتاب فعن "المنظمات الطوعية ودورها فى بلدان الجنوب" . يناقش الكاتب فى هذا الجزء السبل التى تحقق - من خلالها المنظمات الطوعية الدفع لنشاطها وهى الاستفادة من خبرات النجاح السابقة لتوسيع مدى نشاطها ومساعدة الآخرين على إقامة برامج مشابهة .

إن عملية تكرار مشروع ما ، تعتمد على ماحققه من نجاح ، وكذلك على اختيار القيادة المناسبة وتدريبها ، وبناء المقدرة الإدارية ، وتحديد الرؤى من خلال الحوار .

بناء حركات تحتية grassroots movements أو دعم الحركات القائمة الهادفة لإحداث التغيير الاجتماعى هو السبيل الثانى لدفع نشاط هذه المنظمات الطوعية . فالفكرة الكامنة وراء دعم المنظمات التحتية هى أن المشروعات تصبح أكثر فاعلية ونجاحا إذا فهمها المستهدفون منها جيدا ، وبالتالى تحملوا مسئولية تنفيذها . وقد تطورت هذه الفكرة بصورة أكثر تقدما من خلال الاعتقاد بأن المشروعات سوف تتحقق بصورة أفضل إذا قامت على أساس تحليل الناس للمشاكل التى يواجهونها واقتراح حلولها .

يدور السبيل الثالث حول التأثير أو ممارسة الضغط على الحكومات لإحداث تغييرات فى السياسات المحلية ، وتعديل الممارسات الحكومية بصورة تمكن من

خلق بيئة مواتية نسبيا للفقراء ، وذلك بتنظيم حملات الضغط على الحكومات .

يتناول الجزء الثالث إعادة تعريف التنمية على ضوء نشاط المنظمات الطوعية . بدأت المنظمات الطوعية تمارس أدوارا جديدة غير المشاركة المباشرة فى عملية التنمية ، وبالتحديد ممارسة الضغط على الحكومات ، وتكوين اللوبى ، وكذلك تنظيم الحملات ضد سياسات ما ، سواء كانت حكومية أو دولية أو غيرها .

وجدير بالذكر أن المنظمات غير الحكومية فى الشمال توسعت - إلى حد كبير - فى ممارسة هذا الدور ، ونظمت عديدا من الحملات من أبرزها الحملات المتعلقة بسياسات المؤسسات الدولية ، مثل البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى تجاه دول الجنوب . وقد دفع ذلك منظمات الجنوب لمطالبة نظرائها فى الشمال بمزيد من التركيز على هذا الدور .

فعلى سبيل المثال ناشد الاجتماع الدولى لقادة منظمات الجنوب المنعقد فى الفلبين فى يونيو ١٩٨٩ منظمات الشمال بتوجيه مزيد من الاهتمام لحملات الدفاع عن قضايا معينة ، مثل المساعدات والمعونات الحكومية لدول الجنوب ، ودور الشركات الدولية فى الجنوب . ناهيك عن الحملات الشهيرة الأخرى ، مثل الحملة من أجل سن قانون لتنظيم تسويق ألبان الأطفال ، والحملات المضادة للفصل العنصرى ، كما أن هناك حركات متخصصة بالتحديد فى ممارسة هذا الدور ، مثل حركة التنمية العالمية فى انجلترا ، والخبز من أجل العالم فى الولايات المتحدة الأمريكية .

وفى الوقت الراهن ، فإن برامج التكيف الهيكلى أصبحت محل اهتمام المنظمات الطوعية على أساس أن تطبيق هذه البرامج والسياسات يضر-أساسا- بالفئات الأكثر فقرا ، ويؤدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وتزايد الجريمة . وترى

المنظمات الطوعية أن هناك وسائل أخرى يمكن أن تتحقق بها هذه البرامج لا تضر بالفقراء بهذه الصورة ، مثل إقامة نظام ضريبى عادل ، والحد من الاستثمار الرأسمالى .

ومن أبرز الانتقادات التى توجهها المنظمات غير الحكومية لبرامج التكيف الهيكلى أن هذه البرامج يتم تطبيقها دون النظر لآثارها شديدة السلبية على الفقراء ، وأن أسلوب تطبيقها يتخذ شكل الصدمة ، أى يتم تطبيقها مرة واحدة وليس بالتدريج ، فضلا عن إحجام الحكومات التى تطبقها عن استشارة أى من الجهات أو المنظمات المعنية بالتنبؤ بالآثار الاجتماعية المترتبة على هذه السياسات ، ناهيك عن الآثار السلبية طويلة المدى لهذه البرامج على البيئة .

يقترح الكاتب استبدال سياسات التكيف الهيكلى بسياسات التحول الهيكلى structural transformation ، على أساس أن هذا التحول - فى رأيه - يتضمن أهدافا غير تقليدية ، تتجاوز مجرد تحقيق النمو الاقتصادى ، وتمتد لتشمل استئصال الفقر ، والحفاظ على البيئة ، وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية .

فالهدف النهائى لهذا التحول هو إعادة تنظيم الأولويات بما يحقق مصالح أغلبية المواطنين ، وليس النخب فحسب ، وعلى هذا يطرح المؤلف عدة مهام ، بعضها يقع على دول الجنوب ، والآخر على دول الشمال ، وذلك فى إطار افتراضه لمقولة حدوث تفاعل جيد بين دول الشمال والجنوب فى هذا الصدد . فإحداث التحول الهيكلى يحتاج من دول الجنوب إلى حكومات فعالة ، وتطبيق نظام جيد وكفء لمساءلة أجهزة الدولة ، وأيضا السعى للحد من الفقر بتحسين الخدمات الاجتماعية ، وتوزيع أكثر عدالة وانتشارا للأصول الإنتاجية ، وخلق بيئة مواتية للمشروع الفردى ، وتحقيق التوازن بين الحاجات الداخلية ومتطلبات التصدير ، وضمان قدر من الحريات العامة مثل حرية الحديث والتعبير والعبادة .

أما فيما يتصل بالمهام الواقعة على حكومات الشمال ، فتدور حول إزالة الحواجز أمام استيراد السلع المصنعة من العالم الثالث ، وفرض مزيد من الضوابط على ممارسات الشركات الدولية فى العالم الثالث ، والحد من تحويل الموارد من الدول المدينة إلى الجهات الدائنة فى الشمال ، وزيادة المعونات الرسمية الموجهة للجنوب .

وفى الجزء الرابع من الكتاب ، والذى يمثل خاتمته ، يحلل الكاتب التحديات التى تواجه المنظمات غير الحكومية فى التسعينيات ، مثل ضرورة السعى لبناء تحالفات جديدة لتحقيق مهامها ، والبحث عن بدائل جديدة أيضا . وأن تعظيم دور هذه المنظمات يعتمد بالأساس على إدراكها لضرورة التغيير ، وأن هذا التغيير لابد أن يشمل التفكير والتخطيط والعمل . فضلا عن ضرورة تحويل اهتمامها من مجرد قضايا محلية محدودة النطاق إلى قضايا عالمية ، وبالتالى إدراكها أنها لكى تعمل عملا جيدا أو تنجح فيه لابد أن تتماشى مع هذه القضايا العالمية وإلا أصبحت مهمشة . ويرى الكاتب أن المناخ الدولى ملائم الآن لكى تلعب هذه المنظمات دورا فعالا فى التنمية ، فرياح الديمقراطية هبت ، ومازالت تهب على مناطق كثيرة من العالم .

وفى النهاية ، فإنه رغم أهمية عديد من أطروحات هذا الكتاب ، خاصة فيما يتعلق بإعادة تعريف مفاهيم التنمية والفقر وتحليل ديناميات التفاعل بين المنظمات الطوعية والحكومات وغيرها ، فإن هناك عديدا من المآخذ على هذا الكتاب من أبرزها التسليم بافتراضات وبناء نتائج عليها دون مناقشة صحتها من عدمه ، مثل الافتراض بمساندة منظمات الشمال غير الحكومية دوما لنظرائها فى الجنوب ، وكأن الشقاق بين المنظمات الطوعية فى الشمال وحكومات الشمال أمر أكيد ولا محل للشك فيه . وثانيها الطوباوية المقترحة فى طرح البدائل مثل التحول الهيكلى

بدلا من التكيف الهيكلى ، ومسئولية دول الشمال عن هذا والتى تتمثل فى تحقيق قدر من العدالة الدولية ، إن هذا يعد خلطا جليا بين القيم من ناحية والسياسة أو المصالح من ناحية أخرى ، هذه الأخيرة هى التى تحدد بالفعل توجهات حكومات الشمال تجاه دول الجنوب .

الحراك الاجتماعى والتغير السياسى فى مصر

١٩٧٤-١٩٨٧ *

عبد السلام نوير**

يمكن القول إن أى مجتمع مهما بلغت درجة جموده وركوده تحدث فيه درجة من الحراك الاجتماعى ، وبتعبير عام يشهد درجة من حراك الأفراد أو الجماعات من موقع اجتماعى إلى آخر .

وهكذا فإن المجتمع المصرى لم يعدم أمثلة ومظاهر للحراك الاجتماعى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، إلا أنه نتيجة السياسات الاجتماعية لنظام الثورة ارتفعت معدلات الحراك الاجتماعى إلى مستويات غير مسبوقة . فقد طرأت تحولات هامة على البناء الاجتماعى من خلال التوسع الكبير فى التعليم ، وقوانين الإصلاح الزراعى ، وإجراءات التأميم ، ونمو البيروقراطية ، والإسراع بمعدلات التنمية الصناعية ، وقد أسهمت تلك السياسات فى إعادة تشكيل البناء الطبقى فى مصر ، وإفراز نخبة أدى وصولها للسلطة مع مطلع السبعينيات إلى إقرار سياسات جديدة - الانفتاح الاقتصادى المتواكب مع الهجرة إلى بلدان النفط -

* رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٣ .

** باحث بقسم الاتصال الجماهيرى والثقافة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والثلاثون ، العدد الأول ، يناير ١٩٩٤ .

كان من شأنها الإسراع بمعدلات الحراك الاجتماعى ، لا سيما مع استمرار العديد من روافد الحراك التى عرفتها مرحلة الخمسينيات والستينيات كالتوسع فى التعليم مثلا .

ويرى الدارسون أن لسياسة الانفتاح الاقتصادى والهجرة إلى بلاد النفط تأثيرات بالغة العمق على المجتمع المصرى اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، ومما يتوقع معه أن تلقى هذه السياسات بظلالها على ذلك المجتمع لسنوات طويلة قادمة .

وإذا كانت الأبعاد الاقتصادية لهذه السياسات قد نالت النصيب الأوفى من الاهتمام الأكاديمى ، فإن الجوانب الاجتماعية السياسية لم تحظ بنفس القدر من الاهتمام ، ومن هنا يتجلى مغزى الاهتمام بدراستها من خلال هذه الأطروحة ، التى ينصب موضوعها على العلاقة بين الحراك الاجتماعى والتغير السياسى فى مصر خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٧ ، وذلك من زاويتى تأثيرات سياسة الانفتاح والهجرة إلى بلدان النفط على الحراك الاجتماعى فى مصر خلال الفترة موضوع الدراسة ، وانعكاسات الحراك الاجتماعى على النظام السياسى بمعنى هل حدث تغير سياسى ؟ وما مظاهره ؟ وما علاقة ذلك بالحراك الاجتماعى ؟ .

ويرجع اختيار الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٧ لكون سنة ١٩٧٤ تمثل البداية الرسمية لإقرار سياسة الانفتاح والمضى فيها بخطوات متسارعة . وأنها تعد نقطة محورية تصاعد عندها تيار الهجرة المصرية لبلاد النفط العربية . ومن ناحية أخرى يعد عام ١٩٨٧ إحدى النقاط المحورية لتراجع تيار الهجرة الخارجية للعمل ، بل وبدء عودة العمالة للوطن . كما إنه يمثل نهاية الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ وبداية لإقرار خطة ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ ، وهما الخطتان اللتان يمكن من خلالهما الكشف عن التوجهات والسياسات الاجتماعية للنظام

السياسى . وقد شهد صيف ١٩٨٧ كذلك توقيع مصر لخطاب النيات مع صندوق النقد الدولى فيما يعد قبولا لمزيد من إجراءاته لتحقيق التحرير الاقتصادى بما يعكسه ذلك على الحراك الاجتماعى فى مصر .

ولبيان وتحليل طبيعة العلاقة بين الحراك الاجتماعى والتغير السياسى فى مصر خلال الفترة المذكورة سعى الباحث للتحقق من صحة الفروض الآتية :

١ - يرتبط التحول نحو سياسات الحرية الاقتصادية عادة بزيادة معدلات الحراك الاجتماعى .

٢ - كلما ارتفعت معدلات الحراك الاجتماعى ازداد احتمال التغير فى توجهات السياسة العامة .

٣ - يرتبط الحراك الاجتماعى بنمو قوى للرفض السياسى .

وتنقسم الرسالة إلى ثلاثة أبواب هى :-

أولا - الحراك الاجتماعى والتغير السياسى : الإطار النظرى .

ثانيا - مصادر آليات ومؤشرات الحراك الاجتماعى فى مصر ١٩٧٤ - ١٩٨٧ .

ثالثا - الآثار السياسية للحراك الاجتماعى ١٩٧٤ - ١٩٨٧ .

أولاً : الحراك الاجتماعى والتغير السياسى : الإطار النظرى

تعتبر قضية المفاهيم إحدى أهم المسائل الخلافية بين المشتغلين بالعلوم الإنسانية . فالمفاهيم ، بتحديدات لخبرات تاريخية ، أو فى مسميات لظواهر واقعية ، ليست دائما محايدة ، وانما هى محملة غالبا برموز ودلالات قيمية وحضارية ، الأمر الذى يؤدى إلى تعدد التعريفات للمفهوم الواحد وتباين مداخل الاقتراب منه والتعامل معه . وليس مفهوما الحراك الاجتماعى والتغير السياسى استثناءً من ذلك ، ومن ثم تبدو أهمية استجلاء حقيقة المفهومين سعيا لتحديد طبيعة العلاقة

بينهما :

يعرف الباحث الحراك الاجتماعى بأنه "حركة وحدات البناء الاجتماعى من موقع اجتماعى إلى آخر تحت تأثير قوى ذاتية أو موضوعية"

ونظرا لعمومية هذا التعريف وشموله فإنه ينطوى على قدر من عدم التحديد، وهو ما استوجب تحديده إجرائيا ، ومن ثم عرفه الباحث بأنه "حركة وحدات البناء الاجتماعى - فرد - طبقة - نخبة - قيمة اجتماعية - إلى موقع آخر تحت تأثير قوى ذاتية أو موضوعية" . وفيما يلى تحديد المفاهيم التى اشتمل عليها التعريف المذكور :

- الطبقة : وتتحدد جدليا وهيكليا بثلاثة محددات :

المستوى الاقتصادى : ويقصد به الموقع الذى تشغله جماعة كبيرة من الناس فى إطار نسق الإنتاج ، ذلك الذى يحدد نمط العلاقات الإنتاجية والتوزيعية السائدة ، وبالتالى نصيب هذه الجماعة من الناتج الاجتماعى .

المستوى السياسى : حيث تتحدد الطبقات أيضا بموقعها من النسق الكلى لعلاقات القوة السياسية فى إطار التكوين الاجتماعى ، فهناك طبقات حاكمة وأخرى محكومة .

المستوى الأيديولوجى : بمعنى مكانها أى قيامها بدورها فى ميدان الصراع الفكرى ، وحيث تنقسم إلى طبقات محافظة وأخرى ذات رؤية تقدمية .

وعموما يمكن القول إن التحديد الموضوعى - المستوى الاقتصادى - للطبقات يمثل الحد الأدنى عندما يتعلق الأمر بفهم قوانين حركة النظام الاجتماعى . أما عندما يكون المطروح هو تغيير هذا النظام فإن الأمر يتطلب الوعى والفاعلية فى التحليل .

- النخبة : يقصد بها أصحاب مواقع السلطة والتأثير غير العادى بقدر ما تتيح لهم مواقعهم وقدراتهم السيكولوچية والتنظيمية ، هذا التأثير فى جميع مجالات الحياة بصرف النظر عن أصولهم الاجتماعية أو مستوياتهم الطبقية .
- القيمة الاجتماعية : ويقصد بها ظواهر وعمليات ضرورية لحياة المجتمع متناولة من زاوية تلك الأهمية الاجتماعية التى يوليها لها المجتمع بالإجمال أو الجماعة الاجتماعية . ويعتبر نسق القيم الاجتماعية بمثابة نسق معترف به فى التنظيم المعنى للنماذج التى يقارن الناس مواسطتها تفاعلات بعضهم مع بعض ، ويخلق هذا النسق لدى الفرد والجماعة استعدادا للقيام بسلوك معين وأساسا لتقييمه .
- القوى الذاتية أو الموضوعية الدافعة للحراك الاجتماعى : ويقصد بالأولى القدرات الذاتية للأفراد بيولوچية كانت أو سيكولوچية . أما القوى الموضوعية ، فيقصد بها ما يتيحه النظام الاجتماعى والنظام الاقتصادى والنظام السياسى من فرص أو ما يفرضه من قيود على الحراك الاجتماعى .

قد يحدث الحراك الاجتماعى - انطلاقا من تعريفه المذكور - فى إطار الجيل الواحد أو من جيل لآخر . كما أنه قد يكون فرديا ، وقد يتسع مداه ليشمل طبقه بأكملها تتغير مراكزها النسبية صعودا أو هبوطا . وقد أسبغ الباحث طابعا نوعيا على تلك التصنيفات المتداخلة إلى حد كبير تبعا لمعيار التدرج / التمايز الاجتماعى فى مجتمع ما : مهنيا ، أى تبعا لمهنة الفرد ، أو اقتصاديا ، أى تبعا لنصيب الفرد أو الجماعة من الدخل القومى وعناصر ثروة المجتمع ، أو ثقافيا ، بمعنى موقف من نسق القيم والاتجاهات والمعتقدات السائدة فى المجتمع .

وفى هذا الصدد يمكن الحديث عن عدد من المؤسسات الاجتماعية أو الآليات المؤدية للحراك الاجتماعى ، وهى : الجيش ، والمؤسسة الدينية ، والتعليم ،

والمنظمات البيروقراطية والمهنية والاقتصاد ، والهجرة داخلية كانت أو خارجية .

ويعرف الباحث التغير السياسي بأنه "أى تحول يطرأ على النظام السياسي : الأبنية - الوظائف - التفاعلات ، داخلية ومع بنيته ، سواء كان هذا التحول سلبيا أو إيجابيا ، سلميا كان أو عنيفا"

وقد عبر عن هذا المفهوم بتحديد خمسة مكونات للنظام السياسى ، ووجد أن تحليل التغير السياسى يمكن أن يتم بفاعلية بدراسة عملية التحول التى تطرأ عليها ، وتلك المكونات هى :

- البنية : وهى التنظيمات التى تصنع من خلالها القرارات السلطوية .
- القيادة : وتتمثل فى الأفراد الموجودين بالمؤسسات السياسية .
- الجماعات والنخب : التى تمارس تأثيرا أكبر فيما يتصل بعملية التخصيص السلطوى للقيم .
- السياسات : وهى أنماط النشاط الحكومى التى يتم من خلالها تحويل مدخلات النظام (مطالب - تأييد - موارد) إلى مخرجات ، أى تخصيص سلطوى للقيم.
- الثقافة : وتشير إلى القيم والمواقف والاتجاهات والمعتقدات السياسية السائدة فى المجتمع . يصنف التغير السياسى ، انطلاقا مما سبق ، وفقا لمعيارى معدل سرعة التغير وشموليته إلى تغير سياسى تطورى يتضمن معنى التدريجية والسلمية والعمل من خلال المؤسسات القائمة . فهو تغيير سلمى شرعى يتم وفق القوانين والمؤسسات القائمة فى المجتمع ، أو تغيير سياسى ثورى ، وهو أى تغيير سريع ومفاجئ فى توزيع القوة السياسية فى المجتمع يترتب عليه تغير فى المعتقدات والقيم السائدة ، وكذلك فى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بما يتمشى مع التوزيع الجديد للقوة السياسية ، وهو يسعى لتغيير المجتمع

كليا ، ويتحدى النظام القائم برمته وكذلك قيمه الأساسية .

تستدعى طبيعة العلاقة بين بناء المجتمع والنظام السياسى ، وبالتحديد بين القوة الاجتماعية بعناصرها ، وبين القوة السياسية بوجيهها - السلطة والنفوذ - تستدعى الحراك الاجتماعى إلى بؤرة التحليل من خلال ما يطرحه حراك وحدات البناء الاجتماعى من موقع اجتماعى إلى أخر صعودا أو هبوطا - من آثار على بناء القوة الاجتماعية التى اعتبرتها النظريات الكلاسيكية فى علم الاجتماع السياسى ركيزة للقوة السياسية . وعلى ذلك يستدعى الحراك الاجتماعى ، وما يستتبعه من تغير فى توزيع القوة الاجتماعية ، تغير فى توزيع القوة السياسية وممارسيها ، وربما شكل ممارستها ولمصلحة من تمارس .

وقد استدعى ذلك دراسة أثر الحراك صعودا أو هبوطا على النظام السياسى ، حيث يرتبط الأول بمفهوم الجماعة الحاكمة الذى تناولته الدراسة من خلال نظرية الطبقة الحاكمة التى صاغها ماركس ، والصفوة الحاكمة التى صاغها موسكا وباريتو وميشلز . ويتضح منها - رغم الخلاف فى المنطقات والنتائج - أثر الحراك الصاعد على النظام السياسى من خلال تغير الجماعة الحاكمة وشكل ممارسة الحكم .

ويقترن الحراك الهابط غالبا بمفهوم الحركة الاجتماعية ، وذلك من خلال الضغوط والتوترات التى تصاحب الحراك وتترك صداها على المستوى السياسى فى صورة عدم استقرار سياسى .

تصدر هذه الضغوط عن الطبقات أو الشرائح التى تعرضت مصالحها للضرر بفقدانها ميزات معينة كانت تحصل عليها ، أو عدم حصولها على نصيب تراه عادلا من توزيع الفرص والقيم المتنافد عليها اجتماعيا مما يؤدى لتدهور مركزها النسبى وهبوطها اجتماعيا الأمر الذى يدفعها لسلوك جماعى يستهدف

تغيير معالم البناء الطبقى وتعديل طبيعة العلاقات داخله من خلال الحركه الاجتماعية . وقد تنشأ هذه الأخيره حفاظا على الوضع القائم إزاء احتمالات تغييره من قبل جماعات أخرى .

ومن ناحية أخرى تمثل دراسة مخرجات النظام السياسى مدخلا لمعرفة أثره على البيئة الاجتماعية ، وبالتالى علاقته بالحراك الاجتماعى من خلال نتائج السياسات الفعلية وليس مجرد ما تعلنه النخبة الحاكمة من أهداف . وبالتالى فإن الاهتمام بالإنجاز وبقدرات النظام ومن ثم سياساته الاستخراجية (وهى تمثل نطاق الموارد البشرية والمادية التى يمكن اجتذابها من البيئتين الداخلية والدولية ، كالضرائب والمعونة والخدمة العسكرية) ، والتنظيمية (وتشير لممارسة النظام الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات بإعمال قواعد العقاب والجزاء) ، والتوزيعية (وتعبر عن توزيع السلع والخدمات ومظاهر التكريم والفرص على الأفراد والجماعات) ، والرمزية (وتشير إلى معدل تدفق الرموز الفعالة من النظام إلى المجتمع عبر الخطب والتصريحات والاحتفالات) .

يتمثل الجوهر فى تقويم آثار السياسة العامة فى أهدافها ، بمعنى الحكم على النتائج فى ضوء الأهداف المعلنة ، بيد أن الآراء تؤكد ضرورة أن تؤخذ فى الاعتبار رؤية المجتمع لاحتياجاته وما تحقق فعلا من الأهداف المعلنة والتى قد تتسم بالغموض والعموميه لتوفير الإجماع حولها . ولقياس آثار السياسات العامه طور العلماء الاجتماعيون بعض الطرق مثل طريقة الموازنة والتخطيط والبرمجة وطريقة المؤشرات الاجتماعية .

وتشير الدراسة إلى أن دور النظام السياسى فى حدوث الحراك الاجتماعى يتوقف على طبيعة هذا النظام ، ديموقراطيا أو تسلطيا أو شموليا ، رأسماليا أو اشتراكيا ، ثوريا أو اصلاحيا تدريجيا .

ومع ذلك لا تنطبق العلاقة الجدلية بين المفهومين بالضرورة على مجتمعات العالم الثالث نظرا لحالة التبعية إزاء المراكز الرأسمالية المتقدمة ، وما تنطوى عليه هذه الحاله من تأثير على تشكيل وتطور البناء الاقتصادى - الاجتماعى للمجتمع التابع ، فضلا عن تأثيره على النظام السياسى وحريته فى تبنى سياسات معينة . فبالإضافة إلى التركيز على علاقة السيطرة الاقتصادية التى يمارسها العالم الرأسمالى الغربى على الدول النامية ، تسعى مدرسة التبعية لتفسير البناء الاجتماعى - السياسى باعتباره نتاجا لعلاقة التبعية ، بل إن بقاءه على وضعية معينة يُفسر بوصفه نتاجا لاستمرار هذه العلاقة التى تتعدد أنواعها وتتكامل لتنتج التبعية فى صورة متقدمة ، أو ما عبر عنه جالتونج باسم الاستعمار الجديد أو الاستعمار الأكثر جدة . وحدها فى خمسة أنواع : اقتصادى - سياسى - عسكرى - ثقافى - اتصالى .

وهكذا فإن دراسة العلاقة بين الحراك الاجتماعى والتغير السياسى فى مجتمع ما ، هى دراسة يتداخل فيها أثر المتغيرات الخارجية مع أثر مثيلاتها الداخلية إلى حد بعيد :

ثانيا : مصادر وآليات ومؤشرات الحراك الاجتماعى فى مصر

تعرضت الهياكل الأساسية الاقتصادية - الاجتماعية فى مصر لتغيرات هائلة منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ التى سعت من خلال سياساتها لإدخال تعديلات جذرية على تلك الهياكل . فقد جرت فى مطلع الستينيات محاولة لتنمية الاقتصاد القومى طبقا لمفهوم لا رأسمالى ، ومن ثم علاقات إنتاج لا رأسمالية ، على أنه بينما كانت المحاولة تجرى لدعم العلاقات الانتقالية وتطويرها من خلال القرارات الاشتراكية وسياسات الخطة الخمسية ٦٠ - ١٩٦٥ كانت ثمة محاولة مضادة لمنع

استقرارها وتطويرها . لم يكن هذا الصراع ليحسم المحاولة الأولى بعيدا عن حركة الجماهير التى بدا أنها قد أفادت من إرساء ذلك النمط من العلاقات الإنتاجية . ومع غيابها لم تلبث أن خمدت جذوة المحاولة بعد أربعة أعوام من بدئها ، فتوقفت الخطة الثانية ، ثم لم تلبث أن خبث بفعل هزيمة يونيو ١٩٦٧ وما تلاها .

وهكذا بدا أن المجال قد انفتح لاستقرار ونمو وانتشار العلاقات الإنتاجية الرأسمالية ومشروعها فى السيطرة على المجتمع ، وكان طبيعيا أن يؤثر ذلك على معدلات الحراك الاجتماعى فى الفترة موضع الدراسة بفعل المصادر والآليات التى برزت خلالها لتحدث آثارا هامة بهذا الخصوص .

أ - الانفتاح الاقتصادى وآليات الحراك الاجتماعى : تعرض الاقتصاد المصرى منذ أوائل السبعينيات للعديد من التطورات الهيكلية التى كان من شأنها إعادة تشكيل طريقة عمله فيما يتعلق بآلياته الداخلية ، أو فيما يتصل بعلاقاته بالعالم الخارجى . وقد بدأت هذه التطورات فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وانتظمت فى العام التالى تحت مسمى سياسة الانفتاح الاقتصادى التى أخذت فى التبلور منذئذ لتصير بمثابة فلسفة للنظام ، عمادها إطلاق العنان للرأسمالية المحلية والعربية والأجنبية فى كافة المجالات . وقد كان التحول لهذه السياسة نتاجا لعوامل داخلية وأخرى خارجية متفاعلة . وجوهر ذلك الأزمة الاقتصادية الشديدة الناتجة عن فشل نموذج التنمية المتبع وضغوط اقتصادية خارجية . وقد تم التحول فى ظل قيادة سياسية ذات رؤى مناقضة لتجربة الخمسينيات والستينيات .

أوضحت الدراسة أن انتهاج سياسة الانفتاح قد أفضى إلى نمط من النمو الاقتصادى المشوه ؛ لاعتماده على مصادر ريعية بالأساس ، ولعدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية لصالح قطاع الخدمات على حساب القطاعات السلعية

(الصناعة والزراعة) . ولم يلبث هذا النمط أن أدى إلى درجة من الاعتماد على الخارج وإلى السقوط فى شرك الاستدانة ، ومن ثم الخضوع لشروط الجهات الدائنة . بدا مع الخطوات الأولى للتحول نحو الانفتاح أن المجتمع المصرى يشهد نشاطا اقتصاديا ملحوظا متواكبا مع الإيقاع السريع للتغير فى علاقات الإنتاج . ولم يكن غريبا أن يفصح ذلك عن إسراع بمعدلات الحراك الاجتماعى ، وهو ما كان صنوا لما استحدث من آليات برزت خلال عملية التحول وعكست نمط النمو المتبع حينئذ ، وأهمها : العمل لدى المؤسسات الأجنبية حيث استطاعت الشركات الناشئة فى مصر كفروع للشركات عابرة القومية جذب الموظفين من البنوك وشركات القطاع العام والحكومة ، وخصوصا من رجال الإدارة العليا ، نظرا للتفاوت الهائل فى هيكل الأجور لصالح الطرف الأجنبى ، وهذا مما ساعد على خلق أرستقراطية عمالية عمادها الأساسى من أبناء الطبقة الرأسمالية العليا والطبقة الوسطى الذين تتوفر لهم مهارات العمل لدى الأجنبى ، لاسيما إتقان اللغات الأجنبية . وكذلك مشروعات المعونة التى عادت بالفائدة على بعض الفئات الاجتماعية من بين أبناء الطبقة الرأسمالية العليا والطبقة الوسطى بشكل مباشر أو غير مباشر . بل تعد أسفر تطبيق سياسة الافنتاح عن انتشار الأنشطة الريعية غير المنتجة ، مثل السمسرة والمضاربة والوساطة ، بل وشيوع بعض الأنشطة الإجرامية ، مثل التهرب من الجمارك والاتجار فى العملة والمخدرات . وكذلك مارس التضخم أثره على دخول الأفراد ، فأسهم فى تحسين دخول أصحاب الدخول المتغيرة على حساب أصحاب الدخول الثابتة ، بالإضافة إلى تدهور دخول العمال الزراعيين وعمال التراحيل وحائزى أقل من خمسة أفدنة .

ب - الهجرة : شهدت مصر فى عقدى السبعينيات والثمانينيات ظاهرة جديدة على المجتمع ، وهى الهجرة إلى الدول العربية النفطية ، فقد اتسع نطاقها ،

وامتدت الآثار المترتبه عليها لتشمل معظم جوانب البناء الاجتماعى . وبافتراض قبول تقدير وزارة الخارجية لعدد المهاجرين ، وهو ٢٫٨ مليون فرد عام ١٩٨٧ ، يبدو مدى اتساع نطاق الهجرة ، لاسيما فى ضوء إدراك "الطبيعة الدائرية" للهجرة العمالية ، يعنى أنه عند عودة هؤلاء العمال أو بعضهم فإن آخرين يحلون محلهم ، فضلا عن المرافقين والزائرين .

وقد بنيت الدراسة مساهمة الهجرة فى زيادة التفاوت فى توزيع الدخل فى المجتمع عموما ، لاسيما وأن الفرق فى الدخول بين مصر والمجتمعات النفطية يتراوح بين ٥٠٠٪ و ٩٠٠٪ . كما أدت إلى زيادة كبيرة فى أجور الحرفيين تفوق كثيرا مثيلتها لدى موظفى الحكومة والقطاع العام الذين تزايدت أعباؤهم بفعل التضخم المتفاقم الناجم عن التحولات . لكن من ناحية أخرى أشارت الدراسة إلى أثر التحويلات فى ظهور تحسن معين بخصوص انخفاض نسبة العائلات الريفية التى تعانى من الفقر المطلق ، فقد كانت ٤٤٪ عام ١٩٧٥/٧٤ ، وبلغت ٣٥٫٥٪ عام ١٩٧٧ . ومن المؤكد أن هذا قد حدث فى الحضر ، ذلك أن المنتفعين الأساسيين بالهجرة لا ينتمون فقط للشرائح العليا والوسطى من الدخل ، ولكن أيضا لأكثر شرائح القوة العاملة انخفاضا فى الدخل .

تبين التقديرات كذلك أن حجم الهجرة الداخلية قد بلغ ٤٫٠١ مليون نسمة ١٩٧٦ ، يمثلون حوالى ١١٪ من السكان ، وارتفع الرقم عام ١٩٨٦ ليصل إلى ٤٫١٢ مليون شخص ، بما يؤكد اتساع نطاق الظاهرة ، وإن كانت قد تناقصت من حيث الحجم النسبى فى العام الأخير لتصل إلى ٨٫٦٪ من السكان بفعل الهجرة الخارجية والزيادة الطبيعية . وقد بينت الدراسة أن التيار الرئيسى للهجرة الداخلية هو المتجه إلى القاهرة ، والذى يتركز على أطرافها ، ويندرج معظمه فى قطاع الخدمات الهامشية ، وفيما أسهم ذلك فى رفع مستواهم النسبى نظرا

لتفاوت مستوى الأجور بين الريف والمدينة . وكذا بين مختلف قطاعات العمل الاقتصادية - والتى تأتى الزراعه فى مؤخرتها - أدى أيضا إلى تزايد ملموس فى حجم الطبقات الفقيرة والعاملة فى المدن .

ولتبين أثر المصادر والآليات المذكورة على صعيد مؤشرات الحراك الاجتماعى فى مصر اتجهت الدراسة لرصد مظاهر معدلات الحراك فى المدينة والريف ومن ثم اتجهت الدراسة لرصد معالم الخريطة الطبقية للمدينة المصرية فى المرحلة السابقة على بداية فترة الدراسة وحددتها فى :

- الرأسمالية العليا بأجنحتها التجارية والصناعية والبيروقراطية .
- الرأسمالية الصغيرة وتضم جناحا تجاريا وصناعيا من أصحاب الملكيات الصغيرة ، وآخر من الموظفين والمهنيين .
- الطبقة العاملة التى اكتسبت بعض الامتيازات فى ظل الإجراءات الثورية والخطة الخمسية الأولى .
- العمالة الهامشية وتضم غير المرتبطين بفروع النشاط الاقتصادى المنظم .

وحددت الدراسة معالم الخريطة الطبقية فى الريف فيما يلى :

- أغنياء الفلاحين الرأسمالية الزراعية ، وهم حائزو من ٢٠ إلى ٥٠ فدانا .
- متوسطو الفلاحين ، وهم حائزو ٥ - ٢٠ فدانا .
- صغار الفلاحين ، وهم حائزو ٢ - ٥ أفدنة .
- فقراء الفلاحين ، وهم حائزو أقل من فدانين ، ويندرج تحت هذه الفئة الأغلبية الساحقة من الفلاحين .
- الفلاحون المعدمون وتضم هذه الفئة قطاعا واسعا من غير المالكين أو المستأجرين ، وتضم عمالا أجراء وعمال تراحيل .

لقد كشفت الدراسة عن أثر مصادر وآليات الحراك الاجتماعى على معدلاته

فى الريف والمدينة ، والأمر الذى تجلت مؤشراته ومظاهره فى ميل خريطة توزيع الثروة فى الريف (والى لم تتوفر بيانات عنها فى الحضر) للتركز وعدم المساواة لصالح الطبقات العليا من كبار ومتوسطى الملاك ضد صغارهم وعمال الزراعة الذين تدهورت أجورهم الحقيقية مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى . وكذلك ميل خريطة توزيع الدخل نحو التركز والتفاوت لصالح الطبقات العليا ضد محدودى الدخل من الطبقات الدنيا ، لاسيما فى ظل تدهور الأجور الحقيقية للعاملين فى الحكومة والقطاع العام ، على حين بقيت ثابتة تقريبا فى القطاع الخاص . هذا فى الوقت الذى لم يسع النظام السياسى لإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا من الفقراء ومحدودى الدخل . فقد اتجه الدعم للانخفاض تدريجيا وباطراد ، على حين مالت السياسة الضريبية للتحيز لصالح الطبقات العليا باعتمادها المتزايد على الضرائب غير المباشرة .

وأخيرا فرغم انخفاض نسبة الفقر المطلق فى مصر خلال فترة الدراسة ، فإنه يجب التحفظ نتيجة لأثر الهجرة الخارجية فى هذا الصدد ، حيث لا يمكن إرجاع ذلك آيا إلى سياسة الانفتاح الاقتصادى . بل إن بعض الدراسات ناقضت هذه النتيجه وقدرت أن ٤٩٪ من الأسر المصرية على المستوى القومى تعيش على دخل يساوى أو يقل عن خط الفقر فى عام ١٩٨٤ [١] .

ثالثا : الآثار السياسية للحراك الاجتماعى فى مصر

طرحت ظاهرة الحراك الاجتماعى نفسها بشكل ملموس على المجتمع المصرى خلال فترة الدراسة ، ومن ثم سعى الباحث لتلمس أثرها على النظام السياسى المصرى خلال فترة الدراسة .

(١) كريمة كريّم ، تعريف محدودى الدخل فى مصر ، مصر المعاصرة . السنة ٨٢ ، عدد ٤٢٦ (١٠/١٩٩١) ص ٢٤ .

١ - الحراك الاجتماعى والسياسات العامة فى مصر : التعليم نموذجا :

رصدت الدراسة أثر الحراك على السياسات العامة وحيث اتضح التغير فى التكوين العضوى للنخبة الحاكمة وذلك بهزيمة الجناح اليسارى فى النخبة لصالح الجناح اليمنى المتكون من روافد نخبة السلطة ونخبة رجال الأعمال والتجار ، وهذا الأخير دعا بعض من حققوا حراكا صاعدا بفعل الانفتاح الاقتصادى من الأعمال الطفيلية وأحيانا الفساد . كما تبين التغير فى إطار عمل النخبة من الناحية المؤسسية بدفع الروافد المذكورة للتحول إلى التعددية السياسية المقيدة ، وبروز جماعات المصالح ، لاسيما جماعة رجال الأعمال ، لتمارس دورا ملموسا فى إطار النظام السياسى يفوق تأثير غيرها من الجماعات والأحزاب . ومن ثم لم يكن غريبا أن يحدث التغير فى التوجهات الاجتماعية للنخبة (القيادة والحكومة ومجلس الشعب) نحو السياسات الخدمية ، وميلها للحد من الدور الاجتماعى للدولة . وبدا ذلك بتشجيع التعليم الخاص والمبادرات الخاصة فى مجال التعليم ، بل وتوجيه التعليم لسد حاجة الأسواق العربية مع تشجيع التعليم الفنى .

اقترن التغير فى توجهات النخبة بتناقص الإنفاق على التعليم مقيسا إلى ميزانية الخدمات ، والدخل القومى والناتج المحلى الإجمالى ، وهو ما انعكس فى ارتفاع تكلفة التعليم بالنسبة للفئات الفقيرة بدرجة كبيرة ، حيث فاقت نسبة الزيادة فى تكلفة تعليمها (٥٨٠٪) كلا من نسبة زيادة الأسعار (٣٤٧٫٧٪) ، ونسبة الإنفاق السنوى (٣٥٧٫٨٪) وكذلك نسبة تكلفة التعليم لدى الفئات الفنية (٢٦٧٫٨٪) و أو إنفاقها السنوى (١٣٧٫٨٪) وليس مرد ذلك فقط لفرض رسوم على التعليم ، ولكن أيضا للدروس الخصوصية ، ونفس نظام مجموعات التقوية، وانتشار ظاهرة الكتب الخارجية التى يطلبها المدرسون لتدنى نوعية الكتاب المدرسى .

أشارت الدراسة كذلك إلى التوسع الملموس فى ظاهرة المدارس الخاصة لاسيما مدارس اللغات ، وامتداد الظاهرة إلى التعليم العالى والجامعى بالمناداة بجامعة أهلية . ومن ثم كان اختيار النخبة متمثلاً فى توفير الخدمة الأرقى للقادرين فى الوقت الذى تناقص فيه التخصص الموجه للفقراء .

كذلك فقد أدت أزمة التمويل فى السياسة التعليمية إلى مزيد من الاعتماد على القوى الخارجية وهيئات التحويل . وتجلى ذلك فى الخطة الخمسية التعليمية (١٩٨٧ -١٩٩٢) التى رأت التمويل الدولى من معونات وتسهيلات وقروض ميسرة باعتبارها مصادر أساسية لتمويل التعليم مستقبلا .

ومن ناحية أخرى بينت الدراسة وفقا لمصادر البنك الدولى أن ١٠٪ من السكان يحصلون على ٥٠٪ من الإنفاق على التعليم ، على حين يحصل ٧٠٪ منهم على ٢٠٪ منه فقط ، وباستخدام تقديرات العبء الضريبى لمختلف فئات الدخل لقياس الآثار التوزيعية لعائد التعليم ، يتضح أن فئات الدخل المنخفض تقوم بدعم فئات الدخل المرتفع والمتوسط .

أشارت الدراسة كذلك إلى تحيز واضح فى أداء النظام التعليمى ضد الفقراء من الطبقات الدنيا والوسطى الأمر الذى يتجلى فى ارتفاع نسبة التسرب من المدارس ، وارتفاع نسبة الأمية فى الريف أكثر من الحضر ، وفى الأحياء الفقيرة والشعبية أكثر من الأحياء الراقية ، بل وانتشار عمالة الأطفال كظاهرة فى الأحياء الشعبية ، وتلاشيها تقريبا فى الأحياء الراقية .

كما تجلت هذه النتيجة فى كثافة الفصول ، وحالة الأبنية التعليمية ، ونصيب الفصل من المدرسين ، ونتائج الشهادات العامة (التى تعكس تفوق مدارس اللغات الخاصة والرسمية عن المدارس الحكومية فى كافة مراحل التعليم) .

الدراسة عن تحيز نظام القبول فى الجامعات لصالح الأغنياء ، من خلال استثناءات القبول التى امتدت من الستينيات وحتى نهاية الثمانينيات لصالح أبناء العاملين فى المؤسسة العسكرية وأبناء أعضاء هيئة التدريس . والتحويل من الجامعات الأجنبية والشهادة الانجليزية G.C.E . والجامعة الأميريكية بالقاهرة وجامعة بيروت .

وأشارت الدراسة أخيراً إلى فصم الدولة للعلاقة بين التعليم وسوق العمل استجابة لضغوط صندوق النقد الدولى ، فضلاً عن التوسع فى التعليم الفنى كتعليم للفقراء رغم الفائض الذى لايستوعبه سوق العمل من خريجيه .

٢ - الحراك الاجتماعى والرفض السياسى فى مصر "قوى الرفض الإسلامية" : يقصد بالرفض السياسى :عدم الاعتراف - ومن ثم عدم القبول - بالنظام السياسى القائم والسعى لتغييره والانقلاب عليه" .

شهدت سنوات السبيعينيات والثمانينيات العديد من التنظيمات والجماعات الإسلامية التى تحمل رؤيتها ومنهجها الخاص فى التفاعل مع الواقع ، ويتخذ معظمها العنف أداة التحقيق مرامية العقائدية والسياسية ، ومن ثم تناولت الدراسة الجماعات التالية :

- جماعة الفنية العسكرية (شباب محمد) التى قرر قائدها جاهلية المجتمعات وكفر الحكم القائم فى جميع بلاد الإسلام مقررا وجوب تغييره عن طريق الجهاد ، رافضاً الديموقراطية كأداه للتغيير ، لأنها تنقل سلطة التشريع من الله إلى الشعب ، وقد أعلن عداءه الشديد للغرب والنزعات القومية مؤكدا أهمية السعى لإقرار البديل الإسلامى من خلال القوة .
- جماعة "المسلمون " - "التكفير والهجرة" ترى تكفير المجتمع ونظام الحكم مؤكداً رفض نظام التعليم والديموقراطية والوحدة الوطنية والأساليب السلمية للتغيير ،

لاسيما التى يدعو إليها إسلاميون آخرون كالإخوان المسلمين" ويعنى البديل الإسلامى المنشود لديه الدولة الاسلامية التى لن تبنى إلا بوجود "جماعة المسلمين" ، ويتم ذلك من خلال العزلة عن المجتمع لتكوين مجتمع المؤمنين ، ثم العودة المظفرة لفتح الأراضى الكافرة .

- تنظيم الجهاد ويرى كُفر نظام الحكم مع الإقرار بعدم كفر المجتمع . وهو يرفض إقامة جمعيات خيرية أو أحزاب إسلامية ، فضلا عن رفض العمل من خلال مؤسسات الدولة ، والذى يؤيده الإخوان المسلمون" ، مؤكداً أن الجهاد هو الوسيلة الأساسية إن لم تكن الوحيدة ، للتغيير ، وهو ينشد إقامة الدولة الإسلامية ، وإعادة الخلافة التى ستعيد الرخاء وتنشر العدل .
- الجماعة الإسلامية التى تصم الحكام بالكفر دون أن تقرر ذلك بالنسبة للمجتمع الذى اعتبرته آبقا عن الحق ، ويمكن إعادته لحظيرة الإيمان ، وهى تسعى لإعادة نظام الخلافة شأن تنظيم الجهاد .

وقد بنيت الدراسة عددا من السمات المشتركة بين هذه الجماعات كإقرارها بوجود فساد اجتماعى جعل جماعة التكفير والهجرة ، مما تقرر كفر المجتمع ، وأدى ببقية الجماعات لأن تصرح بتعدد مظاهرة . وتأكيدها على مسئولية نظام الحكم عن هذا الفساد مع اجماعها على تكفيره وشرعية الجهاد ضده . واتفاقها على رفض التعامل مع مؤسسات الدولة ، ورفض التعليم الذى تقدمه . كذلك فإن قضية العدل الاجتماعى التى كانت غامضة لدى الجماعتين أخذت فى التبلور لدى جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية . كما تبين أن العلاقة بالغرب تحتل موقعاً هاماً فى فكر هذه الجماعات ، فقد اتفقت على تبعية النظام الحاكم للغرب اقتصاديا وسياسيا وفكريا .

لقد أظهر تحليل خطاب جماعات الرفض السياسى الإسلامى أن "الإسلام

السياسى" ليس مجرد عودة للأصول الثقافية ، بل هو أيضا أسلوب رفض . وإذا كان الخطاب الإسلامى فى قضية السلطة إلى حد ما هو أيضا بشكل ما وسيلة لمقاومتها . وتعطى المفردات الدينية مظهراً أساسيا للاحتياجات الناجمة عن سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية ، وهى المحاور التى سعى الباحث من خلالها لتفسير تنامى الظاهرة من منظور الحراك الاجتماعى الحادث خلال هذه الفترة.

لقد شهدت هذه الفترة زيادة فى الشعور بالإحباط والتوتر نتيجة لإحساس متزايد بالإغتراب والتهميش ، وقد ساعد على ذلك موجة عادية من التغريب وسيادة القيم الاستهلاكية والتغيير فى نمط الثقافة لدرجة أوجدت خلطا ، إن لم يكن فقدانا،للمعايير لدى كثيرين

كان هذا - ضمن أسباب أخرى - دافعا للاتجاه للدين ، ليس فقط طلبا للتعيين المطلق ، لكن كذلك سعيا لمواجهة مشكلات الحياة دفعه واحدة ، وبموقف واحد ، جوهره أن العودة للإسلام هى صنو للرخاء الاقتصادى والعدل الاجتماعى والسيادة بين الأمم .

لقد كان اختيار الحل على هذا النحو تاريخيا إلى حد بعيد من حيث تعبيره عن إحدى مراحل العلاقة الجدلية بين المشروع الإسلامى "الأصولى" والمشرع العلمانى "التحديثى" الغربى ، وبالأحرى بين الإسلام والغرب ، فقد كان رفع شعارات الرفض السياسى الإسلامية بمثابة رد فعل عنيف ، ليس فقط للأزمات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية ، ولكن أيضا فى مواجهة الهزيمة الحضارية إزاء الغرب المهيمن سياسيا واقتصاديا وثقافيا ، وكذلك إزاء إسرائيل .

ومع نهاية فترة الدراسة ، واجه النظام السياسى موقف حرجا تمثل فى تدهور أسعار البترول . وعودة بعض المهاجرين ، وتناقص التحويلات ، وتراجع

معدلات النمو الاقتصادى ، وتزايد ضغوط الدول الدائنة وهيئات التمويل الدولية لقبول شروط صندوق النقد الدولى كاملة وبدون تحفظات .

وضع هذا النظام السياسى فى موقف الاستجابة والاندفاع نحو الخارج أو اللجوء إلى الداخل بمراجعة شاملة لسياسة الانفتاح ، وتبنى موقف أكثر اعتمادا على النفس .

لم تلبث النخبة أن حسمت اختيارها لصالح البديل الأول ، وماهى إلا بضع سنين وتوالى تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى الذى يتوقع أن يؤدى إلى تفاقم تركيز الثروة والدخل فى مصر وزيادة عدم المساواة مع تكريس التغير فى توجهات السياسات العامة ضد الفقراء ومحدودى الدخل لصالح الأغنياء .

Notes

(1) A household is defined as a group of individuals living jointly regardless of family relationships.

(2) Illiterates were assigned zero years of education and those who can"read and write" were assigned two years of education.

(3) For a review of, mostly, Western litereature on social stratification, see:

Tamer Elmeehy, The Household versus the Individual as a Unit for Social Position Analysis in Egypt, Almishkat, December 1993.

(4) Even in the relatively superior data set used here, the correlation between education attainment and education is rather low!

(5) A significant proportion of these two categories, espcially the first, represent continuing full time students. The exclusion of this category from subsequent analysis did not result in perceptible changes in the conclusions.

(6) Excluding non earners.

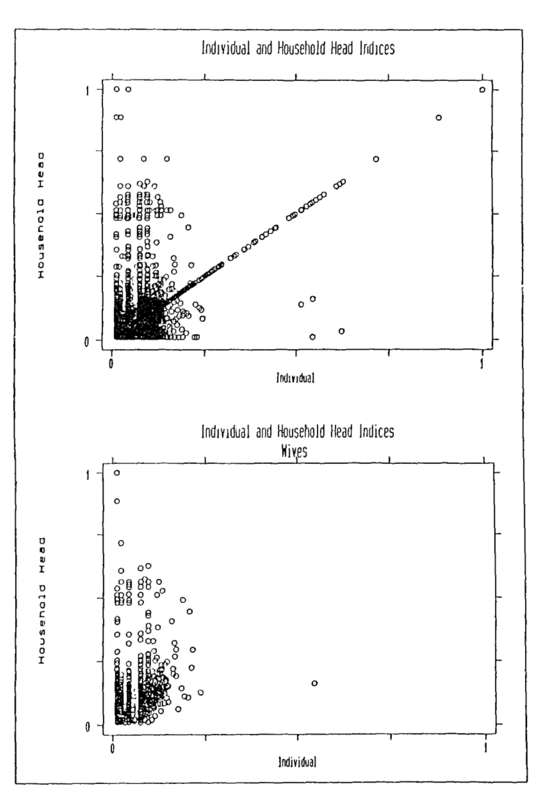
(7) By subtracting the artihmetic mean and dividing by the standard deviation.

(8) The highest annual earnings recorded in the survey is LE 63,000, at a monthly average of more than LE 5,000.

Another indication of the nature of the distribution of earnings in Egypt is derived with reference to the latest World Bank yardstick of poverty: living on less than one US $ per day per person, i.e. approximately LE 100 per person per month. Almost 92%of the households in the sample satisfied this criterion. Indeed, in more than three quarters of the households in the sample the share of a member of the household's earning fell below half the cut off point!

(9) For a review of the relevant literature and a discussion the Egyptian case, see Elmeehy, T., op. cit.

Figure (6)



Individual and Household Head Indices
Household Head
Individual
Individual and Household Head Indices
Wives
Household Head
Individual

the present sample).

To summarize, the social position of heads of households is generally higher than that of other members of their households. the discrepancy is sharper in the case of women and sharpest in the case of wives.

Invoking the assumption given at the beginning of this section, the conclusion is that the social position of members of households in Egypt should be considered as derived from that of the head of the household, particularly in the case of women and especially wives.

Figure (6) shows the relationship of the individual index of social position with the index of the head of the household in general and in the case of wives in men-headed households.

Heads exhibit a wider range of variability in social position, and a much higher concentration on high values, than other members of the household.

At lower levels of social position of the head, little discrepancy is observed between the position of the head and that of other members. The tendency in this case is for the position of other members to slightly surpass that of the head, indicating upward inter generational mobility in households with generaly low social position. In some exceptional cases, the position of individuals significantly exceeds that of the head.

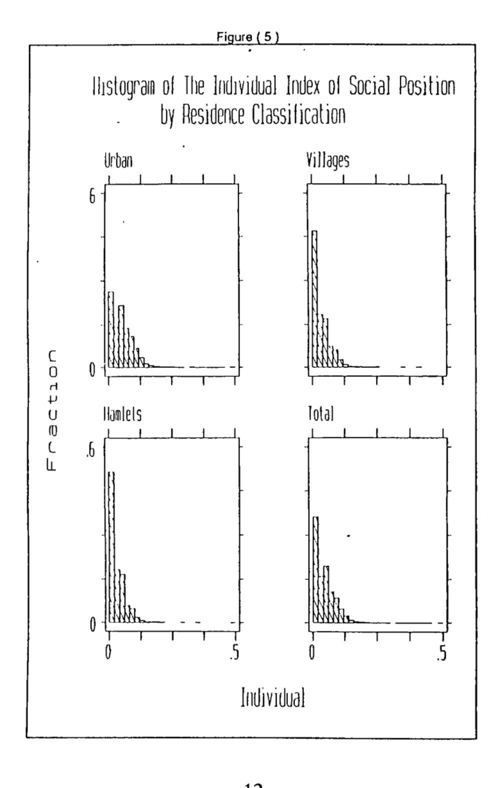
For heads of higher social position, the position of other members of the household, are without exception, lower than the head and the discrepancy increases with rising position of the head.

In the case of wives, in men-headed households, the discrepancy between the social position of the head and their wives is generally much larger than individuals at large. The social position of all wives falls below one fifth of the maximum value of the index of social postion (recorded in the case of heads).

At the lowest social positions of wives, all levels of social position of the head are possible. Indeed the maximum possible duiscrepancy, zero for the wife and 1 for the husband, is possible. But the maximum discrepancy between the social position of the wife and her husband declines with increasing position of the wife, up to the limit of the lowest quartile of the wife's position. In a minority of cases, the social position of the wife is higher than that of their husbands, but only slightly. The proportion of wives with considerably higher social position than their husbands is negligible (one in 8,000 households in

ingly such a rational individual adopts the social position of the head- of the household if its superior to his/her own.

Figure (5)



Place of residence differentials

The data set of the October 1988 LFSS enables us to distinguish between residence in urban and rural areas as well as between villages and hamlets in the countryside. The last distinction has proven to be significant in the study of many socio-economic phenomena.

Figure (5) gives the distribution of the individual index in the three residence subdivisions of the country compared to the total.

A major difference in the distribution of social position is revealed between urban and rurual areas. In the former, proportion of lowest social position is lower, highest social position are more frequent, the rate of decline in the relative frequency of social position is lower and a minuscule lower middle stratum is indicated. In other words, social position is generally higher and more differential in urban areas.

No perceptible difference is observed, however, between villages and hamlets within the countryside.

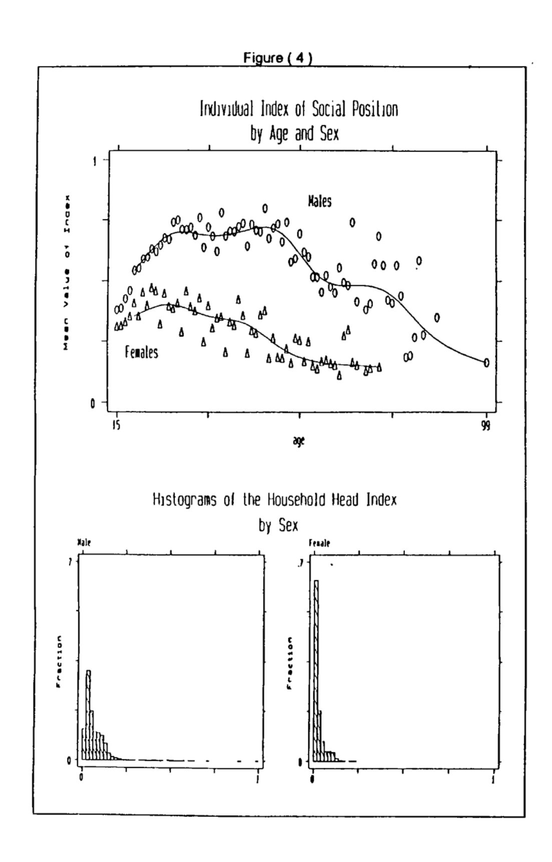
The social position of the individual versus the head of household

A lively debate in social science revolves around social position of the individual is independent, or *derived*, from that of a larger unit, normally the household or family. This debate takes on an added gender dimension where the individual concerned is a woman, more particularly a wife. In most cases, the social position of the larger social unit is determined by the characteristics of the head of the household or family, or in the case of wives by the characteristics of the husband.

The debate hinges on the importance of the contribution of the individual, relative to that of the larger unit or its head, to production and/or consumption.

In this work we adopt the consumption approach and assume that a "rational" individual adopts the social position available to him/her that enables the highest level of conumption possible. Accord-

Figure (4)



Individual Index of Social Position
by Age and Sex
Males
Females
Mean Value of Index
age
15
99
1
0
Histograms of the Household Head Index
by Sex
Male
Female
Fraction

organized labour market of younger cohorts of women as well as early withdrawal from work due to marriage and childbearing.

Drastic gender differentials are revealed when the distribution of social position based on the head of the household ilndex is disaggregated by sex as in the second panel of Figure (4). In comparison to male heads, women heads are not only heavily concentrated at the lowest levels of social positon, but non goes beyond the first quartile of the range of the index.

The distribution of the head of the household index departs slightly from those of the three other indices showing lower domination of the lowest social positions, a little higher level of social differentiation and a bare existence of a middle social stratum of relatively low standing.

These characteristics recommend the index of the household head, which is the commonly used in studies of social stratification, as the most discriminating of the four indices considered here.

By comparison, the distribution of the index of the couple exhibits the lowest level of social position among the four indices considered. This reflects the very low social position of wives in the society in general.

The general shape of the distributions of the three indices, other than that of the household head, does not change significantly when the value of each of them is applied to all individuals in the household indicating that household size is not an important determinant of social position.

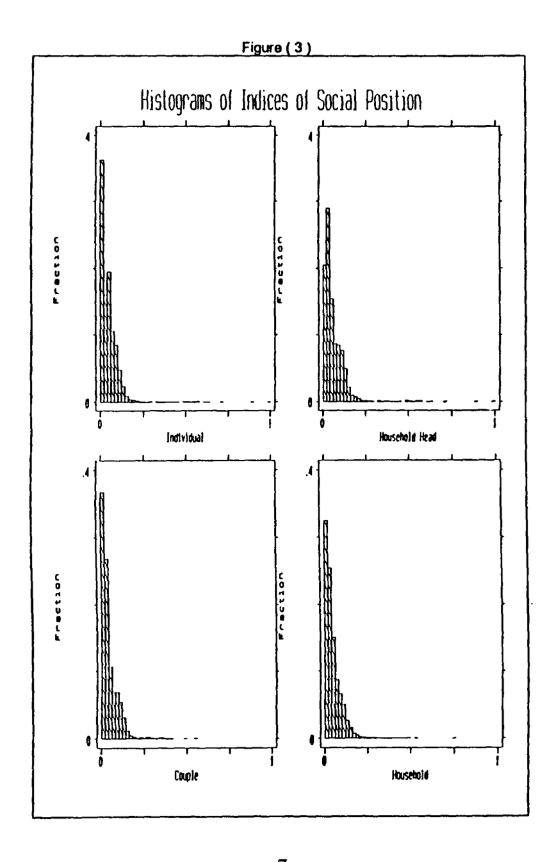
Gender differentials

The social position of women is generally lower than that of men in the society at large for all ages. See Figure (4). The difference in social position between men and women increase with advance in age to reach its maximum around the age of fifty years.

The social position of men rises steadily with age until it reaches its maximum in middle age (30-59 years) and then declines steadily. This pattern clearly indicates increasing educational attainment with age as well as reaching maximum earnings in the age bracket identified. While education attainment does not change in old age, earnings decline drastically with retirement.

In the case of women, however, social position attains the maximum in the twenties of age and declines precipitously after that. The age pattern of social position for women is clearly influenced by the spread of education and increasing, though limited, entry into the

Figure (3)


Histograms of Indices of Social Position
Fraction
Individual
Household Head
Couple
Household
.4
0
1

higher values of a composite index of socal position based on the two varibales would be, not unexpectedly, dominated by earnings. Observation reinforces the importance of monetary income in deternining social position in present day Egyptian society.

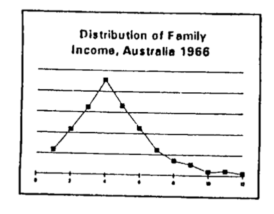
A composite index social position was computed, for each of the four units of analysis considered, by adding the two standardized variables and normalizing the sum to lie in the range of zero, expressing the lowest social position, and one, expressing the highest social position, while retaining differences in the upper limit of each of the four indices.

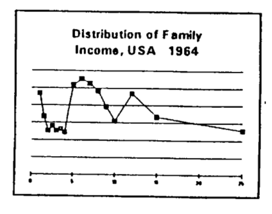
CONCLUSIONS

The distribution of social position

The distributions of the four indices, Figure (3), are dominated by low levels of social position. Almost all the units considered in any distribution fall in the first quartile of the index (0.0, 0.25) and the proportion of units declines rapidly with increasing social position.

In particular, the distributions of social position do not indicate the presence of a significant social stratum of middle position. In other countries, a middle "class" is indicated by a bulge in the distribution at an intermediate range of the variables(s) used to indicate social position as in the following examples.

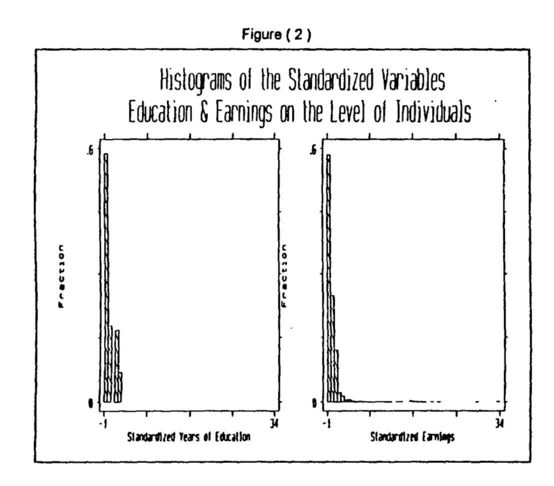




cial prestige than earnings. At the same time, earnings better reflect the standard of living in an increasingly materialistic society.

The two indicators were *standardized* to correct for differences in the order of magnitude and variability (7). The distribution of the two standardized variables for individuals in the sample is shown in Figure (2). Note that the maximum value on the axes of the two graphs are quite different

Figure (2)

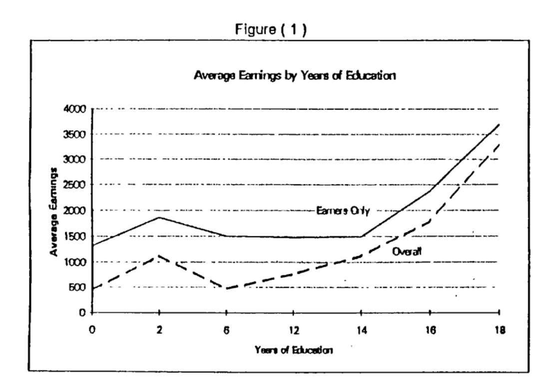


The graph shows that the distribution of the two variables is concentrated at the lowest values with steep progression in the relative frequency, particularly in the case of earnings with a minute fraction of individuals at the highest values (8) . Hence, it is expected that the

almost half of those with intermediate education (5). Even among individuals with univeristy education approximately a quarter are non-earners. Women figure prominently among non-earners in all education categories particularly as educational attainment declines. This feature documents one aspect of educational wastage in Egypt.

More interestingly, average earnings at different levels of educational attainment (6), shown in Figure (1), document a rather weak correlation between the two variables.

Figure (1)



For example, among earners, those who can only read and write earn more, on average than any person with less than university education. In other words, only university education, or higher, results in significantly better earning opportunities.

Nevertheless, it is advanced that the two indicators jointly give a better characterization of social position than either of them by itself. Educational attainment is a better proxy for so-

Further, using educational attainment enables the assignment of a social position to the unemployed and those outside the labour force; considerations that are important in a society where open unemployment is rampant and the participation of women in economic activity is under estimated (and mostly falls outside the organized labour market).

Finally, educational attainment, measured by years of education, facilitates quantitative analysis, particularly when combined with another quantitative variable: earnings.

A few remarks on earnings, as an indictor of social position, are useful. While earnings represent but one source of income, it is the most important source of income in less developed societies and among the poor in any society.

A proportion of individuals have zero earnings for different reasons (those unable to work, housewives, full-time students,...). A smaller proportion of households fall in the same category when all members of the household have no earnings. These households derive income form transfers of different types.

Finally, data on sensitive issues such as earnings, and incomes in general, derived from surveys should be treated with care. It is generally difficult to get *good* data on earnings except in field surveys of high quality. Data on earnings from surveys generally suffer from under enumeration particularly at higher ranges of the variable. There are indications that the earnings data from the October LFSS are rather good.

The joint distribution of educational attainment and earnings on the level of individuals reveals interesting features. A majority of individuals (57%) have no earnings and almost half of them, as is well known, are illiterate.

While the vast majority of non-earners are illiterates, there are non-earners in all categories of educational attainment up to post graduate education (about 10%). Non-earners amount to slightly less than 70% among those with primary education and

Units of Analysis

Four units of analysis are considered in this note:

1. the *individual*: member of the household 15 years of age or older.
2. the *head of the household*: the main decision maker in the household (regardless of contribution to household income)
3. the *couple*: consisting of the head of the household and his wife in menheaded shouseholds (81% of households in the survey), operationally defined to have the average characteristics of both *individuals*
4. the *member of the household*: operationally defined as having the average characteristics of all *individuals* in the household

MEASUREMENT

A composite measure of social position was defined as a linear combination of two variables each having a positive relationship with social position:

+ *educational attainment:* operationally defined as the number of years of education (2)
+ *annual earnings* : income from work

Studies of social stratification tend to rely, sometimes entirely, on occupation as a robust indicator of social position (3). In this work, educational attainment was preferred for a number of reasons.

Educational attainment is probably a sharper indicator of social position in a less developed society in which the division of labour, and hence the occupational structure, suffers lack of articulation.

There also are statistical reasons for not relying on occupation in less developed countries due to the difficulty of defining, collecting data on and coding occupation, compared to education.(4)

ON THE DISTRIBUTION OF SOCIAL POSITION

IN EGYPT

WITH PARTICULAR REFERENCE TO GENDER DIFFERENTIALS

Preliminary Results

Nader Fergany

INTRODUCTION

This note investigates the distribution of social position in Egypt on the basis of the data derived from a nationwide sample survey using different unit of analysis.

Data

The data set used resulted from a special round of the Labour Force Sample Survey (LFSS) taken in October 1988.

The October 1988 LFSS covered a sample of about 10,000 households (1) and paid special attention to the measurement of employment and other related socio-economic phenomena at a high level of quality.

While investigating the distribution of social position was not an explicit objective of the October 1988 LFSS, the data set permits analyses that shed light on the phenomenon from a nation wide sample for the first time in Egypt.

The data set is relatively old. However, the patterns revealed have probably not changed significantly since the survey was taken.

ISSN 0028-0026

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research

Zamalek P.O., Cairo, Egypt
P.C. 11561

Editor in Chief

Ahmad M. Khalifa

Assistant Editors

Ezzat Hegazy **Nahed Saleh**

Correspondence:
Assistant Editor, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social & Criminological Research ,
Zamalek P.O., Cairo, Egypt
P.C. 11561

Price :
US $ 10 per issue



The National Review of Social Sciences

Volume 31 Number 1 January 1994

Issued by
The National Center for Social and Criminological Research, Cairo